تطبيقات رجالية

كيفية توثيق رجال الحديث

(منهج لطلبة السطوح)

دروس علم الرجال

للاستاذ الشيخ محمد رضا الساعدي

من اصدارات

مؤسسة نور الشريعة الثقافية الخيرية

للتواصل ٠٧٧١٩٨١٦١٥٠

هوية الكتاب

اسم الكتاب: .....تطبيقات رجالية

اسم المؤلف ..... دروس الشيخ محمد رضا الساعدي

الطبعة: .....الأولى

السنة: ١٤٤٥هـ-٢٠٢٣م

عدد الصفحات ٢٢٤

مقدمة الشيخ الأستاذ

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين ،والصلاة والسلام على عدل القرآن الكريم محمد وآله الطاهرين.

من العلوم الاصيلة التي اعتنى بها علماء الاسلام واولوها عناية كبيرة وواضحة مباحث (علم الرجال)، وهذه العناية نشأت من إدراك قيمة ذلك العلم في عملية استنباط الحكم الشرعي الفقهي بل المباحث الثانوية لعلم أصول الدين فضلا عن اسهامه في بعض العلوم الدينية الاخرى كتنقيح روايات المعارف والاخلاق والتاريخ وغيرها من العلوم التي تكون الروايات من مواد بحثها الاساسية.

فهو يمثل في الاستنباط الفقهي أحد صغريات عملية الاستنباط وجزء علته التي لا بد من إدراكها وسبر كلياتها وجزئياتها، فهو لا يقل قيمة في الاستنباط الديني عن علم الاصول كما هو واضح لمن مارس الاستنباط عمليا.

وما دامت شريعة النبي الاكرم صلى الله عليه واله هي الحاكمة الى قيام، الساعة وهي كفيلة بالإجابة عن تساؤلات ومتطلبات المجتمع الديني بل الانساني وتوفير النظريات والأقوال التي يحتاجونها في حياتهم العملية ،سواء أكان في الفقه الفردي ام الجماعي، كان لا بد من اللجوء الى مصادر التشريع في عملية الاستنباط،

والمصدر الاساس في الاستنباط بعد الكتاب الكريم هو روايات النبي وآله الكرام، وهذه الاخبار بما ان جلها اخبار آحاد ولا يوجد ما هو متواتر او مستفيض منها الا بنسبة قليلة جدا، كان من اللازم اعتماد تلك الاخبار الاحاد في الاستنباط كما دلت الأدلة من العقل والنقل، واعتمادها يبتني على تحقيق كبرى وصغرى، اما الكبرى فتؤخذ من علم اصول الفقه على انه أصل موضوعي حقق في محله، وهي (حجية خبر الواحد الثقة او الخبر الموثوق بصدوره على اختلاف المباني)، واما الصغرى فتؤخذ من علم الرجال ،وهي اثبات وثاقة الروي الفلاني، كإثبات وثاقة ابراهيم بن هاشم او نفي وثاقة سهل بن زياد وهكذا.

وبدون تحقيق تلك الصغرى في علم الرجال لا نستطيع الاعتماد على الروايات غالبا، نعم هناك مباني اخرى مثل حجية الخبر الموثوق بصدوره، فهذا المبنى وان قلل قيمة علم الرجال بالقياس بمبنى حجية خبر الواحد، الا ان بقى لعلم الرجال قيمة لتحصيل الوثوق بالصدور كما هو واضح، لان اكثر قرائن الوثوق بالصدور تنشأ من سبر مباحث الرجال ومسائله .

في هذا الكتاب حاولت تطبيق بعض تلك القواعد في التوثيق والتضعيف بالاستعانة بتراجم الرجال الواردين في روايات الوسائل وبيان حجية الرواية وصفتها من صحة او ضعف او غير ذلك .

والكتاب وان انسجم مع مبنى حجية خبر الثقة في اكثر موارد بحثه ـ كما هو مبنى السيد المحقق الخوئي رحمه الله، الا انه يقدم فوائد وقرائن تفيد من يقول

بحجية الخبر الموثوق بصدوره كما هو الصحيح وفاقا للمشهور، ووفاقا لبعض اساتذتنا المعاصرين، لان معرفة رجال السند احدى امارات تحصيل الوثوق بالصدور بالإضافة لقرينة مضمون الرواية ووجودها في كتاب مشهور او وجود بعض مقاطعها في روايات تامة السند بالإضافة لأمور وقرائن اخرى بحثت في محلها، وهذا المنهج في تجميع القرائن منهج مفيد في البحث الرجالي ،ويكشف الغطاء عن كثير من مجاهيل الرجال الذين رموا بالضعف وعدم الاعتماد، وهو منهج وان كان صعبا ويحتاج لسعة اطلاع الا ان ثمراته اكبر كما سيرى القارئ الكريم.

وقد اخترت (٤٠) رواية ـ تيمنا بعدد الاربعين ـ من كتاب وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة للشيخ الفقيه المتبحر محمد بن الحسن الحر العاملي (رحمه الله تعالى) لما له من قيمة كبيرة في عملية الاستنباط ، اذ انه المرجع الاساس لروايات الفروع عند اكثر الفقهاء والباحثين المعاصرين، وهو ـ كما هو الصحيح ـ وان لم يكتف به كمصدر فريد للحديث في الفروع الا ان الباحث او الفقيه يجد ان اكثر روايات الفقه فيه، بل لعل بعض الاعلام كان يكتفي به في انه مصدر وحيد للحديث دون الرجوع الى المصادر الاخرى كالكتب الاربعة او المستدرك او البحار او الوافي او غيرها ، فكان اختيار شرح رجال جملة من روايات هذا الكتاب تسهيلا للباحثين والكاتبين في تمييز الروايات الحجة من غيرها، وهو يعطي كما تطبيقيا لتراجم رجال وقعوا في كتب حديثية اخرى.

و جاء ايضا لمساعدة الباحثين والاساتذة والطلاب في عملية تصحيح الرواية

او تضعيفها تطبيقا مع كيفية اخراج الاسانيد وتمييز المشتركات، بعد ان خلت كثير من كتب الرجال من هذه التطبيقات العملية حيث ان طابعها العام نظري فحسب، بالإضافة لبحوث رجالية اخرى منتشرة بنحو الفوائد.

وقد جاء هذا الكتاب نتاجا لتدريس بعض الاخوة الاعزاء في مرحلة السطوح في مدرسة السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قد)، وقد تصدى لتقريره احد الاخوة الاعزاء فلله دره وعليه اجره ، وكان حاويا لجل ما طرحته في الدرس بصياغة سلسة واسلوب جميل، فكان بهذه الصورة .

اما تفصيل الكلام في كبريات قواعد الرجال فيأتي في كتابي المخطوط (روح الرجال) وكذلك صغريات الرجال واحوالهم تاتي في كتاب (رجال الوسائل).

النجف الاشرف / ١٠ شوال ١٤٣٧ هجرية

محمد رضا الساعدي

توطئة:

قبل الدخول في شرح اسانيد روايات الوسائل لا بد ان نقف على عدة نقاط:

النقطة الاولى: ان الروايات التي سنشرح اسنادها هي الروايات الاربعين الاولى من كتاب الوسائل، اي الباب الاول من ابواب مقدمات العبادات الذي فيه (٣٩) رواية ،والباب الثاني الرواية (١) منه، فيكون المجموع (٤٠) رواية.

النقطة الثانية: ان المستدل على العلوم الدينية كعلم الفقة مثلا، في مقام الاستناد الى الرواية لا بد ان يحرز الاسناد والطريق بينه وبين الامام عليه السلام،وهذا يمر بمراحل عديدة، فمثلا عندما نأخذ الرواية من الوسائل فهنا مراحل :

المرحلة الاولى: ما بيننا وبين صاحب كتاب الوسائل.

المرحلة الثانية: ما بين صاحب كتاب الوسائل وبين الكتب التي ينقل عنها صاحب الوسائل كالكتب الاربعة او غيرها كما اشار هو في مقدمة كتابه حينما ذكر مصادره .

المرحلة الثالثة: سلسلة الرجال ما بين الكتب التي ينقل عنها الوسائل كالكافي مثلا وبين الامام عليه السلام.

ولا كلام في المرحلة الاولى والثانية لاشتهار كتاب الوسائل الواصل الينا ولاشتهار اكثر مصادر الوسائل كالكتب الاربعة مثلا، وهو يكفي في الاثبات، نعم

بعض ما ينقل عنه الوسائل من مصادر قد يبحث في نسبتها او صحتها كما في محاسن البرقي مثلا او غيرها.

وانما الكلام كل الكلام في المرحلة الثالثة (رجال الاسناد) ما بين مصادر الوسائل والامام عليه السلام، وهذا ما يتكفله هذا الكتاب ـ ان شاء الله تعالى ـ بنحو التطبيق.

النقطة الثالثة: ان الكتاب سيبحث رجال الوسائل بنحو الاجمال ،لأنه في صدد شرح الاسناد لا في صدد شرح وتفصيل الكلام في الرجل الوارد في الاسناد، وهذا ما قد نوفق له في كتاب موسع في شرح رجال الوسائل.

النقطة الرابعة: ان الكتاب سيسلط الضوء على بعض كليات علم الرجال بما يناسب ترجمة الرجل كتوثيق كل ما ورد في تفسير القمي او كامل الزيارات او النوادر او غيرها ،وتفصيل الحال فيها في كتابنا روح الرجال المختص في بحث كليات وقواعد وفوائد علم الرجال.

النقطة الخامسة: ان الكتاب لا يعنى بتمييز المشتركات الا في موضع الحاجة ، ولا بيان الطبقات او بعض الحيثيات التي تبحث في جوانب علم الر جال والتي لها محالها.

الرواية رقم ١

أ ـ متن الرواية: (مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ عَلَى الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ وَالْحَجِّ والصَّوْمِ والْوَلَايَةِ الْحَدِيثَ) [1].

ب ـ رجال الرواية:

الرواية رواها الشيخ الحر العاملي رحمه الله في كتابه (وسائل الشيعة) عن كتاب الكافي للشيخ الكليني رحمه الله، وما بينهما لا يحتاج الى اسناد لمعلومية وجود الرواية في الكافي الموجود بين أيدينا.

وهنا ملاحظة مهمة: احيانا يقع سهو او اشتباه في الاسناد او تصحيف في متن الرواية بنحو السهو في النقل او احيانا يكون هناك طريق اخر للرواية لم يذكره صاحب الوسائل ،فلا بد من ملاحظة ذلك، وهذا ما حاولت معالجته في كتاب مستقل اسميته (مستدرك طرق الوسائل) لم ير النور بعد، وهو استدراك للطرق لا للروايات ،لان الشيخ النوري رحمه الله استدرك الروايات في (مستدرك الوسائل) فلا

(١) وسائل الشيعة ج١ ص١٣ طبعة ال البيت.

حاجة لاستدراكها.

فنبحث هنا سند الرواية ما بين الشيخ الكليني ﵀ وما بين الامام عليه السلام لنرى حجية الرواية من عدمه.

فلا بد من معرفة أحوال رجالها وهم:

(الشيخ الكليني، ابو علي الاشعري، الحسن بن علي الكوفي، عباس بن عامر، أبان بن عثمان ، الفضيل بن يسار).

تفصيل احوال رجال الرواية:

١ ـ الشيخ الكليني:

هو محمد بن يعقوب الملقب بـ (الكليني)، ثقة الاسلام وامام المحدثين، لا اشكال في وثاقته وجلالته كما صرح ائمة الرجال بذلك كالشيخ الطوسي والشيخ النجاشي وغيرهما، واليك جملة منها:

قال النجاشي في رجاله: (شيخ أصحابنا في وقته بالريّ، ووجههم. وكان أوثق النّاس في الحديث وأثبتهم) [1].

و قال الطوسيّ فى الرجال: (ثقة، عارف بالأخبار).و قال أيضا في الفهرست: (جليل القدر، عالم بالأخبار).

و قال ابن شهرآشوب في حقه: (عالم بالأخبار).

و قال السيّد رضي الدّين بن طاووس: (الشيخ المتّفق على ثقته، وأمانته، محمّد

(١) رجال النجاشي ص ٣٧٧.

بن يعقوب الكليني)، وقال أيضا: «محمّد بن يعقوب، أبلغ فيما يرويه، وأصدق في الدراية) [١].

فلا غبار على وثاقته بل هو فوق التوثيق وبأعلى درجات العدالة.

٢ ـ أبو علي الأشعري:

هو احمد بن ادريس القمي شيخ القميين، ويرد في الروايات بعنوانين تارة يعبر عنه بـ (احمد بن ادريس القمي) وأخرى بـ (أبي على الاشعري) والتعبير الثاني هو الشائع في الاسانيد، وهو ثقة بلا ريب بعد ورود التوثيق الخاص به .

فائدة: ان معرفة عناوين الرجل الواحد مهم في علم الرجال خصوصا في تمييز المشتركات وهو ما قد يشتبه به بعض ،فيضعفون عنوانا لم يرد فيه توثيق على الرغم انه متحد مع عنوان اخر ورد فيه توثيق وان كلا العنوانين او الثلاثة او الاربعة لشخص واحد.

التوثيقات الخاصة:

لا اشكال في وثاقته وجلالته عند الرجاليين.

قال النجاشي: (أحمد بن إدريس بن أحمد أبو علي الأشعري القمي كان ثقة ، فقيها ، في أصحابنا ، كثير الحديث ،صحيح الرواية ، له كتاب نوادر أخبرني عدة من أصحابنا إجازة عن أحمد بن جعفر بن سفيان عنه. ومات أحمد بن إدريس بالقرعاء

(١) مستدركات علم رجال الحديث ج١ ص ٤٦

سنة ست وثلاثمائة من طريق مكة على طريق الكوفة) [١]

وقال عنه الطوسي: (أحمد بن إدريس القمي الأشعري ، يكنى أبا علي ، وكان من القواد ، روى عنه التلعكبري قال: سمعت منه أحاديث يسيره في دار ابن همام وليس لي منه إجازة)[٢].

وقال العلامة في الخلاصة: (أحمد بن إدريس ، أبو علي الأشعري القمي ، كان ثقة في أصحابنا ، فقيها كثير الحديث صحيح الرواية ، مات بالقرعاء في طريق مكة على طريق الكوفة سنة ست وثلاثمائة ﵀ ، اعتمد على روايته)[٣].

فلا غبار على وثاقته وجلالته.

٣ـ الحسن بن علي الكوفي:

هو الحسن بن علي بن ابي المغيرة ، ولا اشكال في وثاقته عند ائمة الرجال لورود التوثيق الخاص والعام فيه.

التوثيقات الخاصة:

وثقه الشيخ النجاشي قائلا:(الحسن بن علي بن أبي المغيرة الزبيدي الكوفي ثقة – هو وأبوه – روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، وهو يروي كتاب أبيه عنه) [٤].

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٩٢ / ٢٢٨

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤١١ / ٣٧ ، من لم يرو عن الائمة عليهم السلام.

(٣)خلاصة الأقوال ، العلامة الحلي : ص ٦٥ / ١٤.

(٤) رجال النجاشي: ٤٩/ الرقم ١٠٦.

و ذكره الطوسي وقال: (الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة. له كتاب ، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه ، عن محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسن بن علي بن عبد الله).[1]

التوثيقات العامة:

يمكن توثيقه لورده في اسانيد كتاب كامل الزيارات [2] ، بناءً على الكبرى التي تقول كل من ورد فيه فهو ثقة، وبالتالي يمكن توثيقه بالتوثيق العام، وسياتي تحقيق كبرى كامل الزيارات ومدى افادة التوثيق بها.

٤ ـ عباس بن عامر:

وهو ثقة لورود التوثيق العام والخاص به.

اما التوثيقات الخاصة:

فقد وثقه النجاشي قائلا: (العباس بن عامر بن رياح أبو الفضل الثقفي القصباني، الشيخ الصدوق الثقة كثير الحديث، له كتب، أخبرنا محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، قال: حدثني أبي، عن سعد بن عبد الله، عن العباس بن عامر) .

وذكر الشيخ الطوسي: (أن له كتابا)، ولم ينص على وثاقته.

---

(١) فهرست الطوسي: ١٣٠\١٠٨٣

(٢)كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ١٧٤،ب٢٧،ح١٣.

التوثيقات العامة:

١ ـ ورد في اسناد كتاب كامل الزيارات في العديد من المواطن، فبناء على اعتبار الكبرى يمكن توثيقه بالتوثيق العام، وسياتي تحقيق هذه الكبرى.

٢ ـ ورد في اسناد كتاب نوادر الحكمة : كما ذكر الشيخ الطوسي في التهذيب[1]، فبناء على كبرى توثيق رجال النوادر يكون ثقة بالتوثيق العام، وسياتي تحقيق هذه الكبرى قريبا.

٥ ـ أبان بن عثمان:

وهو يأتي بعدة عناوين، تارة يأتي بعنوان (ابان بن عثمان الأحمري) وأخرى (أبان الأحمر) وثالثة بعنوان (أبان بن الأحمر).

وقد وقع الخلاف والكلام في توثيقه لعدم ورود التوثيق الخاص به في كتب الرجال.

فقد ذكره النجاشي والطوسي بلا توثيق، فقال النجاشي:(له كتاب حسن كبير...)، وقال الطوسي: (له كتاب وأصل).

والصحيح القول بوثاقته لعدة قرائن عامة، اهمها:

القرينة الأولى: أن أبان بن عثمان من أصحاب الأجماع الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه، والقدر المتيقن من هذه العبارة التي ذكرها الكشي هو توثيق اصحاب الاجماع على الاصح.

---

(١) تهذيب الاحكام ج٥ ص٣٧٤ ح ١٤٥٤

القرينة الثانية: إن أبان بن عثمان ورد في تفسير علي بن إبراهيم القمي، فبناء على الكبرى القائلة: أن كل من ورد في أسانيده فهو ثقة، فستشمله كبرى التوثيق، وسياتي بيان فائدة في ذلك.

فائدة رجالية ١ :

مجمل الكلام في كبرى توثيق كل من ورد في (تفسير القمي) وتفصيل الكلام في كتاب روح الرجال.

أقول: وقد وقع الكلام في هذا التفسير في مقامين:

الأول: هل شهادة علي بن إبراهيم القمي الثقة دالة على توثيق كل من ورد في اسانيد تفسيره؟

الثاني: هل الموجود عندنا الان من تفسير القمي كله تفسير علي بن إبراهيم القمي أو ان بعضه له ؟

أما المقام الأول:

فالصحيح افادة عبارته للتوثيق، فان عبارته في مقدمة التفسير هذا نصها :(ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا من الذين فرض الله طاعتهم واوجب ولايتهم)[1] ـ فهي دالة على توثيق كل من ورد في اسناد الروايات التي ذكرها في تفسيره، فتكون شهادة منه بالتوثيق لهم والاعتماد عليهم.

---

(١) تفسير القمي ١:٤

وقد اختار هذا المبنى جملة من المحققين كالشيخ الحر العاملي والسيد الخوئي وبعض اساتذتنا الاجلاء، وهو مختارنا.

وأما المقام الثاني:

فقد وقع فيه الكلام من أن التفسير كله له أو بعضه، فاختار بعضهم انه كله للقمي كما ذهب الى ذلك استاذ اساتذتنا السيد الخوئي، وذهب بعض اساتذتنا الى انه خليط بين تفسير القمي وتفسير أبي الجارود ،وقد جمع أبو الفضل العباس بن محمد بين التفسيرين وسماه (تفسير القمي).

والصحيح هو القول الثاني، والشواهد على ذلك عديده منها:.

١ـ ان بعض العبائر تدل على رجوع الكاتب الى علي بن ابراهيم او الرواية عنه كما في قوله (وقال علي بن ابراهيم) او (رواية علي بن ابراهيم) او (رجع الى تفسير علي بن ابراهيم).وهذا يدل على ان الكاتب للتفسير غير علي بن ابراهيم.

٢ـ ان الكاتب للتفسير ينقل احيانا عن احمد بن زياد ،وهو تلميذ علي بن ابراهيم، فهل يا ترى ينقل الاستاذ (القمي) عن تلميذه (ابن زياد) ؟ هذا بعيد جدا.

٣ ـ وجود الواسطة في بعض اسانيد الروايات بين علي بن ابراهيم وابيه، فلو كان التفسير كله له لما احتاج لذكر واسطة بينه وبين ابيه.

وهذه القرائن تدلل على ان التفسير ليس كله لعلي بن ابراهيم، فلا بد من التمييز بين ما هو من تفسير القمي، فيحكم بوثاقة رجاله وما هو من تفسير ابي الجارود، فلا تشمله الشهادة.

فما المناط في التمييز؟

الجواب: الصحيح ان المناط في تشخيص انه من تفسير القمي فيما اذا قال القمي حدثني (أبي) فيكون للقمي لا لغيره، او كان السند قصيرا فهو له لا لغيره، وأما إذا قال حدثنا – أو أخبرنا كذا أو كان السند طويلا فهو ليس تفسيراً للقمي.

عودة لبيان توثيق ابان:

وهنا يأتي السؤال في المقام: هل ابان بن عثمان مشمول بالشهادة من القمي، فنحكم بوثاقته ؟

بناء على مختار السيد الخوئي من ان التفسير كله للقمي فالشهادة شاملة لأبان.

واما بناء على مختارنا فهل تشمله الشهادة بان يكون مناط الدخول متحققا ؟

ج / نعم هو متحقق فتشمله الشهادة لأنه ابتدأ روايته بـ (حدثني ابي عن....) فيكون من الرواة الذين تشملهم شهادة القمي.وعلى هذا يكون أبان بن عثمان وارداً في أسانيد تفسير القمي على هذا الضابط [1] ،فيكون ثقة.

القرينة الثالثة: ان ابانا ورد في اسناد كتاب نوادر الحكمة.

فبناء على توثيق من ورد في كتاب نوادر الحكمة ولم يستثنيه الاجلاء فهو ثقة، وابان بن عثمان ورد في النوادر ولم يستثنه الاجلاء فيحكم بوثاقته بناء على القول بكبرى التوثيق، وفيما ياتي فائدة في تحقيق هذه الكبرى.

---

(١)تفسير القمي :علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ص ٤٤

فائدة رجالية ٢:

مجمل القول في كبرى توثيق الرجال الذين وردوا في اسانيد كتاب نوادر الحكمة للأشعري وتفصيل الحال في روح الرجال.

كتاب نوادر الحكمة لـ (محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي). حيث ورد جملة من الرجال في اسانيد رواياته، والاعلام والمشايخ من بعده مثل ابن الوليد وابن نوح استثنوا جملة من رواة هذا الكتاب فمن استثنوهم قالوا لا نحكم بوثاقتهم وأما باقي الرجال فقالوا نحكم بوثاقتهم، ولاشك أن (أبان بن عثمان) لم يستثن منهم [١] ، فهو ثقة بناءً على كبرى (أن من ورد في نوادر الحكمة هو ثقة)، وتفصيل الكلام في كبرى التوثيق في مطولات كتب الرجال.

القرينة الرابعة: رواية المشايخ الثقات عنه، فقد روى عن ابان بن عثمان جملة من المشايخ الثقات كابن ابي عمير [٢] وصفوان [٣] والبزنطي [٤] ، وقد حكم المشهور من الأصحاب بأن المشايخ الثقات لا يروون إلّا عن ثقة. وسياتي تحقيق في هذه الكبرى .

---

(١)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١ ص ٣٢ ح٢٣

(٢)الكافي، الشيخ الكليني : ج ٥ ص ٢٨،ح٥، من لا يحضره الفقيه ، الشيخ الصدوق : ج ٤ ص ١٩٦،ح٥٤٥٠، تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي :ج ١ ص ٣٩٩،ح٦٧

(٣)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١ ص ١٦٤،٤٢

(٤)الأمالي ، الشيخ الصدوق : ص ٣٦٠، الخصال ، الشيخ الصدوق : ص ٢١٦،ح٣٨

الخلاصة: إلى هنا قد تبين أن (أبان بن عثمان) ثقة على الاصح للقرائن العامة الدالة على التوثيق فلا يضره عدم ورود التوثيق الخاص به.

٦ ـ الفضيل بن يسار: وهو ثقة بلا خلاف

وثقّه النجاشي قائلا: الفضيل بن يسار النهدي أبو القاسم عربي ، بصري ، صميم ، ثقة ، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، ومات في أيامه وقال ابن نوح: يكنى أبا مسور [١].

ووثقه الشيخ الطوسي في رجاله قائلا: (بصري ثقة...).

وعده الشيخ المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الاعلام المأخوذ منهم الحلال والحرام والفتيا والاحكام وهو من الذين لا يطعن عليهم ولا طريق لذم واحد منهم.

وروى الكشي رواية في حقه تدل على جلالته بل تفيد وثاقته، عن إبراهيم بن عبد الله ، قال: كان أبو عبد الله عليه السلام إذا رأى الفضيل بن يسار قال: بشر المخبتين من أحب أن ينظر رجلا من أهل الجنة فلينظر إلى هذا [٢].

وعليه فلا إشكال في وثاقته.

نتيجة الرواية الاولى درائيا: الرواية اما صحيحة السند او موثقة بناء على عدم صحة مذهب ابان، فهي معتبرة على كل حال.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٠٩ / ٨٤٦

(٢) رجال الكشي :ج ٢، ص ٤٧٣،ح٣٧٧

الرواية رقم ٢

أ ـ متن الرواية: وعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وعَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّلْتِ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والْحَجِّ والصَّوْمِ والْوَلَايَةِ قَالَ زُرَارَةُ فَقُلْتُ وأَيُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ فَقَالَ الْوَلَايَةُ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُهُنَّ والْوَالِي هُوَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِنَّ قُلْتُ ثُمَّ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ فِي الْفَضْلِ فَقَالَ الصَّلَاةُ قُلْتُ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهَا فِي الْفَضْلِ قَالَ الزَّكَاةُ لِأَنَّهُ قَرَنَهَا بِهَا وبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَهَا قُلْتُ فَالَّذِي يَلِيهَا فِي الْفَضْلِ؟ قَالَ الْحَجُّ قُلْتُ مَا ذَا يَتْبَعُهُ قَالَ الصَّوْمُ...الْحَدِيثَ).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْبَرْقِيُّ فِي الْمَحَاسِنِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّلْتِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ.

ب ـ رجال الرواية:

الرواية لها اسنادان: الاول: الكليني في الكافي، والثاني: البرقي في المحاسن.

وكلاهما روى عنهما الوسائل هذه الرواية ،ولا بحث لنا ما بين الوسائل وبينهما، وانما البحث ما بينهما وبين الامام عليه السلام.

السند الأول للرواية:

رجال السند الاول:(الشيخ الكليني، علي بن إبراهيم، إبراهيم بن هاشم، عبد الله بن الصلت، حماد بن عيسى ، حريز بن عبدالله، زرارة).

السند الثاني للرواية:

رجال السند الثاني: (احمد بن ابي عبد الله البرقي، وباقي السند من عبد الله بن الصلت فصاعدا كما في السند الاول).

تفصيل رجال السند الأول:

اما السند الاول للرواية فرجاله هم :

١ ـ علي بن إبراهيم بن هاشم: لا اشكال في وثاقته وجلالته وانه لا يروي الا عن ثقة.

وثقة النجاشي قائلا: (ثقة في الحديث ثبت، معتمد صحيح المذهب سمع فاكثر وصنف كتبا)[1]

وأما الطوسي فقال: (له كتب) ولم يذكره بتوثيق خاص.

وقع في أسانيد ٧١٤٠ رواية في الكتب الاربعة، وقال مشهور الرجاليين انه لا يروي إلّا عن ثقة في تفسيره كما تقدم الكلام عن ذلك في الرواية رقم (١).

٢ ـ إبراهيم بن هاشم:

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٦٠ / ٦٨٠.

لم يرد فيه توثيق خاص في كتب الرجاليين،وانما ورد مدحه فقط، فتكون رواياته حسنة لا صحيحة كما قال بعض الرجاليين اذ هو امامي ممدوح.

ولكن الصحيح القول بوثاقته لعدة قرائن منها:

١ـ توثيق ابن طاووس له في كتابه (فلاح السائل) فقد ادعى الاتفاق على وثاقته[١] وهذا يستكشف منه أن القدماء من الأصحاب وثقوه ،ولكن لم يصل إلينا توثيقه.

ولكن الكلام في نفس حجية توثيق ابن طاووس، لانه من العلماء المتأخرين، والحال ان المناط في التوثيق هو الصادر من اصحابنا القدماء.

ولكن يجاب: اننا وان لم نقبل توثيق ابن طاووس له باعتباره من المتأخرين، الا اننا نقبل نقله الاتفاق على توثيقه وهذا يكفي في اثبات التوثيق، ففرق بين التوثيق وبين نقل التوثيق، فانتبه.

٢ـ أن أبنه (علي) يروي عنه في تفسيره، بل أكثر الروايات عن أبيه، فيكون الاب ثقة لان الابن لا يروي في تفسيره الا عن ثقة كما ذكرنا في الرواية الاولى.

٣ـ قول النجاشي: (ابو اسحاق القمي له كتب، أول من نشر حديث الكوفيين بقم) [٢] والحال أن القميين يتشددون في الرواة ، وهذا كاشف أنه ثقة ، وإلّا لم يقبلوا رواياته.

---

(١)فلاح السائل ، السيد ابن طاووس : ص ١٥٨، الفصل التاسع عشر.

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٦/ ١٨.

٤ـ انه وقع في أسانيد نوادر الحكمة [١] ولم يستثنه ابن الوليد، فيكون ثقة بناء على كبرى توثيق رجال نوادر الحكمة كما مر الكلام في الرواية الاولى.

٥ـ انه وقع في أسانيد كتاب(كامل الزيارات) [٢] بناءً على صحة الكبرى القائلة (أن كل رجال أسانيده ثقات)، وفيما يأتي فائدة في تحقيق وثاقة من ورد في كامل الزيارات.

فائدة رجالية ٣:

مجمل الكلام في توثيق رجال كامل الزيارات وتفصيل الحال في روح الرجال.

مؤلف كامل الزيارات: الشيخ الكبير جعفر بن محمد بن قولويه، حيث ذكر ان رجال رواياته في كامل الزيارات ثقات، فقال ما نصه: (قد علمنا أنا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته ولا أخرجت فيه حديثا روي عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم وسميته كتاب كامل الزيارات...)

ولكن وقع الخلاف في اعتبار هذه الكبرى سعة وضيقا، فهل هي شاملة لكل الرواة او لخصوص مشايخه المباشرين (الذين هم ٣٢ شيخا).

ذهب السيد الخوئي ـ في اكثر حياته العلمية ـ الى اعتبار كل من ورد في أسانيد

---

(١)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١ ص ٢٧ ،ح ٨.

(٢) كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ١٣٦،ب١٨ ،ح٧.

كامل الزيارات، فقال بانهم ثقات [١] سواء اكانوا مباشرين ام لا، وأخيراً استقر رأيه على التفصيل بين المباشرين وغيرهم، فذهب الى توثيق المباشرين وأما غيرهم فلا.وذهب بعض المعاصرين من اساتذتنا الى عدم اعتبار الشهادة في افادة التوثيق مطلقا.

ولعلّ التفصيل هو الصحيح لأن الأوصاف التي ذكرها ابن قولويه لا تنطبق على كل الرواة وإنما تنطبق على اكثر المباشرين، فلابد من حمل كلامه في التوثيق على المباشرين فقط، ولا يصح طرح شهادته بالكلية كما ذهب اصحاب القول الثاني، ولا قبول كل الرواة والحكم بوثاقتهم كما هو القول الاول .

وبناء على مختارنا لا يمكن توثيق إبراهيم بن هاشم بهذه الكبرى لانه ليس من مشايخه المباشرين.

وبتلك القرائن تثبت وثاقة الرجل وجلالته على الاصح.

٣ ـ عبد الله بن الصلت: له اسم آخر (أبو طالب القمي) ،وهو ثقة بلا ريب، قال النجاشي: عبد الله بن الصلت أبو طالب القمي مولى بني تيم اللات بن ثعلبة ، ثقة ، مسكون إلى روايته [٢] .

وثقه الطوسي قائلا: عبد الله بن الصلت ، يكنى أبا طالب ، مولى بني تيم الله

(١) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١ ص ٥٠.

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢١٧ / ٥٦٤.

بن ثعلبة ، ثقة [١].

٤ ـ حماد بن عيسى: ثقة بلا إشكال.

التوثيقات الخاصة:

وثقه النجاشي بقوله:(وكان ثقة في حديثه صدوقا)[٢] والطوسي في الفهرست قائلا:(حماد بن عيسى الجهني ، غريق الجحفة ، ثقة)[٣]

التوثيقات العامة:

تشمله عدة توثيقات عامة منها:

اولا: هو من أصحاب الإجماع كما قال الكشي: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه.....منهم حماد بن عيسى)[٤].

وثانيا: وقع في أسانيد (نوادر الحكمة) [٥].

وثالثا: ووقع في تفسير القمي القسم الأول [٦] .

---

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٦٠ / ١٣.

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٤٢/ ٣٧٠

(٣)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١١٥/ ٣

(٤)رجال الكشي : ج ٢ ،ص ٦٧٣،ح٧٠٥

(٥)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٢١٥،ح٣

(٦)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي ، ج ١، ص ٢٨٨

ورابعا: روى عنه المشايخ الثلاثة الذين لا يروون الا عن ثقة، وهم:(ابن ابي عمير [١] وصفوان [٢]، والبزنطي [٣].

فيكون ثقة لورود التوثيق الخاص والعام به.

٥ ـ حريز بن عبد الله:

هو حريز بن عبد الله السجستاني، وثقه الشيخ في الفهرست قائلا: (كوفي ثقة سكن سجستان...).

وعد الشيخ الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة والمعول عليها.

ورد في نوادر الحكمة وفي تفسير القمي.

ترجمه النجاشي بلا توثيق وقال بعد ذلك: (...و روي أنه جفاه ـ اى الامام الصادق ـ وحجبه عنه)

وهل هذه العبارة تخدش في حريز ؟ وتخرجه من الوثاقة؟

الصحيح انها لا تضر بوثاقة الرجل خصوصا وان الرجل اعلن التوبة عن شهره للسيف في سجستان بدون اذن الامام ـ (في قصة معروفة من كتب التاريخ والحديث) ـ اذ انه بمجيئه للإمام مرارا اعلان واضح للتوبة، وروايته كثيرا عن الامام تدل على رفع الحجب عنه.

---

(١)الكافي ،الشيخ الكليني : ج ٣ ،ص ٢٩٦،ح ٢، تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٤، ص ٢٥٠

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٥ ،ص ٣٦،٣٦

(٣) الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٣ ،ص ٥٢٩ ،ح٦

٦ ـ زرارة:

زرارة بن اعين من كبار اصحاب الامام الصادق عليه السلام، وقد ورد التنصيص على وثاقته، قال عنه النجاشي: (زرارة بن أعين بن سنسن مولى لبني عبد الله بن عمرو السمين بن أسعد بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان، أبو الحسن. شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدمهم، وكان قارئا فقيها متكلما شاعرا أديبا، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقا فيما يرويه. قال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله: رأيت له كتابا في الاستطاعة والجبر، ثم قال: أخبرني أبي ومحمد بن الحسن، عن سعد وعبد الله بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه عن زرارة. ومات زرارة سنة خمسين ومائة).

وثقه الطوسي في رجاله قائلا: (زرارة بن أعين الشيباني، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله).

وترجمه فى الفهرست مفصلا فقال: (زرارة بن أعين واسمه عبد ربه، يكنى أبا الحسن وزرارة لقب له وكان أعين بن سنسن عبدا روميا لرجل من بني شيبان تعلم القرآن ثم أعتقه فعرض عليه أن يدخل في نسبه فأبى أعين أن يفعله وقال له أقرني على ولائي، وكان سنسن راهبا في بلد الروم، وزرارة يكنى أبا علي أيضا، وله عدة أولاد منهم الحسن، والحسين ورومي، وعبيد وكان أحول، وعبد الله ويحيى، ولزرارة إخوة جماعة، منهم حمران، وكان نحويا، وله ابنان حمزة بن حمران، ومحمد بن حمران، وبكير بن أعين يكنى أبا الجهم، وابنه عبد الله بن بكير، وعبد الرحمن بن

أعين، وعبد الملك بن أعين، وابنه ضريس بن عبد الملك، ولهم روايات كثيرة وأصول وتصانيف سنذكرها في أبوابها إن شاء الله ولهم أيضا روايات عن علي بن الحسين والباقر والصادق عليهم السلام نذكرهم في كتاب الرجال إن شاء الله تعالى، ولزرارة تصنيفات، منها كتاب الاستطاعة والجبر، أخبرنا به ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن سعد بن عبد الله، والحميري عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عنه).

النتيجة:

ان السند الاول للرواية صحيح على الاقوى بعد تصحيح ابراهيم بن هاشم واعتبار وثاقته.

رجال السند الثاني.

احمد بن أبي عبد الله البرقي: وله عنوان اخر هو (احمد بن محمد بن خالد البرقي).

وثّقه النجاشي [1]والطوسي [2] فقالا تواليا: (و كان ثقة في نفسه ، يروي عن الضعفاء واعتمد المراسيل. وصنف كتبا، منها: المحاسن وغيرها)، (و كان ثقة في نفسه غير أنه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل وصنف كتبا كثيرة)

ونقل ابن الغضائري طعن اهل قم عليه، فاذا بنينا ـ كما هو الصحيح بشروط

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٧٦ / ١٨٢

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٦٢/ ٣

معينه ـ على اعتبار تضعيفات ابن الغضائري كما بنى على ذلك بعض السادة والمشايخ من اساتذتنا فسوف يقع التعارض بين توثيق الطوسي والنجاشي من جهة وابن الغضائري من جهة اخرى، ولابد حينئذ من حله، وتفصيل الحال في كتاب ابن الغضائري في كتاب روح الرجال.

التعارض البدوي بين الشهادتين:

ولكن لا تعارض حقيقي في المقام، لان كلام ابن الغضائري يوضح معنى الطعن بالرجل فيقول (طعن عليه القميون وليس الطعن فيه وإنما الطعن فيمن يروي عنه فإنه كان لا يبالي عمن أخذ على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد ابن محمد بن عيسى أبعده عن قم ثم أعاده إليها واعتذر إليه).

فالطعن في روايات الرجل وليس في الرجل نفسه، وفرق بين الطعن في الراوي والطعن في المروي.

فالصحيح وثاقة الرجل وجلالته وفاقا لأستاذ اساتذتنا السيد الخوئي قدس سره، ولا يخدش بذلك روايته عن الضعفاء كما هو ديدن كثير من الرواة والمحدثين.

وباقي رجال السند مر ذكرهم ووثاقتهم، فالطريق الثاني للرواية صحيح ايضا.

الرواية رقم (٣)

أ/ متن الرواية: وعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: أَ لَا أُخْبِرُكَ بِالْإِسْلَامِ أَصْلِهِ وفَرْعِهِ وذِرْوَةِ سَنَامِهِ قُلْتُ بَلَى جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ أَمَّا أَصْلُهُ فَالصَّلَاةُ وفَرْعُهُ الزَّكَاةُ وذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ ثُمَّ قَالَ إِنْ شِئْتَ أَخْبَرْتُكَ بِأَبْوَابِ الْخَيْرِ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ الصَّوْمُ جُنَّةٌ الْحَدِيثَ.

وَ رَوَاهُ الْبَرْقِيُّ فِي الْمَحَاسِنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ.

وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ ابْنِ رِبَاطٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله نَحْوَهُ .

وَرَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ مِثْلَهُ إِلَى قَوْلِهِ الْجِهَادُ.

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام نَحْوَهُ

وَرَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى.

وَرَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

وَ رَوَاهُ الْبَرْقِيُّ فِي الْمَحَاسِنِ عَنِ الْحُسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ مِثْلَهُ.

ب/ رجال الرواية:

للرواية ثمانية طرق كما في أعلاه، ويكفي لاثبات صدورها طريق واحد.

رجال الطريق الاول:

(الشيخ الكليني ، محمد بن يحيى، أحمد بن محمد ، علي بن النعمان، ابن مسكان، سليمان بن خالد)

تفصيل احوالهم:

اما الكليني فهو راوي الرواية وان لم يذكر في اسناد الرواية الثالثة، وقد عرفنا ذلك لانها بدأت (بـ وعن...) عطفا على راوي الرواية الثانية وهو الشيخ الكليني.

اما محمد بن يحيى: وهو محمد بن يحيى العطار القمي من مشايخ الكليني.

وثقه النجاشي صريحاً بقوله:(شيخ أصحابنا في زمانه ثقة عين كثير الحديث، له كتب)[1] . وعبر عنه الشيخ الطوسي بـ (كثير الرواية)[2]

التوثيقات العامة:

ورد الشيخ العطار في اسانيد كامل الزيارات، ولكنه ليس من الشيوخ المباشرين لابن قولويه، فلا يدخل في كبرى وثاقة رجال كامل الزيارات الا بناء على

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٥٣ / ٩٤٦

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٣٩ / ٢٤

شمول التوثيق للجميع على خلاف ما بنينا عليه.

ولا يصح ما توهمه بعض المعاصرين من كون العطار من المشايخ المباشرين لابن قولويه اذ ان الاخير لم يرو عن العطار الا بواسطة كما هو واضح في كتابه.

أحمد بن محمد:

هذا الراوي مشترك (بين احمد بن محمد بن خالد البرقي) و(احمد بن محمد بن عيسى الاشعري) و(احمد بن محمد بن هلال)و(احمد بن محمد بن الحسن).

أما الأول [١] والثاني فلا إشكال في وثاقتهما.

وأما الثالث [٢] والرابع [٣] فهما مجهولان.

ولكن إذا ورد (احمد بن محمد) مجردا فهو إما الأول أو الثاني للانصراف وذلك لكثرة رواية محمد بن يحيى عنهما بخلاف الثالث والرابع فرواياته عنهما محدودة في مورد معين، بل قيل مع الإطلاق ينصرف إلى (ابن عيسى) لأن محمد بن يحيى يروي عنه كثيرا كما هو واضح للمتتبع.

اما احمد بن محمد بن خالد البرقي فهو ثقة بلا ريب كما مر.

واما احمد بن محمد بن عيسى الاشعري فهو ثقة وشيخ القميين ووجيههم وفقيههم كما عبر الطوسي والنجاشي.

---

(١)الفهرست ،الشيخ الطوسي : ص ٦٢ / ٣

(٢)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ٣ ، ص ١١٥/ ٩٩٢

(٣)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٣٢٣/ ٥٦٠

علي بن النعمان:

وهو علي بن النعمان النخعي، ولا اشكال في وثاقته.

فقد ورد فيه التوثيق الخاص:

قال النجاشي: (كان ثقة وجهاً، ثبتاً، صحيحاً واضح الطريقة له كتاب يرويه جماعة) [١].

كما ورد فيه التوثيق العام حيث:

١ ـ انه ورد في أسانيد (نوادر الحكمة)[٢] .

٢ ـ وورد في تفسير القمي، ولكن في القسم الثاني الذي لا يشمله التوثيق العام [٣] على مبنانا.

ابن مسكان: وهو (عبد الله بن مسكان).

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: (ثقة، عين)[٤] ووثقه الطوسي [٥]ايضا.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٧٤ / ٧١٩

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢ ، ص ١٢١،ح٢٢٧

(٣)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢ ، ص ١٦٠ ،ص٣١٤

(٤) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢١٤/ ٥٥٩

(٥)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٦٨/ ٨

التوثيقات العامة:

١ ـ هو من أصحاب الاجماع [١]

٢ ـ ورد في تفسير القمي [٢]

٣ ـ عدّه الشيخ المفيد من المشايخ الأعلام [٣].

سليمان بن خالد:

عبر عنه النجاشي (كان قارئاً فقيهّاً وجهاً) [٤] استفاد بعض الاعلام من هذه العبارة الوثاقة وهي غير بعيد بل لعلها المتعينة ،ولا أقل من انه يستفاد منها المدح في حقه فتكون رواياته حسنة.

التوثيقات العامة:

١ـ ورد في أسانيد (تفسير القمي) [٥] .

٢ ـ ورد في اسانيد (نوادر الحكمة)[٦]

٣ـ روى عنه المشايخ الثقات الذين لا يروون الا عن ثقة، مثل صفوان [٧] ،

---

(١) رجال الكشي : ج ٢، ص ٦٧٣،ح ٧٠٥

(٢)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ،ص ٧٢

(٣) معجم رجال الحديث ج١١ ص ٣٤٧

(٤) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٨٣/ ٤٨٤

(٥)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢ ،ص ٩٠

(٦)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٨ ص ١٦٩ ، ح١٥

(٧)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٥ ص ٣٥٧/ ١٥٣

وابن ابي عمير [١].

٤ـ وثقّه المفيد في (الإرشاد) قائلا: (فممن روى صريح النص بالإمامة من أبي عبد الله الصادق عليه السلام على ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام من شيوخ أصحاب أبي عبد الله وخاصته وبطانته وثقاته الفقهاء الصالحين – رضوان الله عليهم –المفضل بن عمر الجعفي ، ومعاذ بن كثير ، وعبد الرحمن بن الحجاج ، والفيض بن المختار ، ويعقوب السراج ، وسليمان بن خالد ، وصفوان الجمال ، وغيرهم ممن يطول بذكرهم الكتاب) [٢]

ولكن الكلام في حجية توثيقات المفيد.

الخلاصة: الرواية إما صحيحة أو حسنة بسليمان بناء على عدم استفادة وثاقته، وان كان الاقوى وثاقته لظهور عبارة النجاشي بذلك ولشموله ببعض التوثيقات العامة له.

فيكون الطريق الأول للرواية صحيحا.

رجال الطريق الثاني:

وأما الطريق الثاني فقد رواه البرقي في (المحاسن).

رجال الطريق الثاني للرواية هم: (البرقي ، عن أبيه (محمد بن خالد البرقي)، علي بن النعمان)

---

(١)الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٣ ص ٩٧/ ٦، تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٨ ص ٩٩/ ١٢

(٢)الإرشاد ، الشيخ المفيد : ج ٢ ص ٢١٦

أما البرقي الابن فلا اشكال في وثاقته كما تقدم.

اما البرقي الاب فهو محمد بن خالد البرقي، وقد وقع الخلاف في توثيقه.

فقد ذهب الشيخ الطوسي الى توثيقه بعد ان عده من أصحاب الرضا(عليه السلام)[١]

أما النجاشي فذهب إلى تضعيفه حيث قال: (كان محمد ضعيفاً في الحديث وكان اديبا حسن المعرفة بالاخبار)[٢] .

وأما ابن الغضائري فقد ذكر (إن حديثه يعرف وينكر ويروي عن الضعفاء)[٣]

وأما العلامة فقد ذكره في القسم الأول -الثقات -[٤] اعتماداً منه على كلام الشيخ الطوسي.

فإذن يقع الخلاف والتعارض بين كلام الشيخ الطوسي من جهة، وكلام النجاشي وابن الغضائري من جهة اخرى.

والصحيح: انه ثقة في نفسه ولا يضر بوثاقته روايته عن الضعفاء، فكم من راو ثقة روى بل واكثر عن الضعاف، فيمكن حمل كلام النجاشي بأنه ناظر إلى رواياته لا إلى شخصه فلا تعارض بين شهادة الطوسي بالتوثيق وتضعيف النجاشي، ففرق بين الراوي والمروي.

وأما عبارة ابن الغضائري (يعرف وينكر) هل تدل على التضعيف أو لا تدل ؟

---

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٦٣/ ٤

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٣٥ / ٨٩٨

(٣) رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٩٣/ ١٧

(٤) خلاصة الأقوال ، العلامة الحلي : ص ٢٣٧ / ١٥

الجواب: فيها أقول:

١ـ هي من أمارات المدح والذم: بمعنى انه أذا كانت فيها إمارات الوثوق فيؤخذ بها وإلّا فلا.

٢ـ هي وصف للراوي من حيث قبول الرجال: بمعنى انه موضع خلاف بين الرجاليين.

ولكن هذا القول بعيد من هذه العبارة.

٣ـ هي من ألفاظ المدح والتوثيق: بمعنى انه إذا روى عن الثقة فيؤخذ بروايته وأما إذا روى عن الضعيف فلا يؤخذ بروايته. إذن بناء على القول الأول والثالث لا طعن في الراوي نفسه بل في مروياته.

وهذا هو الارجح جمعا بين الاقوال.

وعليه: فالصحيح ان (محمد بن خالد البرقي) ثقة اعتماداً على كلام الشيخ الطوسي بعد حلّ التعارض بين الأقوال المتقدمة.

فيكون الطريق الثاني صحيحا.

رجال الطريق الثالث:

وأما الطريق الثالث فقد رواه الشيخ الطوسي في (التهذيب) بإسناده عن(الحسن بن محمد بن سماعة ، ابن رباط ، ابن مسكان ، سليمان بن خالد).

فلابد من تحقيق اسناد الشيخ الطوسي الى الحسن بن محمد بن سماعة، وهذا الاسناد نعرف رجاله من مشيخة التهذيب.

ولا بد من تحقيق ما بين ابن سماعة والامام لكي تتم الرواية بهذا الطريق.

أما الشيخ الطوسي فهو ثقة [١] بلا إشكال.

اما الاسناد بين الطوسي والحسن بن محمد بن سماعة ففيه مجموعة رجال ذكرهم في مشيخة التهذيب وهم (أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الانباري، عن حميد بن زياد النينوائي).

أما أحمد بن عبدون:

او احمد بن عبد الواحد الملقب بـ (ابن حاشر) فليس له توثيق خاص، ذكره النجاشي قائلا: (أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزازأبو عبد الله شيخنا المعروف بابن عبدون. له كتب، منها: [كتاب] أخبار السيد بن محمد، كتاب تاريخ، كتاب تفسير خطبة فاطمة عليها السلام معربة، كتاب عمل الجمعة، كتاب الحديثين المختلفين، أخبرنا بسائرها، وكان قويا في الأدب، قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب، وكان قد لقي أبا الحسن علي بن محمد القرشي المعروف بابن الزبير، وكان علوا في الوقت).

وقال الشيخ الطوسى فى رجاله: (أحمد بن عبدون، المعروف بابن الحاشر، يكنى أبا عبد الله، كثير السماع للرواية، سمعنا منه، وأجاز لنا بجميع (جميع) ما رواه، مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة).

وقال فى الفهرست: (...أخبرنا بكتبه ورواياته أبو عبد الله أحمد بن عبدون

---

١))خلاصة الأقوال ، العلامة الحلي : ص ٢٣٧ / ٤٧

المعروف بابن الحاشر ﵀ سماعا وإجازة)، فهو من مشايخ النجاشي.

وهنا بحث في كبرى تقول هل مشيخة الشيخ تدل على الوثاقة أو لا؟

الجواب اجمالا: أن مشيخة الشيخ النجاشي تدل على التوثيق بناء على الكبرى القائلة: كل مشايخ الشيخ النجاشي ثقات وإلّا لو لم نقبل هذه الكبرى فلا تدل على ذلك.

وقد اختار ذلك السيد الخوئي في المعجم وهو الصحيح.

كما ان ترجمة الشيخين له تشعر بجلالته ومدحه كما في عبارة (شيخنا) (رحمه الله) (علوا في الوقت) وكثرة مؤلفاته ومنها ما هو خاص بخطبة الزهراء وشرحها، كل ذلك يفيد اطمئنانا او وثوقا باعتباره، فتأمل.

أبو طالب الأنباري

وقع الخلاف والكلام بين الاعلام في وثاقة هذا الرجل وعدمها، والخلاف ناشئ من ان هذا العنوان هل هو لشخص واحد او لشخصين، حيث ورد بأسم (عبد الله) وبأسم (عبيد الله)، وسبب الخلاف في تعدده يرجع للشيخ الطوسي حيث ذكره بعنوان عبد الله في باب من لم يرو عنهم، وقال عنه ضعيف، وذكره مرة اخرى بعنوان عبيد الله وقال عنه (يكنى ابا طالب خاصي روى عنه التلعكبري) ، وذكره في الفهرست بعنوان عبد الله (قيل انه من الناووسية).

اقول:(الناووسية: فرقة من الشيعة وقفوا على جعفر بن محمّد الصادق ﵇ وهم أتباع رجل يقال له ناووس، وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسة من قرى هيت،

وقيل: إنّهم اعتقدوا أنّ الصادق عليه السلام لم يمت ولن يموت حتّى يظهر ويظهر أمره، وهو القائم المهديّ)

وذكر النجاشي بعنوان عبيد الله وقال عنه: (شيخ من اصحابنا ابو طالب ثقة في الحديث عالم به كان قديما من الواقفة).

وقال أبو غالب الزراري: (كنت أعرف أبا طالب أكثر عمره واقفا مختلفا بالواقفة ثم عاد إلى الإمامة وجفاه أصحابه وكان حسن العبادة والخشوع، وكان أبو القاسم بن سهل الواسطي العدل يقول: ما رأيت رجلا كان أحسن عبادة ولا أبين زهادة ولا أنظف ثوبا ولا أكثر تخليا من أبي طالب وكان يتخوف من عامة أهل واسط أن يشهدوا صلاته ويعرفوا عمله فينفرد في الخراب والكنائس والبيع فإذا عثروا به وجدوه على أجمل حال من الصلاة والدعاء).

والاظهر اتحاد الرجل لاتحاد الصفة والكنية واللقب، وما ذكره الشيخ الطوسي من عنوانين فهذا متكرر منه وليس بغريب فى تراجمه وكتابه.

فبناء على الاتحاد هل يوخذ بكلام الطوسي او بكلام النجاشي؟

فيه جوابان :

الاول: قد يقال يؤخذ بكلام الطوسي بالتضعيف ويويد بكلام الزراري وابن الغضائري اذ شهدا على الرجل بالوقف ولا يبعد ذلك، الا ان يكون النجاشي وثقه بعد رجوعه من الوقف، ويؤيد ذلك عبارته (كان قديما في الوقف).

الثاني: قد يقال ان الطوسي ضعفه لوقفه، والوقف ليس سببا للتضعيف فلا يوخذ

بكلام الطوسي غاية الامر يكون موثقا لوقفه فترجح شهادة النجاشي.

والصحيح انه موثق لشهادة النجاشي بذلك ويؤيد ذلك بالمدح الوارد بكلمات الرجاليين في اعلاه وكلام الطوسي يحمل على تضعيف الرجل من جهة وقفه فحسب.

وأما حميد بن زياد النينوائي:

فهو ثقة كما نص على ذلك ائمة الرجال كالنجاشي قائلا: (حميد بن زياد ...الدهقان أبو القاسم، كوفي سكن سورا، وانتقل إلى نينوى- قرية على العلقمي إلى جنب الحائر على صاحبه السلام، كان ثقة واقفا، وجها فيهم).

وقال الطوسي في رجاله: (حميد بن زياد، من أهل نينوى، قرية بجنب الحائر على ساكنه السلام، عالم جليل، واسع العلم كثير التصانيف، قد ذكرنا طرفا من كتبه في الفهرست.

وقال في الفهرست موثقا له: (حميد بن زياد من أهل نينوى، قرية إلى جانب الحائر على ساكنه السلام، ثقة كثير التصانيف، روى الأصول أكثرها، له كتب كثيرة على عدد كتب الأصول، أخبرنا برواياته كلها وكتبه أحمد بن عبدون عن أبي طالب الأنباري عن حميد، وأخبرنا أيضا عدة من أصحابنا عن أبي المفضل عن ابن بطة عنه، وأخبرنا بها أيضا أحمد بن عبدون عن أبي القاسم علي بن حبشي بن قوني بن محمد الكاتب عن حميد).

وهناك طريق آخر بين الشيخ وابن سماعة، ولكنه ضعيف ايضا لوجود:(علي

بن محمد ابن الزبير او الزبيري أو القرشي).

اذ لم يوثقه الشيخ الطوسي ولا النجاشي ، وانما عبر الاخير: بـ (وكان علواً في الوقت) [١].

وهل يستفاد منها التوثيق او المدح؟

الجواب / ذهب السيد الداماد إلى أن هذه العبارة تدل على التوثيق، ولكن السيد الخوئي رد ذلك وقال بالتضعيف [٢] وهو الصحيح.

وهل يمكن توثيق هذا الرجل الزبيري بامارات اخرى، ياتي تحقيقه في محله ان شاء الله تعالى.

اما الحسن بن محمد بن سماعة:

فهو ثقة لكنه واقفي المعتقد، فتكون رواياته موثقة ولا يضر بذلك عقيدته كما هو الصحيح.

قال عنه النجاشي (فقيه ثقة، وكان يعاند في الوقف) [٣] . وإما الشيخ الطوسي فقد قال انه (واقفي المذهب الا انه جيد التصانيف، نقي الفقه حسن الانتقاء)[٤].

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٨٧ / ٢١١

(٢)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١٣ ص ١٥٠/ ٨٤٣١

(٣) رجال النجاشي، النجاشي : ص ٤٠ / ٨٤

(٤)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٠٣ / ٣٣

واما ابن رباط فهو (علي بن رباط).

ثقة من أصحاب الرضا (عليه السلام)[١]، قال عنه النجاشي (كوفي ثقة معول عليه...).

وأما بقية الطريق وهما (ابن مسكان وسلمان بن خالد) فقد تقدم الكلام فيهما فارجع اليه.

الطريق الرابع:

رواه الحسين بن سعيد في (كتاب الزهد) عن علي بن النعمان.

اما الحسين بن سعيد الأهوازي:

فقد وثّقه الشيخ الطوسي في الفهرست [٢] فقال (الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران الأهوازي من موالي علي بن الحسين عليه السلام ثقة روى عن الرضا وأبي جعفر الثاني وأبي الحسن الثالث عليهم السلام وأصله كوفي وانتقل مع أخيه الحسن (رض) إلى الأهواز، ثم تحول إلى قم فنزل على الحسن بن أبان وتوفي بقم...)

ووثقه فى رجاله قائلا: (الحسين بن سعيد بن حماد، مولى علي بن الحسين، صاحب المصنفات، الأهوازي، ثقة).

وأما الشيخ النجاشي فقال: (وكتب ابني سعيد كتب حسنة معمول عليها)[٣].

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٥١ / ٦٥٩

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١١٢ / ٢٧ ، رجال الطوسي، الشيخ الطوسي :ص ٣٥٥ / ١٨

(٣) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٥٨ / ١٣٦ - ١٣٧

وإما الشيخ الصدوق فقد عبّر عنه بأن كتبه من المشهورات

اما علي بن النعمان فقد تقدم.

وأما الطريق الخامس:

ففيه:(محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن ثعلبة عن علي بن عبد العزيز).

إما محمد بن يحيى واحمد بن محمد بن عيسى، فهما من الثقات كما تقدم وإنما الكلام يقع في ابن فضال.

الحسن بن علي بن فضال:

واقفي ثقة بلا اشكال، وردت بحقه التوثيقات الخاصة والعامة.

التوثيقات الخاصة:

وثقه الطوسي في رجاله قائلا: (الحسن بن علي بن فضال، مولى لتيم الرباب، كوفي، ثقة).

ووثقه فى الفهرست وبين عقيدته: (الحسن بن علي بن فضال، كان فطحيا يقول بإمامة عبد الله بن جعفر ثم رجع إلى إمامة أبي الحسن عليه السلام عند موته ومات سنة أربع وعشرين ومائتين وهو ابن التيملي بن ربيعة بن بكر مولى تيم الله بن تغلبه، روى عن الرضا عليه السلام وكان خصيصا به، كان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهدا ورعا ثقة في الحديث وفي رواياته...).

ونقل النجاشي مدحه وقال: اعبد من رأينا أو سمعنا به [١].

التوثيقات العامة:

١ ـ روى عنه المشايخ الثقات.

٢ـ ورد في تفسير القمي [٢] بناءً على كبرى ان كل من ورد فيه فهو ثقة.

٣ ـ ذكر بعض انه من أصحاب الإجماع [٣]

٤ ـ ورد في كتاب نوار الحكمة [٤]

وعليه فرواياته تكون موثقة، لانه ثقة في نفسه وليس من الاثني عشرية فلا توصف رواياته بالصحة.

وأما ثعلبة فهو (ثعلبة بن ميمون)

مدحه النجاشي قائلا: (ثعلبة بن ميمون مولى بني أسد مولى بني سلامة منهم، أبو إسحاق النحوي، كان وجها في أصحابنا، قارئا، فقيها، نحويا، لغويا، راوية، وكان حسن العمل، كثير العبادة والزهد...) [٥]

واستفاد بعض الإعلام من ذلك الوثاقة وان كان الاصح افادة المدح من العبارة.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٤ / ٧٢

(٢) تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي : ج ١، ص ٢٩ ،١٣٣.

(٣) رجال الكشي ، ج ٢ ص ٨٣٠ / ١٠٥٠.

(٤) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٦ ، ص ٢١٩ ،ح ١٠.

(٥) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١١٧ / ٣٠٢.

وأما الكشي فقد وثقه [1] صريحا قائلا: (ثقة خير فاضل مقدم...).

فيكون ثقة بذلك.

علي بن عبد العزيز:

قال عنه الطوسي في الرجال: (علي بن عبد العزيز الفزاري، وهو ابن غراب، أسند عنه، له كتاب).

وقال عنه في الفهرست: (علي بن غراب له كتاب، رويناه بالإسناد الأول عن حميد عن أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان الخزاز عنه، وهو علي بن عبد العزيز المعروف بابن غراب ورواه ابن الزبير عن علي بن الحسن عن الحسين بن نصر عن أبيه عنه، ورواه أيضا علي بن الحسن عن أحمد بن الحسن أخيه سنة تسع وثلاثين ومائتين عن أبيه الحسن بن علي، قال حدثنا علي بن عبد العزيز).

فهو متحد مع علي بن غراب ، وبناء على هذا لا توثيق لعلي بن عبد العزيز.

وليس هو علي بن ابي المغيرة الثقة كما احتمل بعض المعاصرين لعدم الدليل على اتحادهما، بل لعل الاطمئنان قائم على عدم الاتحاد لاختلاف الراوي والمروي واللقب من جهة، ومن جهة اخرى لان ابن ابي المغيرة من اصحاب الباقر والصادق، اما ابن عبد العزيز فهو من اصحاب الصادق ولا يروي عن الباقر الا بواسطة.

فالصحيح عدم وجود توثيق خاص لعلي بن عبد العزيز فهو مجهول الحال.

---

(١) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٧١١ / ٧٧٦.

وأما بقية الطرق فهي تامة بلا إشكال.

الطريق السادس:

وهو رواية الشيخ بإسناده عن الشيخ الكليني عن محمد بن يحيى، وطرق الطوسي للكليني متعددة، وقد ذكر ذلك في المشيخة قائلا: (فما ذكرناه في هذا الكتاب عن محمد بن يعقوب، الكليني ﵀: فقد أخبرنا به الشيخ، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان ﵀. عن أبي القاسم؛ جعفر بن محمد بن قولويه، رحمه الله، عن محمد بن يعقوب. و أخبرنا أيضا الحسين بن عبيد الله، عن أبي غالب؛ أحمد بن محمد، الزراري، وأبي محمد، هارون بن موسى، التلعكبري، وأبي القاسم؛ جعفر بن محمد بن قولويه، وأبي عبد الله، أحمد بن أبي رافع؛ الصيمري، وأبي المفضل؛ الشيباني: كلهم: عن محمد بن يعقوب؛ الكليني. وأخبرنا به أيضا أحمد بن عبدون، المعروف بابن الحاشر، عن أحمد بن أبي رافع، وأبي الحسين؛ عبد الكريم بن عبد الله بن نصر، البزاز، بِتنِّيس، وبغداد، عن أبي جعفر؛ محمد بن يعقوب، الكليني جميع مصنفاته وأحاديثه، سماعا وإجازة، ببغداد بباب الكوفة، بدرب السلسلة، سنة ٣٢٧). وهذا الطريق معتبر.

الطريق السابع:

وهذا الطريق رواه الصدوق باسناده عن علي بن عبد العزيز.وسند الصدوق الى علي بن عبد العزيز ذكره في من لا يحضره الفقيه قائلا: (و ما كان فيه عن علي بن

عبد العزيز: فقد رويته عن أبي، رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله؛ البرقي، عن أبيه، عن حمزة بن محمد ، عن إسحاق بن عمار، عن علي بن عبد العزيز.وهذا الطريق ضعيف بحمزة بن عبد الله).

وعلى فرض كون علي بن عبد العزيز متحدا مع ابن غراب، فان الاسناد كما ذكره الصدوق في المشيخة: (وما كان فيه عن علي بن غراب: فقد رويته عن أبي، ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما: عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان، عن إدريس بن الحسن، عن علي بن غراب. وهو ابن أبي المغيرة، الأزدي).

وهذا الطريق ضعيف بادريس بن الحسن.

الطريق الثامن:

ما رواه البرقي في المحاسن عن الحسن بن علي بن فضال.

وحال هذا الطريق كحال الطريق الخامس.

فالرواية تامة السند.

الرواية رقم ٤

أ/ متن الرواية: وعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وعَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَ لَا أَقُصُّ عَلَيْكَ دِينِي فَقَالَ بَلَى قُلْتُ أَدِينُ اللهَ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وأَنَّ مُحَمَّداً (رَسُولُ اللهِ)(صلى الله عليه وآله) وإِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وحِجِّ الْبَيْتِ والْوَلَايَةِ وذَكَرَ الْأَئِمَّةَ عليهم السلام فَقَالَ يَا عَمْرُو هَذَا دِينُ اللهِ ودِينُ آبَائِيَ الَّذِي أَدِينُ اللهَ بِهِ فِي السِّرِّ والْعَلَانِيَةِ الْحَدِيثَ.

ب: سند الرواية:

فيها طريقان:

الطريق الأول:(الشيخ الكليني، علي بن إبراهيم ، ابراهيم بن هاشم ، صفوان ، عن عمرو بن حريث).

الطريق الثاني: رجاله (الشيخ الكليني ، أبو علي الأشعري ، محمد بن عبد الجبار، عن صفوان).

أما الطريق الأول: ففيه مجموعة رجال:

اما (الكليني وعلي بن إبراهيم وأبوه) فقد تقدم الكلام فيهم وانهم ثقات.

اما (صفوان): فهذا العنوان مشترك بين شخصين كلاهما ثقة لورود التوثيق بذلك.

التوثيقات الخاصة:

عنوان صفوان مشترك بين (صفوان بن يحيى البجلي وبين صفوان الجمال).

أما هنا فهو صفوان البجلي بياع السابري (والسابري هو نوع من القماش الفاخر مثل الحرير الناعم) وهذا الرجل ثقة بلا إشكال.

١ـ وثّقه النجاشي فقال: (ثقة ثقة عين...) [١] .

٢ـ وثقه الشيخ الطوسي في الفهرست قائلاً: أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث واعبدهم...) [٢].

التوثيقات العامة:

١ـ هو من أصحاب الإجماع وقد اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه[٣].

٢ـ هو احد المشايخ الثلاثة الذين لا يروون ولا يرسلون الا عن ثقة، وهم البزنطي وأبن أبي عمير وصفوان.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٩٧ / ٥٢٤

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٤٥ / ١

(٣) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٨٣٠ / ١٠٥٠

٣ ـ ورد في كتاب (نوادر الحكمة)[١] وهو من أمارات التوثيق كما تقدم في فائدة مستقلة إلّا ما إستثني.

٤ ـ انه ورد في تفسير القمي [٢]

٥ ـ كان وكيلا للامامين الرضا والجواد عليهما السلام وقد سلم مذهبه من الوقف بالرغم من كثرة ما بذله الواقفه من اموال لاغوائه.

اما (عمرو بن حريث الصيرفي) فهو ثقة لورود التوثيق الخاص والعام به كما يلي:

التوثيقات الخاصة:

وثقه الشيخ النجاشي قائلا: (ثقة روى عن ابي عبد الله...).

التوثيقات العامة:

روى عنه صفوان الذي لا يرسل ولا يروي الا عن ثقة [٣].

فائدة رجالية ٤:

اجمال كبرى وثاقة من روى عنه المشايخ الثلاثة وتفصيل الحال فيه في كتاب روح الرجال:

والكلام في ذلك في محاور ثلاثة:

---

(١)تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي: ج ٢، ص ٢١، ح ٩

(٢)تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي: ج ١ ص ١٦٢، ١٠٩

(٣) رجال النجاشي، النجاشي: ص ٢٨٩ / ٧٧٥

المحور الاول: مفاد الكبرى:

مفاد هذه الكبرى وثاقة كل من روى عنه المشايخ الثلاثة الذين اشتهر عنهم انهم لا يروون ولا يرسلون الا عن الثقة، وهم (محمد بن ابي عمير ـ صفوان بن يحيى ـ احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي)

المحور الثاني: منشأ هذه الكبرى:

ان سبب نشوء هذه الكبرى هو ما ذكره الشيخ الطوسي في عدة الاصول فقال ما نصه: (إذا كان أحد الراويين مسندا والآخر مرسلا نظر في حال المرسل، فإن كان ممّن يعلم أنّه لا يرسل إلّا عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمّد بن أبي نصر وغيرهم من الثقات الّذين عرفوا بأنّهم لا يروون ولا يرسلون إلّا ممّن يوثق به، وبين ما سنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم. وأمّا إذا لم يكن كذلك ويكون ممّن يرسل عن ثقة وعن غير ثقة فإنّه يقدّم خبر غيره عليه، وإذا انفرد وجب التوقّف في خبره إلى أن يدلّ دليل على وجوب العمل به، فأمّا إذا انفردت المراسيل فيجوز العمل بها على الشرط الّذي ذكرناه)[1].

تقريب دلالة العبارة:

وواضح من عبارة الشيخ ان هولاء لا يرسلون ولا يروون الا عن ثقه وهذا الامر كان معروفا في الاوساط العلمية.

---

١ ج١ ص ١٤٥ .

وبالدقة ـ كما يعبر احد اساتذتنا المعاصرين في بحث الفقه ـ ان عبارة الشيخ احتوت على شهادتين حسيتين، شهادة الشيخ الطوسي بمعروفية هولاء الثلاثة بانهم لا يروون ولا يرسلون الا عن الثقة وشهادة من علماء الطائفة بذلك ايضا.

المحور الثالث: نتيجة القول بهذه الكبرى:

ان من يقول بهذه الكبرى يذهب الى توثيق كل من روى عنه احد الرجال الثلاثة الذين لا يروون الا عن ثقة وبذلك تثبت وثاقة عدد هائل من الرجال بالتوثيق العام، نعم من روى عنه هولاء الثلاثة وكان ضعيفا بنص احد الرجاليين فلا مصير الى الحكم بوثاقته لتقديم الجرح الخاص على التوثيق العام.

وتفصيل الكلام في المحاور الثلاثة في محله.

اما الطريق الثاني:

فهو (أبو علي الأشعري)، فهو شيخ القميين المتقدم الثقة.

و (محمد بن عبد الجبار)، فهو محمد بن ابي الصبهان وهو ثقة لورود التوثيق العام والخاص به.

اما التوثيقات الخاصة:

فقد وثقه الطوسي قائلا: (قمي ثقة...)[1].

واما التوثيقات العامة فقد:

---

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٩١ / ١٧

١ـ ورد في كتاب (نوادر الحكمة)[1].

٢ ـ روى عنه اجلاء الاصحاب كابي علي الاشعري وسعد بن عبد الله والصفار والحميري وغيرهم، فبناء على قبول هذه الامارة يكون ثقه وان كان في ثبوتها تأمل ومنع.

النتيجة:

الرواية الرابعة تامة سنداً بكلا الطريقين.

(١)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢ ص ٢٠٦ ، ح ١٦

الرواية رقم ٥

أ/ متن الرواية: وعَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والْحَجِّ والصَّوْمِ وَالْوَلَايَةِ الْحَدِيثَ.

وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ.

وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ مُرْسَلًا.

ب/ رجال الرواية:

للرواية ثلاثة طرق:

الطريق الأول: وفيه:(الشيخ الكليني، علي بن إبراهيم ، أبوه ، حماد ، حريز ، زرارة....).

وهذا الطريق صحيح، فان رواته كلهم ثقات كما تقدم الكلام فيهم تفصيلا.

الطريق الثاني: وفيه (الشيخ الطوسي بأسناده عن الشيخ الكليني ، علي بن إبراهيم، أبوه، حماد ، حريز ، زرارة). وهو تام أيضاً كما مر.

الطريق الثالث: طريق الشيخ الصدوق المرسل.

فائدة رجالية ٥: مراسيل الصدوق:

قد وقع الكلام في مراسيل الصدوق هل هي كمسانيده أو لا ؟

ج) أن مقتضى القاعدة في الارسال هو الضعف وعدم الحجية، أما مراسيل الشيخ الصدوق فقد وقع الكلام في حجيتها على أقوال.

١ـ رفض المرسل مطلقاً سواء اكان من الصدوق أم من غيره.

٢ـ ان مراسيل الشيخ الصدوق كمسانيده كما في مراسيل ابن أبي عمير.

٣ـ التفصيل بين ما إذا كان في بداية الرواية، قال الصادق (عليه السلام) بنحو الجزم فهو معتبر وبين ما إذا قال، روي عن الصادق (عليه السلام) لا بنحو الجزم فهو ضعيف.

وأما الشيخ الصدوق (ره) فقد ذكر في بداية الكتاب (بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي ، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة ، عليها المعول وإليها المرجع) [1]

وهذه العبارة واضحة بان الصدوق يرى حجية الروايات التي في كتابه بينه وبين ربه اجتهادا واعتقادا فلا تكون شهادته حجة في حق الاخرين، اذ لعله اعتمد في التوثيق والتضعيف على امارات او دلائل لا نقول بها.

وعليه فالصحيح عدم حجية مراسيله الا اذا توفرت قرائن اطمئنانية على اعتبارها او حجيتها.

---

(١)من لا يحضره الفقيه ، الشيخ الصدوق : ج ١ ص ٣

الرواية رقم ٦

أ/ متن الرواية: وعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ وعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنِ الْحُسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحُمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي جُمْلَةِ حَدِيثٍ قَالَ: إِنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَى أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ص خَمْسَ فَرَائِضَ الصَّلَاةَ والزَّكَاةَ والصِّيَامَ والْحَجَّ وولَايَتَنَا.

ب/ رجال الرواية:

للرواية طريقان دمجا في عبارة متن الرواية واشير لهما من خلال (و) العاطفة الدالة على بداية طريق جديد فقال في المتن: (وعن عدة من اصحابنا...).

الطريق الأول: (الشيخ الكليني، محمد بن يحيى، احمد بن محمد ، الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عبد الحميد بن ابي العلاء).

الطريق الثاني: (الشيخ الكليني ، عدّة من أصحابنا ، سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عبد الحميد بن ابي العلاء).

أما الطريق الأول ففيه، محمد بن يحيى العطار واحمد بن محمد، وكلاهما ثقة كما تقدم الكلام فيهما سابقاً.

اما الحسن بن محبوب: وهو ثقة بلا ريب لورود التوثيق الخاص والعام به:

اما التوثيقات الخاصة:

١ـ فقد قال الشيخ الطوسي: ثقة روى عن أبي الحسن [١].

التوثيقات العامة:

١ـ من أصحاب الإجماع [٢].

٢ـ ورد في كتاب (نوادر الحكمة)[٣].

٣ـ ورد في تفسير (القمي)[٤].

اما هشام بن سالم:

وهو ثقة بلا اشكال لورود التوثيق به:

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: (ثقة ، ثقة) [٥]

التوثيقات العامة:

١ـ عدّه الشيخ المفيد في (رسالته العددية) قائلا: (وهو من الفقهاء الإعلام المأخوذ منهم الحلال والحرام...) . وهذا يفيد المدح وهو أمارة على حسنه على اقل

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٣٤ / ٩ ، الفهرست ، الشيخ الطوسي: ص ٩٦/ ٢

(٢) رجال الكشي ، ج ٢ ، ص ٨٣٠ / ١٠٥٠

(٣)تهذيب الأحكام ،الشيخ الطوسي : ج ٢ ص ٩٧ ،ح ١٣٢

(٤)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ص ٣٦

(٥) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤٣٤ / ١١٦٥

التقادير.

٢ ـ ورد في كتاب (نوادر الحكمة)[١].

٣ـ ورد في تفسير (القمي)[٢].

٤ ـ روي عنه المشايخ الثلاثة [٣] الذين لا يروون الا عن ثقة.

اما عبد الحميد بن أبي العلا:

فهو مشترك بين رجلين، الاول: عبد الحميد بن ابي العلا الازدي الخفاف، والثاني: عبد الحميد بن ابي العلا بن عبد الملك الازدي.

التوثيقات الخاصة:

اما الاول فهو محل كلام بين الإعلام فلم يرد فيه توثيق خاص إلّا إن بعضهم استفاد مدحه من عبارة ذكرها النجاشي عندما ذكر ترجمة أخيه (حسين) (وأخواه علي وعبد الحميد.....وكان الحسين اوجههم) [٤] يعني هما وجيهان ولكن الحسين أوجه منهما.

فيستفاد من ذلك حسن الرجل على الاصح.

واما الرجل الثاني: (عبد الحميد بن أبي العلا بن عبد الملك الأزّدي).

---

(١)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٢٧٧،ح١٠١

(٢)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ص ١٣٢

(٣)الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١ ص ٥٠ ،ح ١٢،و ج ٤، ص ٦٩،ح٢،و ج٧ ، ص ١٧٢،ح ٨

(٤) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٥٢ / ١١٧

قال النجاشي عنه: (ثقة، له كتاب) [1]

وهل المعني بالرواية هو الاول (الممدوح) او الثاني (الثقة) ؟

قد يقال: الثاني الثقة، استنادا الى كبرى مفادها:

لو اشترك شخصان وكان احدهما له كتاب دون الآخر فعند الإطلاق ينصرف إلى صاحب الكتاب دون الآخر، إذ صاحب الكتاب مشهور ومعروف فلا يحتاج إلى ذكر أكثر من اسمه للانصراف وانما الذي يحتاج إلى زيادة على ذلك فهو غير المعروف وغير المشهور.

وفي المقام فان الرجل الثاني له كتاب فيتعين هو دون الأول وهذه ليست ضابطة عامة بل هي بحسب الموارد واطمئنان المستظهر هو الحاكم .

هذا كله في الطريق الأول.

وأما الطريق الثاني فهو:

الشيخ الكليني عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد...

اما الكليني فقد مر ذكره، اما العدة بين الكليني وسهل بن زياد فهم مشخصون، وفيهم من هو ثقة، وبيان ذلك في الفائدة في ادناه.

فائدة رجالية ٦ :

(في بيان عدة الشيخ الكليني في الكافي ودفع اشكال الارسال فيها).

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي : ص ٢٤٦ / ٦٤٧

وردت في اسناد كثير من روايات الكافي عبارة (عدة من اصحابنا) والراوي بعد العدة في اكثر الموارد احد ثلاثة: هم (احمد بن محمد بن عيسى واحمد بن محمد بن خالد وسهل بن زياد).

والسؤال المهم هو : ما المراد من العدة في هذه الاسناد، وهل تعني ارسالا في الرواية ؟

ذهب المشهور الى انها ليست ارسالا تمسكا بأحد الاجوبة الاتية:

الجواب الاول:

انها لا تعني ارسالا عند مشهور الرجاليين، وان لم يتصد الكليني لبيان عدته تصريحا مباشرا في نسخة الكافي المتداولة والمشهورة ،وانما اعتمدنا في بيان العدة على كلام العلامة في الخلاصة، حيث قال ناقلا عن الكليني باني اعني من العدة كذا وكذا.

واليك نص كلام العلامة: (الفائدة الثالثة قال الشيخ الصدوق محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى قال والمراد بقولي عدة من أصحابنا محمد بن يحيى وعلي بن موسى الكمنداني وداود بن كورة وأحمد بن إدريس وعلي بن إبراهيم بن هاشم وقال كلما ذكرته في كتابي المشار إليه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي فهم علي بن إبراهيم وعلي بن محمد بن عبد الله بن أذينة وأحمد بن عبد الله بن أمية وعلي بن الحسن قال وكلما ذكرته في كتابي المشار إليه عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد

فهم علي بن محمد بن علان ومحمد بن أبي عبد الله ومحمد بن الحسن ومحمد بن عقيل الكليني).

ونقل الشيخ النجاشي كلاما مطابقا لكلام العلامة حول عدة الكليني فيما يخص العدة التي تروي عن احمد بن محمد بن عيسى في كتابه الرجال.

وهذا الجزم بالنقل من العلامة وبهذا التفصيل مع مطابقة نقله لنقل النجاشي، يفيدنا اطمئنانا بان العلامة نقلها عن حس او قريب منه وهو وجدانه نسخة من الكافي، لا انه اجتهاد وحدس لانه نسب الكلام بصورة جزمية للكليني وكذا ذكره النجاشي القريب من زمن الكليني .

وهذا الجواب هو المعتمد والصحيح.

وعليه فالشيخ ذكر العدد الثلاثة بحسب نقل العلامة رحمه الله.

العدة الاولى:

وهي العدة التي تروي عن احمد بن محمد بن عيسى، وهي مشتملة على خمسة اشخاص، ثلاثة منهم ثقات والاخران لم يرد بهما توثيق، ويكفينا وثاقة احدهم لتتميم السند.

وهم :

١ ـ محمد بن يحيى العطار وهو ثقة كما مر الكلام عنه .

٢ ـ احمد بن ادريس (ابو على الاشعري القمي) وهو ثقة كما مر الكلام عنه.

٣ ـ علي بن ابراهيم وهو ثقة كما مر الكلام عنه.

٤ ـ علي بن موسى الكمنداني، لم يرد به توثيق.

٥ ـ داود بن كورة لم يرد به توثيق.

العدة الثانية:

وهي التي تروي عن احمد بن محمد بن خالد البرقي، وهي مشتملة على اربعة رجال، الاول والثاني لا غبار على وثاقتهما والثالث محل خلاف والرابع لا توثيق له.

وهم:

١ ـ علي بن ابراهيم: وقد تقدم.

٢ ـ علي بن محمد بن عبد الله الملقب بـ (بندار) وبـ (ماجيلويه). وهو ثقة.

٣ ـ علي بن الحسن السعد ابادي، وهو من مشايخ بن قولويه في كامل الزيارات، فيكون ثقة بناء على قبول هذه الكبرى.

٤ ـ احمد بن عبد الله حفيد البرقي ولم يرد به توثيق.

العدة الثالثة:

وهي التي تروي عن سهل بن زياد وهي مشتملة على اربعة رجال لا غبار على وثاقة الاول والثاني ولا توثيق للرابع واما الثالث فمشترك بين الثقة وغيره.

١ ـ علي بن محمد بن علان، وهو خال الكليني وشيخه، وقد وثقه النجاشي صريحا.

٢ ـ محمد بن ابي عبد الله وهو ابو الحسين الكوفي وقد وثقه النجاشي صريحا.

٣ ـ محمد بن الحسن وهو مشترك بين مجموعة رجال فان استطعنا ان نميزه

فبها والا فلا نحكم باعتبار هذا العنوان.

٤ ـ محمد بن عقيل الكليني: لم يوثق في كتب الرجال.

وعليه فجميع العدد الثلاثة لا اشكال فيها ويكفينا وثاقة رجل واحد من كل عدة لاتمام السند.

الجواب الثاني:

جواب السيد الخوئي ﵀ كما نقل عنه بعض المعاصرين:

ان الشيخ الكليني قد اوضح العدة في اول رواية من اصول الكافي فقال ما نصه: (حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ).

فظاهر العبارة انه متى ما استعمل العدة فان فيها محمد بن يحيى العطار الثقة فلا اشكال حينئذ.

ولكن يرد على هذا القول:

انه من المحتمل قويا ان يكون تفسير العدة انما كان لهذه الرواية فقط وليس هو لكل العدد الاخرى في روايات الكافي، فلا يكون هذا التفسير قرينة عامة مفسرة لكل العدد بل يكون قرينة خاصة بهذه الرواية فلا يتم جوابه قدس سره في كل العدد.

الجواب الثالث:

ما ذكره بعض المعاصرين تطبيقا لنظرية حساب الاحتمالات:

ومفاد ذلك: ان المتتبع لمشايخ الكليني ـ وهم ثلاثون شيخا بعد حذف المتكرر

ـ يجد انه يروي بصورة كبيرة عن سبعة رواة كلهم ثقات وهم علي بن ابراهيم ومحمد بن يحيى وحميد بن زياد واحمد بن ادريس وابو علي الاشعري والحسين بن محمد ومحمد بن اسماعيل، أي بنسبة ثلثي الكافي، واما باقي مشايخه فاكثرهم ثقات ايضا والباقي قسم قليل لم تثبت وثاقتهم، وبعد ضم ان العدة مجموعة رجال اقلها ثلاثه فمن البعيد جدا ان لا يكون احدهم من الثقات الذين يروون ثلثي الكافي ،فيبعد بحساب الاحتمالات ان يكون كل العده من الضعاف.وهذا يولد اطمئنانا بان احدهم من الثقات.

اقول: ولا يخفى ان هذا الكلام تام اذا ولد اطمئنانا بذلك والا فلا حجية فيه بذاته .

وغيرها من الاجوبة القابلة للنقاش.

وبذلك تمت الفائدة الخامسة بعد طول ذيلها.

عودة الى الرواية السادسة:

وموضع الشاهد في الرواية هو ان العدة تروي عن سهل وقد عرفت من اعلاه ان العدة التي تروي عن سهل هي الثالثة وفيها رجلان ثقتان فلا ارسال في العدة وهي تامة.

اما (سهل بن زياد) وهو ابو سعيد الادمي فقد وقع الخلاف والكلام بين الاعلام في حال سهل، وهل ان الامر فيه سهل او ليس بسهل؟ عبر بعض الاعلام ان الامر في سهل سهل تعبيرا منهم عن اعتباره، ولكن الصحيح ما عبر عنه السيد

الخوئي ردا على من استسهل امر سهل قائلا: (ما ذكره بعضهم من أن الأمر في سهل سهل ليس بشيء بل الأمر في سهل ليس بسهل).

تفصيل الاقوال فيه:

القول الاول: انه ضعيف [١].

القول الثاني: انه ثقة [٢].

القول الثالث: التوقف فيه ـــ كما ذهب إليه السيد الخوئي في ابحاثه الفقهية[٣]، ولكنه اختار في معجم رجال الحديث القول الاول في اعلاه فقال انه (ضعيف)[٤].

اقوال وادلة القائلين بالتضعيف:

أما القائلون بالتضعيف فهم من المتقدمين والمتأخرين، أما المتقدمون فهم كالشيخ في الاستبصار حيث قال: (وأما الخبر الأول فراوية أبي سعيد الآدمي وهو ضعيف جداً عند نقاد الأخبار) [٥].

وقال ابن داود في رجاله: ضعيف فاسد الرواية وكان أحمد بن محمد بن يحيى

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٨٥ / ٤٩٠، الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٤٢/ ٤

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٨٧ / ٤

(٣) شرح العروة الوثقى ، الطهارة (موسوعة الإمام الخوئي) : تقرير بحث السيد الخوئي للغروي – ج ٣ ص ٨٧

(٤) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ٩ ص ٣٥٦ / ٥٦٣٧

(٥) الاستبصار ، الشيخ الطوسي : ج ٣ ص ٢٦١، ح١٣.

أخرجه من قم ونهى الناس عن السماع عنه [١].

وقال ابن الغضائري في رجاله: كان ضعيفاً جدا فاسد الرواية والمذهب [٢].

وقال الكشي عنه (ولا يرتضي أبو سعيد الآدمي أبا سعيد الآدمي ويقول هو الأحمق [٣].واستثنى ابن الوليد روايات سهل بن زياد [٤] فيكون ضعيفا.

أما الحلي في كتابه(النكت) فيقول : (....انه ضعيف).

فإذن تبين مما ذكرناه أن سهل بن زياد ضعيف.

وأما القائلون بالتوثيق كالوحيد البهبهاني والسيد بحر العلوم وغيرهما فقد استندوا في ذلك إلى عدّة أدلة وقرائن:

١)الاستناد إلى كلام الشيخ الطوسي في رجاله وقال ثقة كما تقدم.

٢)إن الشيخ الطوسي نقل عنه الكثير من الروايات دون التعرض إليه بناءً على أن عدم التعرض هو أمارة على الوثاقة.

٣)أن الائمة (عليهم السلام) لم يطعنوا به.

٤)أن كثير من الأجلاء رووا عنه في كتبهم [٥]

٥)ورد في أسانيد تفسير القمي [١] ، بناءً على الكبرى أن كل من ورد فيه ثقة.

---

(١)رجال ابن داود ، ابن داود الحلي : ص ٢٤٩ / ٢٢٩.

(٢)رجال ابن الغضائري ،أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٦٧/ ١١.

(٣) رجال الكشي : ج ٢ ص ٨٣٧ ،ح ١٠٦٨

(٤) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٤٨ / ٩٣٩

(٥)الفوائد الرجالية ، السيد مهدى بحر العلوم : ج ٣ ص ٢٣

٦)ورد في أسانيد كامل الزيارات [٢] بناءً على قبول الكبرى التي يتمسكون بها أن كل من ورد فيه فهو ثقة إلّا من ذهب إلى التفصيل بين الراوي المباشر وغيره.

إذن هذه أهم التوثيقات التي ذكرت في المقام.

ويمكن المناقشة في هذه الأدلة والامارات.

أما توثيق الشيخ له فان النسخة التي ذكرت ذلك غير معتمده إذ النسخة الأصلية هي عند أبي داود وبالنتيجة لا توجد مثل هذه الكلمة.

وأما إن الشيخ لم يتعرض له فان الشيخ تعرض إليه في التهذيب وقال (رواياته ضعيفة أو الرواية ضعيفة بسهل).

وأما عدم ورود الطعن من قبل الائمة (عليهم السلام) فهو أعم من التوثيق.

وأما أن الكثير من الأجلاء نقلوا وروا عنه فهذا غير معتبر إلّا مع ذكر القرينة على ذلك.

ـ وأما وروده في التفسير فهو في القسم الثاني.

ـ واما مسالة وروده في كامل الزيارات فقد تقدم النقاش فيها.

وأما كثرة رواياته في الأصول والفروع فهي ليست علامة على التوثيق وهي ليست بأقل من روايات محمد بن سنان فإنها كثيرة ومع ذلك لم يرد فيها التوثيق.

الخلاصة: ان الأدلة على التوثيق لا تصمد أمام هذه المناقشات مضافا إلى أن

---

(١) تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢ ص ٥٩ ،ص٣٥١

(٢) كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٥٥ ،ب٣،ح٦

هناك تضعيفات صريحة وردت في حقه لا تنهض مثل هذه امارات لمعارضتها. وبالنتيجة فالطريق الثاني ضعيف بـ (سهل بن زياد).

الرواية رقم ٧

أ/ متن الرواية: وعَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ الْعَرْزَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: أَثَافِيُّ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ الصَّلَاةُ والزَّكَاةُ والْوَلَايَةُ لَا تَصِحُّ وَاحِدَةٌ (مِنْهَا إِلَّا بِصَاحِبَتِهَا).

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الكليني، محمد بن يحيى، احمد بن محمد بن عيسى، الحسين بن سعيد، ابن العرزمي، العرزمي) وكل هؤلاء الاعلام قد تقدم الكلام فيهم الا العرزمي وابنه.

اما (ابن العرزمي): فهو مشترك بين رجلين الاول هو عبد الرحمن بن محمد، والثاني هو عيسى بن صبيح.

التوثيقات الخاصة:

أما عبد الرحمن فهو ثقة كما صرح بذلك النجاشي قائلا: (عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي الفزاري ابو محمد روى عن ابي عبد الله عليه السلام ثقة).

وأما عيسى بن صبيح فهو ثقة أيضاً كما صرح النجاشي قائلا: (العرزمي عربي

صليب ثقة روى عن ابي عبد الله) [١] ، واما الشيخ الطوسي فقال: له كتاب [٢]

وقيل: انه متحد مع عيسى بن أبي منصور وهو ثقة أيضاً فلا ثمرة من بحث اشتراكه او عدمه [٣] .

وهل المراد في الرواية الأول (عبد الرحمن العرزمي) أو الثاني (عيسى العرزمي) ؟

قيل المراد هو الأول، لان عبد الرحمن يروي عن أبيه وهو (محمد بن عبيد الله) بخلاف عيسى بن صبيح فانه لا يروي عن أبيه.

والتحقيق: أن الأول هو المتعين، لان أبا الراوي الثاني ليس من الرواة عن الأئمة عليهم السلام.

بالإضافة الى ان الراوي الثاني يروي عن الامام بصورة مباشرة كما في التهذيبين وغيرهما.

وأما أبوه (محمد بن عبيد الله العرزمي) فقد وثق بالنوعين :

التوثيقات الخاصة: فلم يرد فيه توثيق خاص.

التوثيقات العامة:

ورد في تفسير القمي عنوان (العرزمي)[٤] ،وقد استظهر بعض الرجاليين

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٩٦/ ٨٠٤

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٨٨/ ٧

(٣) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٦٢١ ،ح ٥٩٩

(٤)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢ ، ص ٢٧٦

المعاصرين انه الاب فوثقة لذلك.

ولكن يرد عليه:

اولا:انه لقب للابن اقرب منه للاب، لان الابن اكثر رواية واشتهار وله كتاب كما صرح الطوسي بخلاف الاب.

ثانيا: لو لم نستظهر عودة التوثيق للابن فلا اقل من الاجمال في التوثيق الذي يدور بين الاب والابن وهذا الاجمال ينافي اختصاص التوثيق به.

فالأظهر عدم وجود ما يدل على توثيق العرزمي الاب فلا تتم الرواية به الا اذا كان هناك قرئن تدل على الصدور طبقا لمبنى الوثوق بالصدور.

الرواية رقم ٨

أ/ متن الرواية: وعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ وَعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ جَمِيعاً عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ اللهَ أَعْطَى مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله شَرَائِعَ نُوحٍ وإِبْرَاهِيمَ ومُوسَى وعِيسَى إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ افْتَرَضَ عَلَيْهِ فِيهَا الصَّلَاةَ والزَّكَاةَ والصِّيَامَ والْحَجَّ والْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ والْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ وزَادَهُ الْوُضُوءَ وأَحَلَّ لَهُ الْمَغْنَمَ والْفَيْءَ وَجَعَلَ لَهُ الْأَرْضَ مَسْجِداً وطَهُوراً وأَعْطَاهُ الْجِزْيَةَ وأَسْرَ الْمُشْرِكِينَ وفِدَاهُمْ الْحَدِيثَ.

وَ رَوَاهُ الْبَرْقِيُّ فِي الْمَحَاسِنِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الثَّقَفِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ مِثْلَهُ.

ب/ رجال الرواية:

للرواية طرق ثلاثة:

الطريق الاول: فيه (الشيخ الكليني، علي بن إبراهيم، أبراهيم بن هاشم، احمد بن محمد بن أبي نصر ، ابان بن عثمان،عمن ذكره)

الطريق الثاني: (عدة من اصحابنا ، احمد بن محمد بن خالد البرقي، إبراهيم بن محمد الثقفي، محمد بن مروان ، أبان بن عثمان).

الطريق الثالث: (البرقي في المحاسن، ابو اسحاق الثقفي، محمد بن مروان...).

الطريق الاول:

أما الرجل الأول والثاني والثالث فقد تقدم الكلام فيهم مفصلا .

اما (احمد بن محمد بن أبي نصر) فهو البزنطي الثقة الجليل وقد وردت فيه التوثيقات.

اما التوثيقات الخاصة:

فقد وثقه النجاشي قائلا: (أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر زيد مولى السكون ، أبو جعفر المعروف بالبزنطي ، كوفي لقي الرضا وأبا جعفر عليهما السلام ، وكان عظيم المنزلة عندهما) [١].

وقال الشيخ الطوسي: (أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد ، مولى السكوني ، أبو جعفر ، وقيل: أبو علي ، المعروف بالبزنطي ، كوفي ثقة ، لقي الرضا عليه السلام وكان عظيم المنزلة عنده وروى عنه كتابا) [٢].

التوثيقات العامة:

١ ـ عده الشيخ الكشي من أصحاب الإجماع. [٣]

---

(١) رجال النجاشي ،النجاشي : ص ٧٥ / ١٨٠

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٦١ / ١

(٣) رجال الكشي : ج ٢، ص ٨٣٠ ، ح ١٠٥٠

٢ ـ ورد في اسناد نوادر الحكمة بناء على كبرى التوثيق بها.

٣ ـ ورد في تفسير القمي .

النتيجة: ان البزنطي ثقة بلا إشكال.

واما ابان بن عثمان فقد تقدم الكلام فيه وقد رجحنا توثيقه.

ولكن رجال الحديث وان كانوا ثقات الا ان ابانا رواه عن رجل لم يذكره فيكون هذا الطريق مرسلا.

نعم يمكن دفع اشكال الارسال من خلال احدى وسيلتين:

الاولى: القول بان ابان من اصحاب الاجماع فيكون كل ما ورد عنه صحيح.

الثانية: القول بان البزنطي لا يرسل الا عن ثقة بعد تعميم ذلك لروايته حتى مع الواسطة ولا يختص بمن يروي عنه مباشرة.

ولكن كلا الوسيلتين محل تامل في دفع اشكال الارسال الا اذا اورثت اطمئنانا بالصدور.

الطريق الثاني:

(عدة من أصحابنا، احمد بن محمد بن خالد ، إبراهيم بن محمد الثقفي، محمد بن مروان عن ابان بن عثمان عمن ذكره)

اما العدّة فقد تقدم الكلام في توضيحها في فائدة مستقلة ذكرت في الرواية السادسة، وقلنا ان العدة التي تروي عن البرقي فيها ثقات.

واما أحمد بن محمد بن خالد فقد تقدم الكلام فيه.

وأما إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي فوقع الكلام فيه.

التوثيقات الخاصة:

أما النجاشي فقد ذكر: (إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد بن مسعود الثقفيأصله كوفي، وسعد بن مسعودأخو أبي عبيد بن مسعود عم المختار وولاه أمير المؤمنين عليه السلام المدائن، وهو الذي لجأ إليه الحسن عليه السلام يوم ساباط. وانتقل أبو إسحاق هذا إلى أصفهان وأقام بها، وكان زيديا أولا ثم انتقل إلينا ويقال: إن جماعة من القميين كأحمد بن محمد بن خالد وفدوا إليه وسألوه الانتقال إلى قم، فأبى، وكان سبب خروجه من الكوفة أنه عمل كتاب المعرفة، وفيه المناقب المشهورة والمثالب، فاستعظمه الكوفيون وأشاروا عليه بأن يتركه ولا يخرجه، فقال: أي البلاد أبعد من الشيعة فقالوا: أصفهان، فحلف لا أروي هذا الكتاب إلا بها فانتقل إليها ورواه بها ثقة منه بصحة ما رواه فيه.

و له مصنفات كثيرة انتهى إلينا منها كتاب المبتدأ، كتاب السيرة، كتاب معرفة فضل الأفضل، كتاب أخبار المختار، كتاب المغازي، كتاب السقيفة، كتاب الردة، كتاب مقتل عثمان، كتاب الشورى، كتاب بيعة علي [عليه السلام]، كتاب الجمل، كتاب صفين، كتاب الحكمين، كتاب النهر، كتاب الغارات، كتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب رسائله وأخباره [عليه السلام]، كتاب قيام الحسن [عليه السلام]، كتاب مقتل الحسين [عليه السلام]، كتاب التوابين، كتاب فدك، كتاب الحجة في فضل المكرمين، كتاب السرائر، كتاب المودة في ذوي القربى، كتاب المعرفة، كتاب الحوض والشفاعة، كتاب الجامع الكبير

في الفقه، كتاب الجامع الصغير، كتاب ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام، كتاب فضل الكوفة ومن نزلها من الصحابة، كتاب في الإمامة كبير، كتاب في الإمامة صغير، كتاب المتعتين، كتاب الجنائز، كتاب الوصية، كتاب الدلائل...) [١].

وهذا الكلام من النجاشي وان لم يدل على التوثيق الا ان استفادة المدح منه غير بعيد فتكون رواياته حسنة.

التوثيقات العامة:

١ ـ ورد في كتاب (نوادر الحكمة) [٢]

٢ ـ ورد في تفسير القمي [٣]

٣ ـ ان أبن طاووس وثقه في (إقبال الأعمال) [٤]

ولكن آقا بزرك الطهراني قال: التوثيق لأبي أسحاق وليس له [٥].

٤ـ وثّقه أبن النديم العامي في الفهرست.

٥ـ قال العلامة المجلسي له مدائح كثيرة [٦].

فالارجح القول بوثاقته.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٧ / ١٩، الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٣٦/ ٧

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٩ ، ص ٣٩٢ ، ح٨

(٣)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢ ، ص ٣٣٥

(٤)إقبال الأعمال ، السيد ابن طاووس : ج ١ ، ص ٥٨

(٥)الذريعة ، آقا بزرگ الطهراني : ج ٧ ، ص ٦١ / ٣٢٣

(٦)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١ ص ٢٥٨ / ٢٦٣

وأما محمد بن مروان فهو مشترك بين عدّة رجال، وهم اكثر من عشرة،منهم الثقة والمجهول، ولكن المشهور منهم اربعة.

التوثيقات الخاصة:

١. محمد بن مروان الحناط: ثقة كما صرّح بذلك النجاشي (ثقة قليل الحديث له كتاب) [١].

٢. محمد بن مروان البصري: ذكره الطوسي [٢] ولم يذكره النجاشي.

٣. محمد بن مروان الذهلي لم يرد فيه توثيق، ورجح السيد الخوئي كونه الوارد في كامل الزيارات بعد ان حمل عنوان محمد بن مروان عليه [٣].

٤. محمد بن مروان الانباري قال النجاشي عنه: له كتاب النوادر [٤]

فإذن الأول ورد فيه توثيق خاص وهو قليل الحديث وله كتاب.

وأما البصري فقيل أنه لا يروي إلا عن اسيد بن زيد والراوي في هذه الرواية غيره فليس هو.

وأما الأنباري: فهو في غير هذه الطبقة روى عنه: محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري الذي هو قريب من زمن الشيخ الكليني.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٦٠ / ٩٦٧

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ١٤٥ / ١٨،ص٢٩٥/ ٣٣٣

(٣) المصدر نفسه / ٣٣٤

(٤) رجال النجاشي، النجاشي : ص ٣٤٥ / ٩٣٠

فينحصر بين الحناط الثقة والذهلي المجهول، قد يرجح الذهلي لان الحناط قليل الرواية، وقد يرجح الحناط لان له كتابا.

والاقوى ترجيح صاحب الكتاب، ان افادت كونه صاحب كتاب يولد اطمئنانا بالشهرة المحققه للمعهودية لدى الرواة وارباب كتب الحديث بحيث يطلقون الراوي المشترك بلا تمييز ويريدون به الرواي الذي له كتاب.ولكن هذا لا يخلو من اشكال الا اذا اورث اطمئنانا لقرائن أخرى.

التوثيقات العامة:

قد يقال: روى المشايخ الثقات عن(محمد بن مروان) [1] إذا قلنا أنه الذهلي فينطبق عليه عنوان التوثيق.

الخلاصة: ان وثاقته لا تخلو من تامل على الاصح.

هذا مضافاً إلى أن في الطريق إرسالا لعبارة (عمن ذكره).

نعم قد يقال: أن أبان بن عثمان لا يروي إلا عن الإمام (عليه السلام) ولذلك يقال إن وجود البزنطي في السند دليل على رفع الإرسال وهذا المطلب سيال فان الراوي المعروف المشهور يرفع الارسال في كل السند او بخصوصه ؟

فيه بحث يأتي الكلام عنه في محله.

الخلاصة: في هذه الرواية مشكلة الإرسال ووجود محمد بن مروان كما

(١) صفوان ، الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١ ، ص ١٦٧، ح٤.جميل بن دراج، الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٢، ص ٤٨٢ ، ح ٥.ابن مسكان، الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٢ ، ص ٦٦٥ / ١٦

عرفت.

الطريق الثالث:وهو طريق البرقي ـ فقد تقدم رجاله والاشكال في بمحمد بن مروان وبالارسال .

وعليه فسند الرواية بطرقها الثلاث لا تخلو من اشكال، الا اذا حصل اطمئنان بصحة الصدور.

الرواية رقم ٩

أ/ متن الرواية: وعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَجْلَانَ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهَّ عليه السلام أَوْقِفْنِي عَلَى حُدُودِ الْإِيمَانِ فَقَالَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُّ وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهَّ ص والْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهَّ وصَلَاةُ الْخَمْسِ وأَدَاءُ الزَّكَاةِ وصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ وحِجُّ الْبَيْتِ ووَلَايَةُ وَلِيِّنَا وعَدَاوَةُ عَدُوِّنَا والدُّخُولُ مَعَ الصَّادِقِينَ.

ب/ رجال الرواية :

(الشيخ الكليني ، علي بن إبراهيم، أبوه، محمد بن عيسى ، يونس بن عبد الرحمن، عجلان أبي صالح...).

مر الكلام في توثيق الرجال الثلاثة الاولون، وبقى الكلام في الثلاثة الاخرون.

اما اول الاخرين فهو (محمد بن عيسى) هو مشترك بين عدة رجال هم:

١. محمد بن عيسى الأرمني
٢. محمد بن عيسى بن زياد
٣. محمّد بن عيسى بن سعد الأشعري القمي
٤. محمد بن عيسى الطلحي

٥. محمد بن عيسى اليقطيني

٦. محمد بن عيسى القطان المدائني

٧. محمد بن عيسى الكندي

الأشهر من بين هؤلاء السبعة ثلاثة وهم:(الأشعري، واليقطيني، والطلحي)

والأشهر من بين هؤلاء الثلاثة (اليقطيني) الملقب بـ (العبيدي) و(اليونسي).

فإذا أطلق ينصرف إليه كما في المقام. ويؤيد ذلك كثرة رواية اليقطيني عن يونس حتى لقب باليونسي، فيتعين ارادة محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني دون الباقين على الاظهر.

(محمد بن عيسى اليونسي اليقطيني العبيدي): وهو محل كلام وخلاف بين الرجاليين قديما وحديثا واليك تحقيق الكلام في الرجل:

فيه عدّة توثيقات:

اما التوثيقات الخاصة فقد :

١. ذهب النجاشي إلى توثيقه صريحاً حيث قال: (جليل في اصحابنا ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف) [١]

٢. ما ذكره الكشي عن علي محمد بن القتيبي، قال: (كان الفضل يحب العبيدي ويثني عليه ويمدحه ويميل إليه، ويقول ليس في أقرانه مثله) [٢]

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٣٣ / ٨٩٦

(٢) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٨١٧، ١٠٢١

٣. تصريح الكشي له بالوثاقة في ترجمة (محمد بن سنان) قال: (قد روى عنه الفضل وابوه ويونس ومحمد بن عيسى العبيدي ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب...وغيرهم من العدول والثقات من اهل العلم....) [١].

حيث عد محمد بن عيسى العبيدي من العدول والثقات.

التوثيقات العامة:

١ـ ورد في تفسير القمي[٢]، بل يروي علي بن إبراهيم عنه مباشرة كثيرا وأخرى بواسطة أبيه عنه وعلى كلا التقديرين فهو ثقة على التحقيق.

٢ ـ أن ابن نوح استشكل على محمد بن الحسن ابن الوليد عندما استثنى العبيدي من كتاب نوادر الحكمة وحكم بعدم وثاقته، فقال: (و قد أصاب شيخنا ابو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله، وتبعه ابو جعفر بن بابويه ﷺ على ذلك الا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رأيه فيه لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة) [٣].

فهنا ابن نوح ينقل الوضوح العلمي في التوثيق والاستغراب على من حكم بضعفه.

هذه أهم التوثيقات في العبيدي.

---

(١) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٧٩٦ / ٩٧٩

(٢)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ، ص ٢٤

(٣) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٤٨ / ٩٣٩

وأما أمارات التضعيف فهي:

١. أن الشيخ الطوسي في بعض كتبه ضعفّه، كالاستبصار [١] والرجال [٢]

٢. أن ابن الوليد اشتثناه من (نوادر الحكمة) [٣] وهو اشارة على التضعيف عند الأصحاب.

٣ ـ ذكر أبو جعفر بن بابويه عن ابن الوليد أنّه قال: (ما تفرّد به محمّد بن عيسىٰ من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه؛ ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ويقولون: مَنْ مثل أبي جعفر محمّد بن عيسىٰ سكن بغداد).

تحقيق الحال:

والصحيح القول بالوثاقة كما ذكرنا اماراتها، بعد المناقشة في أمارات التضعيف في :

١. أن تضعيف الشيخ لا يقاوم امارات التوثيق لسببين:

الاول: لعلّ نظر الشيخ كان اعتماداً على كلام ابن الوليد والصدوق فيه، وكلام ابن الوليد والصدوق لا تضعف رواياته مطلقا بالاضافة الى انها غير ناظرة لشخص الرواي وانما للمروي.

---

(١)الاستبصار ، الشيخ الطوسي : ج ٣ ص ١٥٦

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٩١/ ١٠،ص٤٤٨/ ١١١، الفهرست ،الشيخ الطوسي : ص ٢١٦ / ٢٦

(٣) الاستبصار ، الشيخ الطوسي : ج ٣ ص ١٥٦

الثاني: ان الشيخ علل تضعيفه بانه (يذهب مذهب الغلاة)، وهذا ليس خدشا بوثاقة الرجل وان كان خدشا بعقيدته.

٢. أن تضعيف ابن الوليد له ظاهرا ليس بالتضعيف المطلق وانما لبعض الروايات وهي الروايات التي ينفرد بروايتها عن يونس لأن العبيدي كان صغيراً فلا يتحمل الرواية عن يونس وظاهر عبارتها أن ابن الوليد والصدوق ناظران الى ذلك وهذا لا يدل على الخدش في الراوي نفسه.

فالتحقيق: أن العبيدي ثقة.

يونس بن عبد الرحمن:

التوثيقات الخاصة:

١ ـ وثقه الطوسي صريحاً قائلا: (من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام ، مولى علي بن يقطين ، طعن عليه القميون ، وهو عندي ثقة)[١] .

٢ ـ وردت روايات في حقه تمدحه مدحا يساوق التوثيق، منها: (روى عبد العزيز ابن المهتدي قال: سألت الرضا عليه السلام عمن أخذ معالم ديني ؟ فقال: خذ عن يونس بن عبد الرحمن).

ولما عرض كتابه " عمل اليوم والليلة " على أبي الحسن العسكري عليه السلام قال: أعطاه الله تعالى بكل حرف نورا يوم القيامة [٢] وكذلك ورد عن محمد بن يونس ، أن

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٦٨ / ٥٤٧٨ (٢).

(٢) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٧٧٩.

الرضا عليه السلام ضمن ليونس الجنة ثلاث مرات [١] .

٣ـ ذكره النجاشي بمدح يناهز التوثيق فقال: (مولى علي بن يقطين بن موسى مولى بني أسد، أبو محمد، كان وجها في أصحابنا، متقدما، عظيم المنزلة، ولد في أيام هشام بن عبد الملك، ورأى جعفر بن محمد عليهما السلام بين الصفا والمروة ولم يرو عنه. وروى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام وكان الرضا عليه السلام يشير إليه في العلم والفتيا. وكانبذل له على الوقف مال جزيل وامتنع (فامتنع) من أخذه وثبت على الحق).

التوثيقات العامة:

١ـ هو من أصحاب الإجماع [٢].

٢ـ ورد في كتاب (نوادر الحكمة)[٣]

٣ـ روى عنه المشايخ الثقات [٤]

٤ـ أثنى عليه الأصحاب [٥]

فلا اشكال في جلالته ووثاقته.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٨٣٠ / ١٠٥٠

(٣)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢ ، ص ٤ ، ح ١

(٤) ابن عمير، الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١، ص ٤٣،ح ٨،صفوان، الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٧ ص،١٩١،ح٢.

(٥)إيضاح الفوائد ، ابن العلامة : ج ٤ ، ص ٢٧٥ القول الثاني.

عجلان أبو صالح:

الصحيح انه عجلان ابو صالح، وليس عجلان بن صالح ولا عجلان بن ابي صالح حيث ورد في الكتب الاربعة وخصوصا الكافي بعنوان عجلان ابي صالح ، وذلك في تسعة عشر مورداً، وبعنوان (عجلان بن أبي صالح) و(عجلان بن صالح) في موردين لكل عنوان، وكلاهما تصحيف.

التوثيقات الخاصة:

وثقّة الكشي ورد في حقه: سمعت علي بن الحسن يقول: عجلان ابو صالح ثقة، وقال ابو عبد الله(عليه السلام):يا عجلان كأني أنظر إليك إلى جنبي والناس يعرضون عليّ [1].

ـ وهذا شاهد على جلالته ووثاقته ان تمت الرواية.

التوثيقات العامة:

١ ـ روى عنه الاجلاء كهشام بن سالم وعلي بن ابراهيم وابان وابي ايوب الخزاز ويونس بن عبد الرحمن.

٢ ـ روايته للمضامين العالية في ال البيت عليهم السلام وفضلهم.

وكلا الامرين فيه تاييد للحكم بوثاقته.

فالصحيح وثاقة هذا العنوان وفاقا للسيد الخوئي وخلافا للسيد محمد باقر الصدر في بحوث العروة الوثقى.

وعليه: السند تام .

---

(١)رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٧١٠ ، ح ٧٧٢.

الرواية رقم ١٠

أ/ متن الرواية: وعَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ الزِّيَادِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ عَنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ عَلَى الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والصَّوْمِ والْحَجِّ والْوَلَايَةِ ولَمْ يُنَادَ بِشَيْءٍ مَا نُودِيَ بِالْوَلَايَةِ.

وَرَوَاهُ الْبَرْقِيُّ فِي الْمَحَاسِنِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَهُ.

وعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَبَانٍ عَنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَهُ

ب/ رجال الرواية:

للرواية طرق ثلاثة:

الطريق الاول: (الشيخ الكليني ، الحسين بن محمد الأشعري ، معلّى بن محمد الزيادي، الحسن بن علي الوشاء، أبان بن عثمان، الفضيل، أبو حمزة).

اما الكليني فمر الكلام في توثيقه.

اما الحسين بن محمد الأشعري:

فهو الحسين بن محمد بن عامر الاشعري شيخ الكليني وليس هو الحسين بن محمد الاشعري الوارد في كامل الزيارات لاختلاف الطبقة لان الاخير يروي مباشرة عن الامام الرضا عليه السلام، كما ليس هو الحسين بن محمد الاشعري الذي يروي عن الامام الصادق مباشرة لبعد الطبقة.

التوثيقات الخاصة:

وثقه الشيخ النجاشي صريحا، فقال: (الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمي ، أبو عبد الله ثقة) [1].

التوثيقات العامة:

١ ـ انه من مشايخ الكليني، فبناءً على كبرى وثاقة كل مشايخ الكليني يكون الاشعري ثقة.

ولكن هذه الكبرى غير تامة لوجود بعض الضعاف والمجاهيل.

٢ ـ ورد في تفسير القمي، ولكن في القسم الثاني من التفسير الذي لم يثبت كونه للقمي فلا يتم على ما اخترناه خلافا للسيد الخوئي كما مر ذلك تفصيلا في فائدة مستقلة.

ومن المحتمل قويا ان ما ورد في تفسير القمي من عنوان (الحسن بن محمد بن عامر) ـ ان صح وجود هذا العنوان ـ تصحيف (للحسين بن محمد بن عامر) لعدم وجود راوي بهذا الاسم في الكتب الاربعة ولان الحسن روى في معاني الاخبار عن

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٦٦ / ١٥٦.

معلى بن محمد وهو الرواي نفسه الذي اكثر الحسين الرواية عنه، فالصحيح امكان توثيقه بكبرى وثاقة من روى عنه القمي.

معلّى بن محمد الزيادي:

وهو معلى بن محمد البصري لقرينة الراوي والمروي، وهو محل خلاف بين الرجاليين قديما وحديثا.

فذهب جماعة كالسيد الخوئي وبعض تلاميذه كالشيخ التبريزي واستاذنا الشيخ السند الى وثاقته وهو الصحيح، وذهب بعض اخر الى تضعيفه.

التوثيقات الخاصة:

لم ترد في حقه توثيقات خاصة في كتب الرجاليين بل ورد الذم لسيرته العلمية والعقدية.

قال عنه النجاشي: (مضطرب الحديث والمذهب، له كتب روى عنه: الحسين بن محمد بن عامر) [1].

قال ابن الغضائري: (يعرف وينكر ويروي عن الضعفاء ويجوز أن يخرج شاهداً) [2].

ونقل السيد بحر العلوم فى الفوائد الرجالية [3]عن المجلسي قوله: «لم نطلع على

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤١٨ / ١١١٧

(٢)رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٩٦/ ٢٦

٣ ج٣، ص: ٣٤٠

خبر يدل على اضطرابه في الحديث والمذهب...» وفي (الوجيزة): «و لا يضر ضعفه لأنه من مشايخ الاجازة» وفي (المعراج) ـ مخطوط للبحراني الماحوزي - نقلا عن بعض معاصريه- القول بصحة حديثه لكونه من المشايخ.

والصحيح: القول بوثاقته وفاقا لبعض المعاصرين.

وذلك لعدة اسباب:

١ ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [١]

٢ ـ ورد في أسانيد كامل الزيارات ولكن في الرواة غير المباشرين فيتم توثيقه بناء على الكبرى، ولكنها غير ثابتة كما مر [٢].

٣ ـ اكثر عنه الاجلاء الرواية.

٤ ـ انه من المعاريف.

والصحيح: ان هذه القرائن الاربعة وان كان اكثرها ليس حجة استقلالا وانما هي حجة بمجموعها فتفيدنا اطمئنانا باعتباره، ولا يضر اضطراب الحديث او الرواية عن الضعاف في تضعيفه للفرق بين الراوي والمروي، اما اضطراب المذهب فلا ينفي الوثاقة ايضا بل غايته نفي ان تكون رواياته صحيحة بل ستكون موثقة، وان كان في النفس شي من كونه مضطرب المذهب بل ان المتابع لرواياته لا يجد اضطرابا بل استقامة وولاء خصوصا روايتاه في كامل الزيارات، فالغريب نسبة

(١) تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ، ص ١٦٠.

(٢) كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٢٦٧ ،ب٥٤ ،ح ١٤.

الاضطراب في الحديث اليه.

الحسن بن علي الوشاء:

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق صريح ، نعم ورد في حقه المدح.

قال عنه النجاشي : (الوشاء بجلي كوفي، قال أبو عمرو: ويكنى بأبي محمد الوشاء وهو ابن بنت إلياس الصيرفي خزاز من أصحاب الرضا عليه السلام وكان من وجوه هذه الطائفة روى عن جده إلياس).

وهذه العبارة ان لم تفد التوثيق فلا اقل من انها تفيد المدح والحسن، لذا ذهب الشهيد الثاني الى الاصرار على حسنه دون وثاقته: قال في المسالك: (و رواية الحسن من الحسن، ووصفها بالصحة في كلام بعض الأصحاب يراد به الصحة الاضافية، دون الحقيقة).

والصحيح القول بوثاقته وفاقا للسيد الخوئي حيث قال (لا ينبغي الريب في جلالة الرجل ووثاقته) ،وذلك لأمور ابرزها :

١ـ انه ورد في تفسير القمي [١]

٢ـ انه ورد في كتاب (نوادر الحكمة)[٢]

٣ـ رواية ابن ابي عمير- الذي لا يروي إلا عن ثقة- عنه.

---

(١)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ، ص ٣٨٧

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٨ ، ص ٢٦١ / ١٥

٤ ـ رواية الأجلاء عنه، مثل: يعقوب بن يزيد، وأحمد بن محمد بن عيسى، والحسين بن سعيد، وإبراهيم بن هاشم، وأيوب بن نوح، وأحمد بن محمد بن خالد، ومحمد بن عيسى، وعبد اللهّ بن الصلت، ومحمد بن يحيى الخزاز، وعلي بن الحسن بن فضال.

اقول: وهذه بمجموعها توجب الاطمئنان بوثاقته بالاضافة الى المدح الذي ناهز التوثيق.

فالنتيجة القول بوثاقته لا بحسنه فحسب.

قد يقال لماذا لا تقول بان رواياته موثقة لانه واقفي وقف على الامام الرضا عليه السلام ؟

الجواب ان الثابت رجوعه عن الوقف فنحكم بصحة رواياته وذلك لقرائن توجب الاطمئنان بالرجوع :

منها: الاولى: فقد قال التفريشي [1] : «... وروى الشيخ في (التهذيب في آخر باب الخمس) عن ابن عقدة عن محمد بن مفضل بن ابراهيم: أن-- الحسن بن علي بن زياد الوشاء كان وقف، ثمّ رجع فقطع».

و في تعليقة الوحيد البهبهاني [2] : «ان الشيخ قال في آخر باب زيادات الزكاة من التهذيب: «و كان وقف ثمّ رجع فقطع».

---

(١) نقد الرجال: ص ٩٤ .

(٢) منهج المقال- ص ١٠٥ .

الثانية: وروى الصدوق ابن بابويه [١] باسناده عن الحسن بن علي الوشاء «قال: كنت كتبت معي مسائل كثيرة قبل أن أقطع (أي على إمامة الرضا- عليه السلام- لأنه كان من الواقفية) على أبي الحسن- عليه السلام- وجمعتها في كتاب مما روي عن آبائه- عليهم السلام- وغير ذلك، وأحببت أن أثبت في أمره واختبره، فحملت الكتاب في كمي وصرت إلى منزله، وأردت أن آخذ منه خلوة، فأنا وله الكتاب، فجلست ناحية وأنا متفكر في طلب الإذن عليه، وبالباب جماعة جلوس يتحدثون- فبينا أنا كذلك في الفكرة في الاحتيال للدخول عليه، إذا أنا بغلام قد خرج من الدار في يده كتاب، فنادى: أيكم الحسن بن علي الوشاء ابن بنت إلياس البغدادي؟ فقمت اليه فقلت: أنا الحسن بن علي، فما حاجتك؟ فقال: هذا الكتاب أمرت بدفعه اليك، فهاك خذه، فأخذته، وتنحيت ناحية فقرأته، فاذا- والله- فيه جواب مسألة مسألة فعند ذلك قطعت عليه، وتركت الوقف».

الثالثة : ما رواه الراوندي [٢] في الخرائج والجرائح «عن الحسن بن علي الوشاء، قال: كنا عند رجل بمرو، وكان معنا رجل واقفى، فقلت له: اتق الله قد كنت مثلك، ثمّ نوّر الله قلبي...».

فهذه الروايات تدل على أن الوشاء كان واقفيا، ورجع- أخيرا- عن الوقف وقال بامامة علي بن موسى الرضا عليه السلام.

---

(١) عيون أخبار الرضا ج ٢ ص ٢٢٩ طبع ايران (قم) سنة ١٣٧٧ .

(٢) ص ٢٠٧ .

الرابعة: روايته عن الرضا عليه السلام، والواقفى لا يروي عنه (عليه السلام) لعدم اعتقاده بامامته عليه السلام، بل اعتقاده بخطئه.

الفضيل:

التوثيقات الخاصة:

هو مشترك بين عدّة رجال، ومع الإطلاق ينصرف إلى (الفضيل بن يسار) ولكن بعض المحققين استبعد أن يكون ابن يسار في هذه الرواية ؛ إذ قال أنه لم يرو عن أبي حمزة الثمالي إلّا رواية واحدة وعليه يحتمل أن يكون محمد بن الفضيل.

ـ أقول كونه محمد بن الفضيل بعيداً جداً لأن محمد بن الفضيل يروي عن أبي حمزة الثمالي بهذا العنوان أما بعنوان الفضيل بعيد جدا.

فاذا قبلنا الانصراف إلى ابن يسار فهو المعني بهذه الاسناد، وروايته مره عن الثمالي تفتح باب الامكان لروايته ثانية.

فان كان هو فقد تقدم انه من الثقات. وألّا يكون مشتركا .

أبو حمزة الثمالي (ثابت بن دينار):

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: ثقة [١]. وقال الطوسي: ثقة [٢].

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١١٥ / ٢٩٦.

(٢) الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٩٠ / ١.

وقال الصدوق في المشيخة: (.... ودينار يكني أبا صفية وهو من حي من بني ثعل ونسب إلى ثمالة لان داره كانت فيهم ، وتوفي سنة خمسين ومائة وهو ثقة عدل قد لقى أربعة من الأئمة: علي بن الحسين ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، وموسى بن جعفر (عليهم السلام) ، وطرقي إليه كثيرة ولكني اقتصرت على طريق واحد منها[1].

التوثيقات العامة:

ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [2].

ـ وورد في اسناد نوادر الحكمة.

إذن هذا الطريق الأول تكون تماميته منوطه بما عرفت من كون الفضيل هو ابن يسار.

الطريق الثاني: (ما رواه البرقي في (المحاسن): عن ابن محبوب، عن ابي حمزة الثمالي) فقد مر ذكرهم، فيكون الطريق تاما.

الطريق الثالث،(علي بن ابراهيم ، صالح بن السندي ، جعفر بن بشير، أبان ، الفضيل).

(١) من لا يحضره الفقيه ، الشيخ الصدوق : ج ٤، ص ٤٤٤

(٢) تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ص ١٦٥

اما صالح بن السندي:

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق خاص وانما يمكن توثيقه بالتوثيق العام.

التوثيقات العامة:

يمكن الاطمئنان باعتباره بمجموع طرق وان كان بعضها فيه نقاش بنائي او مبنائي :

١ـ قال ابن الوليد: إن كتب يونس في الروايات كلها صحيحة يعتمد عليها إلّا ما انفرد بها محمد بن عيسى [١] – هذه كبرى.

والصغرى – وبما أن صالح بن السندي وقع في طريق الطوسي إلى كتب يونس ورواياته.

فالنتيجة تكون: مروياته صحيحة.

أقول: لعلّ صحة الروايات من جهة أمارة معينة أعم من توثيق كل من في السند بل المحقق انه قد وقع في السند من الرواة من لم نقبل وثاقتهم.

٢ـ قال النجاشي في (جعفر بن بشير) الراوي الذي بعده: روى عن الثقات ورووا عنه [٢] ، وحيث أن صالح بن السندي كان يروي عنه فيكون ثقة من هذه الناحية.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي ص ٣٣٣ / ٨٩٦

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١١٩ / ٣٠٤

٣ ـ ورد في كتاب (نوادر الحكمة) [١]

٤ ـ وقع في اسناد كامل الزيارات بناء على من يقول بالكبرى.

٥ ـ انه شيخ علي بن ابراهيم وروى عنه كثيرا وهو لا يروي الا عن ثقة.

الخلاصة: صالح بن السندي معتبر بل ثقة على التحقيق.

جعفر بن بشير:

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: أبو محمد البجلي الوشاء من زهاد أصحابنا وعبادهم ونساكهم، وكان ثقة ، وله مسجد بالكوفة باق في بجيلة إلى اليوم ، وأنا وكثير من أصحابنا إذا وردنا الكوفة نصلي فيه مع المساجد التي يرغب في الصلاة فيها ، ومات جعفر ﵀ بالابواء سنة ثمان ومائتين كان أبو العباس بن نوح يقول: كان يلقب فقحة العلم، روى عن الثقات ورووا عنه. [٢]

وقال الطوسي: (ثقة جليل القدر له كتاب).

التوثيقات العامة:

ورد في اسانيد(نوادر الحكمة) [٣] وروى عنه المشايخ الثقات [٤]

فيتم هذا الطريق بتمامية السندي.وبذلك تتم الرواية سندا.

---

(١)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٥ ، ص ٧٣ ، ح ٥٠

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١١٩ / ٣٠٤

(٣)الاستبصار ، الشيخ الطوسي : ج ٣ ، ص ١٥٠ ، ح ٤

(٤)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٨ ، ص ٥٧ ، ح١٠٤

الرواية رقم ١١

أ/ متن الرواية: وعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ مُثَنًّى الْحَنَّاطِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ الْوَلَايَةِ والصَّلَاةِ والزَّكَاةِ وصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ والْحَجِّ.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الكليني، عدّة من أصحابنا، سهل بن زياد، محمد بن أبي نصر، مثنى الحناط، عبد الله بن عجلان...)

التوثيقات الخاصة:

اما الكليني والعدة وسهل فقد ذكرناهم فيما مضى من روايات.

وبقى من الاسناد مجموعة رجال وهم:

مثنى الحناط:

فهو مشترك بين رجال ثلاثة:

١ـ مثنى بن راشد

٢ـ مثنى بن عبد السلام

٣ـ مثنى بن الوليد

وكل هؤلاء ليس فيهم توثيق خاص.

التوثيقات العامة:

إما مثنى بن راشد فله كتاب كما عبّر عنه النجاشي [١] والطوسي [٢].

وروى عنه أبن أبي عمير في الفقيه [٣]، فيمكن توثيقه بناءً على أن أبن أبي عمير لا يروي إلّا عن ثقّة.

وأما مثنى بن عبد السلام فله كتاب [٤] نقل الكشي عن بن فضال أنه لا بأس به [٥] وروى عنه البزنطي وصفوان من المشايخ الثلاثة [٦].

وأما مثنى بن الوليد فقال النجاشي والطوسي له كتاب [٧] والكشي نقل عن ابن فضال انه لا بأس به [٨] وروى عنه ابن أبي عمير والبزنطي [٩] وورد في أسانيد نوادر الحكمة [١٠].

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤١٤ / ١١٠٥

(٢) الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٢٤٩ / ٣

(٣) من لا يحضره الفقيه ، الشيخ الصدوق : ج ٤ ، ص ٢٢٠، ح٥٥١٨

(٤) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤١٥ / ١١٠٧، الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٢٤٩/ ٤

(٥) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٦٢٩

(٦) البزنطي ،الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٤ ، ص ٢٣٣ ، ح٣

(٧) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤١٤/ ١١٠٦، الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٢٤٩/ ١

(٨) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٦٢٩

(٩) الأمالي ، الشيخ الصدوق : ص ٤٢٦ ،ح ٥٦١

(١٠) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١ ، ص ٣٩٩ ،ح٦٧

فالثلاثة لا باس بهم.

وبما ان عنوان مثنى الحناط منطبق على احد الثلاثة الذين لا باس بهم فهو ايضا لا باس به، بالإضافة لرواية احد المشايخ الثلاثة الذين لا يروون الا عن ثقة عنه فهو ثقة بعنوان مثنى الحناط وفاقا للسيد الخوئي قدس سره.

وأما عبد الله بن عجلان:

فلم يوثقه الشيخ الطوسي [١]، نعم عدّه أبن شهر آشوب من خواص الصادق (عليه السلام) [٢] وهذا يفيد المدح على أقل تقدير.

والكشي نقل روايات في مدحه: عن ميسر بن عبد العزيز ، قال ، قال لي أبو عبد الله عليه السلام: رأيت كأني على جبل ، فيجيء الناس فيركبونه ، فإذا كثروا عليه تصاعد بهم الجبل ، فينتثرون عنه فيسقطون ، فلم يبق معي الا عصابة يسيرة أنت منهم وصاحبك الأحمر ، يعني عبد الله بن عجلان [٣].

بالإضافة الى عظيم مروياته عن الامام الباقر عليه السلام وموافقتها لأصول وعقائد المذهب الحق.

وعليه فالصحيح اعتبار هذا الرجل وحسنه وفاقا لصاحب الوجيزة بل الاظهر وثاقته.

---

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ١٣٩ / ١٠.

(٢) مناقب آل أبي طالب ، ابن شهر آشوب : ج ٣ ، ص ٤٠٠.

(٣) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٥١٢ ، ح٤٤٣.

الرواية رقم ١٢

أ/ متن الرواية: وعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السِّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الدِّينِ الَّذِي افْتَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وجَلَّ عَلَى الْعِبَادِ مَا لَا يَسَعُهُمْ جَهْلُهُ ولَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ غَيْرَهُ مَا هُوَ فَقَالَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ وإِقَامُ الصَّلَاةِ وإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وحِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ والْوَلَايَةُ الْحَدِيثَ.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الكليني، علي بن إبراهيم، صالح بن السندي، جعفر بن بشير ، علي بن أبي حمزة، أبو بصير...)

مر الكلام في رجال الرواية الا:

علي بن ابي حمزة البطائني:

لا إشكال في جلالته ووثاقته قبل أن يقف على الإمام الكاظم (عليه السلام) وإنما الكلام بعد وقوفه عليه (عليه السلام) باعتبار أنه لم يعط الأموال إلى الإمام الرضا (عليه السلام) مدّعيّاً أن الإمام الكاظم (عليه السلام) لم يمت وأنه غاب ونحو ذلك فلعنه الإمام الرضا (عليه السلام) وشهد عليه بالكذب وبان مصيره النار وعلى هذا فالأقوال فيه ثلاثة.

١ـ التضعيف مطلقاً ـ قبل الوقف وبعده.

٢ـ التوثيق مطلقاً ـ قبل الوقف وبعده.

٣ـ التفصيل بين ما إذا كان قبل الوقف فنأخذ برواياته وبين ما إذا كان بعده فلا نأخذ وهذا يحتاج إلى مزيد معرفة في تميز الرواة في تلك الطبقة قبل وبعد الوقف.

اولا ـ أدلة التضعيف.

١ـ روى الكشي روايات كثيرة في اللعن وهذا شاهد على ضعفه ،منها: عن يونس بن عبد الرحمن ، قال: دخلت على الرضا عليه السلام فقال لي: مات علي بن أبي حمزة ؟ قلت: نعم ، قال: قد دخل النار ، قال: ففزعت من ذلك ، قال: أما أنه سئل عن الامام بعد موسى أبي فقال: لا اعرف إماما بعده ، فضرب في قبره ضربة اشتعل قبره نارا [١].

٢ـ قال ابن الغضائري: لعنه الله، أصل الوقف وأشد الخلق عداوة للولي من بعد أبي إبراهيم (عليهما السلام) [٢].

٣ـ رواية عن الإمام الرضا (عليه السلام) أنه سئل بعد موته عن الأئمة فوقف إلى الإمام الرضا، فضرب على راسه ضربة امتلأ قبره ناراً [٣].

٤ـ ما رواه الشيخ الطوسي في (الغيبة) قائلا: فهذا الخبر رواه ابن أبي حمزة وهو

---

(١) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٧٤٢ ، ح ٨٣٣

(٢)رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٨٣/ ٣٢

(٣) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٧٠٥

مطعون عليه وهو وافقي [١].

ثانيا: ادلة التوثيق

١ـ قال الشيخ الطوسي في العدّة: إن الطائفة عملت بإخبار مثل ابن ابي حمزة البطائني [٢]

٢ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [٣].

٣ـ روى عنه: المشايخ الثلاثة وأصحاب الإجماع [٤].

٤ـ رواياته ملأت الكتب الأربعة [٥]

٥ـ المحقق الحلي: ادّعى أن أصحاب الاجماع إعتمدوا على رواياته [٦].

٦ـ ان النجاشي لم يطعن فيه [٧].

٧ـ قول الغضائري في إبن علي بن حمزة البطائني (وأبوه أوثق منه) [٨].

---

(١)الغيبة ، الشيخ الطوسي : ص ٥٥

(٢)العدة في أصول الفقه ،الشيخ الطوسي : ج ١ ص ١٥٠

(٣)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ، ص ١٩٩

(٤)الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١، ص ٣١،ح٦، ص ٣٨،ح٣، ص ١٠٤،ح١، ص ٤١٨،ح٣٥، ج ٢، ص ١٨٦،ح١، ج ٣ ، ص ٢٥٥،ح٢٠، ص ٤٦٠،ح٥، ج ٤ ص ٢٧٣،ح١

(٥) حوالي (٦٠٠) رواية

(٦)المعتبر ، المحقق الحلي : ج ٢ ص ٣٦٩

(٧)رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٤٩/ ٦٥٦

(٨)رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٥١/ ٦

٨ـ يوجد طريق للشيخ الصدوق له وهذا معناه الوثاقة.

إذن يحصل التعارض بين القولين فما هو العلاج لرفعه؟

رفع التعارض بالروايات التي قبل الوقف فنأخذ بها مع العلم أنها كذلك وأما بعده أو في حالة الشك فلا نأخذ بها.

فيكون القول بالتفصيل هو المتعين.

أبو بصير:

التوثيقات الخاصة:

مشترك بين خمسة رجال:

١ـ يحيى بن القاسم.

٢ـ ليث بن البختري المرادي أو الأسدي.

٣ـ عبد الله بن محمد الأسدي.

٤ـ يوسف بن الحارث.

٥ـ حماد بن عبد الله بن أسيد.

المعروف من هؤلاء بهذه الكنية الاول والثاني وهما (يحيى بن القاسم وليث بن البختري) وكلاهما ثقة.

أما يحيى بن القاسم، فقد وثقه النجاشي [١].

(١)رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤٤١ / ١١٨٧

التوثيقات العامة:

قيل :هو من أصحاب الإجماع [١].

اما ليث بن البختري:

التوثيقات الخاصة:

فقد وثقه ابن الغضائري [٢]

التوثيقات العامة:

وهو من أصحاب الإجماع [٣] .

وفي رواينا هذه الأرجح هو يحيى بن القاسم لأن البطائني كان قائداً يقود له أبي بصير باعتبار أنه أعمى.

(١) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٥٠٧ ، ح ٤٣١

(٢)رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٦/١١١

(٣)رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٥٠٧ ، ح ٤٣١

الرواية رقم ١٣

أ/ متن الرواية: وعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ السِّمْطِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي حَدِيثٍ قَالَ: الْإِسْلَامُ هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي عَلَيْهِ النَّاسُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّداً (رَسُولُ اللهِ) صلى الله عليه وآله وإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَحِجُّ الْبَيْتِ وصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَهَذَا الْإِسْلَامُ.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الكليني، محمد بن يحيى، أحمد بن محمد، علي بن الحكم، سفيان بن السمط...).

تقدمت ترجمة رجال هذا الحديث الا:

(علي بن الحكم): فقد ورد التوثيق لعنوان علي بن الحكم.

التوثيقات الخاصة:

ـ قال الشيخ الطوسي في الفهرست (علي بن الحكم الكوفي ثقة جليل القدر)[1].

التوثيقات العامة:

---

(١)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٥١/ ٣

ورد في كتاب (نوادر الحكمة) [١] وورد في أسانيد تفسير القمي [٢]

ولكن مع ذلك أدعى الاشتراك بين ثلاثة رجال بألقاب مختلفة:

١ـ علي بن الحكم الانباري

٢ـ علي بن الحكم بن الزبير النخعي

٣ـ علي بن الحكم الكوفي.

التوثيقات الخاصة:

وأما الأول: فلم يرد فيه توثيق خاص ولكن نقل الكشي عن محمد بن عيسى بن عبيد: (وعلي بن الحكم تلميذ ابن ابي عمير...وهو مثل ابن فضال وابن بكير) [٣]

أقول: العبارة مجملة بمعنى اننا لا نعرف وجه التشبيه في العبارة هل هو من جهة الوثاقة أو من جهة الشهرة أو نحو ذلك ؟ ولكن استفاد بعض منها الوثاقة في أنه مثل وثاقة أبن فضال وإبن بكير. والاقرب استفادة الوثاقة.

وأما الثاني ـ النخعي ـ فلم يرد في حقه مدح ولا قدح

وأما الثالث ـ الكوفي ـ فقد ورد في كلام الشيخ الطوسي وقال: كوفي ثقة جليل وكذلك ذكر أبن داود [٤].

---

(١)تهذيب الأحكام ،الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٣٢،ح٢٣

(٢)تفسير القمي ،علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ، ص ٢١٨.

(٣) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٨٤٠ ،ح١٠٧٩.

(٤)رجال ابن داود ، ابن داود الحلي : ص ١٣٨/ ١٠٤٥.

وبعد ما عرفنا الألقاب نقول: هل هؤلاء متعددون أو متحدون؟

ذهب العلامة المجلسي الى اتحادهم واقام المحقق المامقاني سبعة وجوه لاستظهار الاتحاد، وتبعهما السيد الخوئي في ذلك [١] وأما كلمات أصحاب الرجال، فهي مختلفة.

أما الشيخ الطوسي فذكر (علي بن الحكم بن الزبير) دون الاثنين في كتاب الفهرست قال: علي بن الحكم الكوفي [٢] فقط دون الاثنين.

وأما النجاشي فذكره بعنوان (ابن الزبيري) وذكر الكشي وأبن داود ذلك [٣]

وأما الأنباري فلم يرد في كلام النجاشي والطوسي.

إذن، مادام النجاشي والطوسي ذكرا عنوانين فيحتمل الاتحاد.

وأما بقية الألقاب فلم يرد كثير من الروايات بهذه العناوين.

نعم، السيد الخوئي: أدّعى ان (النخعي) يشمل ابن الزبير والإنباري لأن كليهما خثعميان، ثم ادعى ان ابن الزبير متحد مع الكوفي فهو خثعمي. [٤]

وأما ما ذكره بعض المعاصرين ـ الداوري ـ من أنهما متحدان أي الكوفي وابن الزبيري النخعي.

فيرد عليه: أن الشيخ الطوسي ذكر (الزبيري) في رجاله.

---

(١)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١٢، ص ٤٢٦/ ٨١٠٢.

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٥١/ ٣٧٦.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي : ص ٢٧٤ / ٧١٨، رجال ابن داود ، ابن داود الحلي : ص ١٣٨/ ١٠٤٤.

(٤)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١٢ ، ص ٤٢٦/ ٨١٠٢.

وأيضاً يرد على كلام السيد الخوئي أن اختلاف الراوي والمروي يستلزم التعدد ومع ذلك أشهر الثلاث هو (ابن الزبيري) وعند الإطلاق ينصرف إليه خصوصاً أنه يروي عن (أبان بن عثمان) [١] دون غيره وكذلك فانه بعنوان (علي بن الحكم) غالباً يروي عن أبان بن عثمان [٢]

أذن: لو بنينا على الاشتراك فلا نستطيع توثيقه وإما لو بنينا على الاتحاد فهو ثقة.

اما سفيان بن السمط فانه :

بالتوثيقات الخاصة: لم يرد فيه توثيق خاص.

وبالتوثيقات العامة: يروي عنه ابن أبي عمير [٣] ، فيكون ثقة باعتبار ان ابن أبي عمير لا يروي إلّا عن ثقة.

(١) مستطرفات السرائر « باب النوادر » ، ابن إدريس الحلي : ص ٦٨.

(٢) الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١ ، ص ٦٩،ح٢.

(٣) الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٦ ، ص ٥٠٤ ،ح١.

الرواية رقم ١٤

أ/ متن الرواية: وعَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي حَدِيثِ الْإِسْلَامِ والْإِيمَانِ قَالَ واجْتَمَعُوا عَلَى الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والصَّوْمِ والْحَجِّ فَخَرَجُوا بِذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ وأُضِيفُوا إِلَى الْإِيمَانِ.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الكليني، عدّة من أصحابنا، سهل بن زياد، ومحمد بن يحيى، أحمد بن محمد، ابن محبوب، علي بن رئاب، حمران بن أعين...)

علي بن رئاب:

التوثيقات الخاصة:

لا إشكال في وثاقته، فقد وثقه الطوسي صريحاً في الفهرست (علي بن رئاب الكوفي له أصل كبير وهو ثقة جليل القدر) [١] ولم يتعرض إليه النجاشي بالتوثيق، قال: (مولى بني سعد بن بكر الطحان الكوفي له كتب)[٢].

(١)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٥١/ ٣٧٥

(٢) رجال النجاشي ،النجاشي : ص ٢٥٠/ ٦٥٧

التوثيقات العامة:

ورد في أسانيد تفسير القمي [١] ، وورد في كتاب نوادر الحكمة [٢]، وروى عنه المشايخ الثقات [٣].

حمران بن أعين:

التوثيقات الخاصة: لم يرد فيه توثيق واضح من قبل الرجاليين [٤].

وأما الكشي فقد ذكر روايات في مدحه بعضها معتبرة تدل على جلالته وعلو مقامه.

منها: عن زيد الشحام قال لي أبو عبد الله (عليه السلام) ما وجدت أحداً أخذ بقولي وأطاع أمري وحذا حذو أصحاب آبائي غير رجلين رحمهما الله: عبد الله بن يعفور وحمران بن أعين، أما أنهما مؤمنان خالصان من شيعتنا أسماؤهم عندنا في كتاب اليمين الذي أعطى الله محمداً.

ومنها: رواية هشام بن الحكم قال سمعته يقول (حمران) مؤمن لا يرتد أبداً ثم قال: نعم الشفيع أنا وآبائي لحمران بن أعين يوم القيامة فأخذ بيده ولا نزايله حتى

---

(١)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢ ، ص ٦١، ص٦٦.

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢ ، ص ٩٧/ ٣٦٤.

(٣) ابن محبوب ، الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١، ص ٤٢ ،ح٣،ابن عمير، المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٣٨٨ ،ح١٢.

(٤) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ١٣٢/ ٢ ١٣٦، ص ١٩٤/ ٥ ٢٤١.

ندخل الجنة جميعاً.

وغيرها من الروايات الدالة على علو شأنه عند الأئمة(عليهم السلام) [١]

وفي رسالة أبي غالب الزراري: وكان حمران من أكبر مشايخ الشيعة المفضلين الذين لا يشك فيهم ، فكان أحد حملة القرآن [٢]

وأما ابن داود فقد قال: حمران بن أعين أخو زرارة ممدوح معظم [٣]

ولذلك مال السيد الخوئي إلى توثيقة [٤]

الخلاصة: إذا لم نقل بتوثيقه فلا أقل من ان نقول بحسنه والروايات تجعله في مصاف العدول والثقات.

(١) رجال الكشي : ج ٢، ص ٤١٨ ،ح٣١٣و٣١٤.

(٢)تاريخ آل زرارة ، أبو غالب الزراري : ص ١٠٣.

٣))رجال ابن داود ، ابن داود الحلي : ص ٨٥ / ٥٢٨.

(٤)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ٧ ص ٢٧٣.

الرواية رقم ١٥

أ/ متن الرواية:وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ آدَمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ ورَسُولُهُ وإِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وحِجِّ الْبَيْتِ وصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الكليني، علي بن محمد، بعض أصحابه، آدم بن إسحاق ، عبد الرزاق بن مهران ، الحسين بن ميمون، محمد بن سالم....)

يقع في سند هذه الرواية عدّة رجال وهم:

علي بن محمد:

التوثيقات الخاصة:

ان علي بن محمد من مشايخ الكليني، ولكن هذا العنوان مشترك بين ثلاثة رجال أو أثنين، وهم:

الأول: علي بن محمد بن عبد الله بن عمران الجنابي وهو صهر البرقي أي زوج بنته روي عنه الكليني (١٤٦) مورداً وادعى السيد الخوئي انه (ابن بندار) وعبّر عنه

علي بن محمد بن عبد الله [١]. وهذا وثقه النجاشي [٢].

الثاني: علي بن محمد بن ابراهيم بن علان الكليني المعروف وهو خال الشيخ الكليني روى عنه الشيخ الكليني (٥٠٠) مورد، وثقه النجاشي قائلا: (ثقة عين) [٣]

الثالث: ان (ابن بندار) غير علي بن محمد بن عبد الله وادعى ذلك صاحب قاموس الرجال [٤]

إذن بناءً على ذلك يكون مشتركا بين ثلاثة، اثنان ثقتان وواحد لم يرد فيه شيء.

التحقيق: إن احتمال كون (ابن بندار) هو محمد بن علي بن عبد الله بمعنى ان كليهما ابن بندار كما صرّح بذلك النجاشي قال: محمد بن أبي القاسم وأبو القاسم يلّقب بندار سيد من أصحابنا القميين ثقة، عالم، فقيه.... [٥].

ولذلك مال السيد الخوئي إلى ذلك كما ذكرناه آنفا وكذلك بعض تلاميذه.

ـ ولكن اتحاد محمد بن عبد الله في الاسم في كونه يلقب بـ (ابن بندار) لا يكون حجة بان هذا هو الجنابي إذ لعلّ كلا الشخصين لقبا بـ (بندار)

الخلاصة: إذا قلنا بالإتحاد فيكون ثقة وإلّا فلا يتم التوثيق.

---

(١) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١٣ ، ص ١٣٥و١٣٦/ ٨٣٩٨

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٦٧ / ٦٩٣

(٣) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٦٠ / ٦٨٢

(٤) قاموس الرجال ، الشيخ محمد تقي التستري : ج ١٢، ص ٣٦٦

(٥) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٥٣ / ٩٤٧

اما عبد الرزاق بن مهران فانه :

بالتوثيقات الخاصة: لم يرد فيه توثيق، ولم يرد في الكتب الأربعة إلّا في هذه الرواية التي نبحث فيها الآن.

اما الحسين بن ميمون فانه:

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق، ولم يرد في الكتب الأربعة إلّا في هذه الرواية.

إذن فالحسين وسابقه مجهولان.

اما محمد بن سالم، فهو مشترك بين جماعة.

١ـ محمد بن سالم بن أبي سلمة الكندي السجستاني:

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق خاص، قال النجاشي: له كتاب وهو كتاب أبيه رواه عنه [١] وقال الطوسي في الفهرست: له كتاب [٢].

وقال ابن الغضائري: يروي عن ابيه في حديثه ضعف [٣].

٢ـ محمد بن سالم بن شريح الأشجعي.

التوثيقات الخاصة:

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي : ص ٣٦٢ / ٩٧٤

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٢١٥ / ٦٠٨

(٣)رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٩٦/ ١٤٢

فيه خلاف ونتيجة الخلاف هو عبارة الشيخ الطوسي في ترجمة محمد بن مسلم بن شريح الاشجعي الحذاء الكوفي أبو إسماعيل أسند عنه مات سنة(١٩٢) وهو ابن (٥٩) سنه يقال له: سالم الحذاء وسالم الاشجعي وسالم بن أبي واصل وسالم بن شريح. وهو ثقة [١].

استظهر السيد الخوئي من عبارة(وهو ثقة) العود إلى أبيه [٢] ، وأما صاحب الترجمة(سالم بن شريح) فلم يذكر له هذا التوثيق.

ولكن التوثيق لصاحب الترجمة أي الابن دون الأب لأن الأب لم يرو رواية عن الإمام وكذلك لم يرد في روايات الكتب الروائية وبالنتيجةفان التوثيق يكون عادة لصاحب الروايات وهو الابن خلافاً للسيد الخوئي.

٣ـ محمد بن سالم بن عبد الحميد.

التوثيقات الخاصة:

نصّ الكشي: ذكر جملة من الرواة منهم محمد بن سالم بن عبد الحميد: هؤلاء كلهم فطحية وهم من أجله العلماء والفقهاء والعدول [٣]

وأما السيد الخوئي فقال: أن عنوان محمد بن سالم بن عبد الحميد لم يرد في سند أي رواية أصلاً بالاضافة إلى ذلك ان محمد بن سالم بن عبد الحميد من أصحاب

---

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٢٨٤ / ٤١٢٢

(٢) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ٩ ، ص ١٢ / ٤٩٣٩

(٣) رجال الكشي : ج ٢، ص ٨٣٥ ،ح١٠٦٢

الإمام الجواد فهو خارج من محل النزاع لبعد الطبقة.

ـ أما الوحيد البهباني فقال : في اسمه تصحيف وان اسمه محمد بن عبد الحميد بن سالم الكوفي[١].

وعليه: يدور الأمر بين الأول والثاني، والاول ليس ثقة والثاني ثقة على التحقيق.

إذن سند الرواية ضعيف بـ (محمد بن سالم) المردد بين شخصين ،نعم إذا ادعينا الانصراف إلى الثاني باعتبار الاشتهار فيتم الطريق وإلّا فلا.

(١)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١٧، ص ١١١و١١٢/ ١٠٨٣٠

الرواية رقم ١٦

أ/ متن الرواية: وعَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِّ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِّ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: إِنَّ الشِّيعَةَ لَوْ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ لَهَلَكُوا ولَوْ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الزَّكَاةِ لَهَلَكُوا ولَوْ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الْحَجِّ لَهَلَكُوا.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الكليني ، علي بن ابراهيم، أبوه، علي بن معبد، عبد الله بن القاسم، يونس بن ظبيان.....)

مر الكلام في رجال الرواية الا:

علي بن معبد

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق خاص، فهو مجهول من هذه الجهة، نعم وثقه بن حجر من رجاليي العامة في (تهذيب التهذيب) [1].

(١)تهذيب التهذيب ، ابن حجر : ج ٧ ، ص ٣٣٧ / ٦٢٦

اما الشيخ الطوسي في رجاله فقد ذكر:أن علي بن معبد بغدادي له كتاب [١] وأما في الفهرست فقال: له كتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا [٢].

أقول: راجعنا الروايات فظهر ان علي بن إبراهيم كثيرا يروي عن علي بن معبد بهذا العنوان وكذلك إبراهيم بن هاشم يروي كثيرا ولكن أقل من ابنه، وكذلك سهل بن زياد يروي عنه، وموسى بن جعفر البغدادي، ومحمد بن الفرج في مورد واحد.

والغريب في الأمر إن علي بن إبراهيم لم يرو عنه رواية في تفسيره، ولكن يمكن أن يقال: أنه لم يرو عنه باعتبار انه لم توجد رواية في التفسير أو ان الطرق إليه غير معتبرة.

ـ التوثيقات العامة:

ـ ورد في نوادر الحكمة [٣]

في هذا التوثيق لا بد من معرفة النسخة التي ورد فيها هذا العنوان.

النسخة الأولى: علي بن معبد.

النسخة الثانية: علي بن سعيد.

النسخة الثالثة: علي بن درست.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي : ص ٣٨٨ / ٥٧٠٩

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٥١/ ٣٧٨

(٣) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٦ ، ص ١٢٥،ح٢٢٠

إذن لا بد من تحقيق هذه النسخة لكي نعرف ما هو المتعين في المسألة.

التحقيق: أما كونه (علي بن درست) فلا وجه له إذ لعلّ ذلك تصحيف لأن (علي بن معبد يروي عن درست) والروايات كثيرة في هذا المجال [١] وليس في الروايات (علي بن درست) إلّا رواية واحدة فقط [٢] وإلّا فان كل الروايات رواها علي بن معبد عنه.

إذن ندّعي التصحيف والنتيجة فانه من البعيد أن يكون المراد هو الثالث.

اذن يقع الكلام في (علي بن سعيد) فإذا استطعنا تحديد النسخة الأكثر شيوعاً مثلاً أو نحو ذلك وعرفنا الموثق من هو فيها وإلّا يكون علي بن معبد ممن لم يرد فيه توثيق.

عبد الله بن القاسم:

التوثيقات الخاصة:

مشترك بين ثلاثة رجال:

١ـ عبد الله بن القاسم الجعفري وهو من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) لم يرد فيه توثيق.

---

(١)الكافي ، الشيخ الكليني : ج١ ، ص ١٥١،ح٥، التوحيد ، الشيخ الصدوق : ص ٣٣٩و٣٤٣و٣٦٥، مختصر بصائر الدرجات ، حسن بن سليمان الحلي : ص ١٣٤

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٦، ص ١٩٣،ح٤١٩

٢ـ عبد الله بن القاسم الحارثي: ضعيف غال [١]

٣ـ عبد الله بن القاسم الحضرمي: قال النجاشي: المعروف بالبطل ، كذاب ، غال ، يروى عن الغلاة ، لا خير فيه ، ولا يعتد بروايته [٢].

أقول: بحسب الطبقات نستبعد الأول لأنه من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ويتعين الثاني والثالث وكلاهما ضعيف.

التوثيقات العامة:

ـ ورد عنوان (عبد الله بن القاسم) في تفسير القمي [٣].وكذلك في نوادر الحكمة [٤]وكذلك المشايخ الثلاثة رووا عنه [٥].

ولكن لا نعلم انطباق العنوان على أي منهما بعدما لم يعين احدهما وبالنتيجة فانه لا يمكن توثيقه من هذه الناحية.

ولكن يمكن أن يقال: بدعوى الاتحاد بين الثاني والثالث لعدّة قرائن كل واحده منضمة إلى الأخرى يمكن ان تفيد الوثوق في الاتحاد.

الأولى: كلاهما ملقب بـ(البطل) إذ قال النجاشي: عبد الله بن القاسم

---

(١)رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٢٦ / ٥٩٣

(٢) المصدر نفسه / ٥٩٤

(٣)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢ ، ص ٢٣٨و٢٦٨

(٤)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٦، ص ١٩٢،ح٤١٨

(٥) ابن عمير، الأمالي ، الشيخ الصدوق : ص ٢٤٣،ح٢٦١ـ حماد بن عيسى، معاني الأخبار ، الشيخ الصدوق : ص ٣٨٩،ح٢٨ـ البزنطي، تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢، ص ٢٣٨

الحضرمي المعروف بـ(البطل).

ابن الغضائري قال: البطل الحارثي بصري [١].

الثانية: كلاهما عبّر عنه النجاشي: أنه غال [٢].

الثالثة: كلاهما له كتاب [٣].

الرابعة: أن كلا العنوانين روى عن (عبد الله بن سنان) [٤].

الخامسة: كلاهما في نفس الطبقة.

إذن إن قلنا بالإتحاد وقبول هذه القرائن فيكون ثقة وإلّا فلا يثبت التوثيق.

يونس بن ظبيان:

التوثيقات الخاصة:

فيه كلام، والأكثر ذهب إلى تضعيفه.

أمارات التضعيف:

١ـ ما ذكره الكشي من الروايات التامة عن الإمام الرضا (عليه السلام) في حديث.... ولعن يونس بن ظبيان ألف لعنة يتبعها ألف لعنة كل لعنة منها تبلغك قعر جهنم،

---

(١)رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٧٨

(٢)رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٢٦

(٣)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٧٣/ ٤٦٢وص١٧٤/ ٤٦٤

(٤) الحضرمي، الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٥، ص ٥١٣،ح١ـ الحارثي، كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٢١٩،ح٣٢١

أشهد ما ناداه إلّا الشيطان) [١]

٢ـ قال النجاشي: يونس بن ظبيان مولى ضعيف جداً لا يلتفت إلى ما رواه.كل كتبه تخليط [٢].

٣ـ ذكر الكشي: قال العياشي: متهم غال [٣].

٤ـ قال ابن الغضائري؛ كوفي غال كذاب وضاع للحديث روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) لا يلتفت إلى حديثه [٤]

٥ـ ضعفه أبن داود والعلامة [٥].

٦ـ ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست قال: له كتاب [٦] ، ولم يذكره في رجاله [٧] هذه أهم امارات التضعيف.

التوثيقات العامة:

١ـ ورد في أسانيد تفسير القمي في القسم الثاني [٨] بناء على اعتماد ذلك.

---

(١) رجال الكشي : ج ٢، ص ٦٥٨،ح٦٧٣

(٢)رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤٤٨ / ١٢١٠.

(٣) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٦٥٧،ح٦٧٢.

(٤) رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ١٠١/ ١٥٢.

(٥) رجال ابن داود ، ابن داود الحلي : ص ٢٨٥/ ٥٦٣، خلاصة الأقوال ، العلامة الحلي : ص ٤١٩/ ٢٠

(٦) الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٢٦٧/ ٨١٥.

(٧) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٢٣/ ٤٩٢٩.

(٨) تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢، ص ٣٤٦،١١٣.

٢ـ ورد في أسانيد نوادر الحكمة [١].

٣ـ ورد في أسانيد كامل الزيارات [٢].

٤ـ روى عنه المشايخ الثلاث [٣].

٥ـ عدّه ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب من الثقات [٤].

هذه أبرز التوثيقات العامة ولكنها لا تصمد أمام تلك التضعيفات خصوصاً ما ذكرناه من رواية الإمام الرضا (عليه السلام) في حقه بـ (لعنه ألف مرة)

إن قلت: هذه التوثيقات اعتمدتم عليها في توثيق بعض الأسانيد فما الفرق في عدم الأخذ بها هنا ؟

الجواب: نأخذ بتلك التوثيقات العامة ما لم يوجد دليل خاص على ضعفه وحيث ان هناك رواية ذكرناها تثبت ضعفه فلا قيمة حينئذ لتلك التوثيقات العامة.

نعم، هذه الرواية لها طريق آخر وهو تام ذكره صاحب الوسائل في رواية (٣٦) وسيأتي تفصيل الكلام فيه.

الخلاصة: هذه الرواية غير تامة سنداً.

---

(١) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٤٦١،ح١٥٠٤،ج٣،ص٢٠١،ح٤٦٩.

(٢)كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٨٦،ح٨٦، ص٢٤٤، ح٣٦٢، ص٣١٨، ح٥٤١، ص٣٢١، ح٥٤٥، ص٣٣٦،ح٥٦٣.

(٣)جميل، الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٦ ،ص ٤٧٣،ح٢،عثمان بن عيسى، تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٥، ص ٢٢،ح٦١.

(٤)مناقب آل أبي طالب ، ابن شهر آشوب : ج ٣ ، ص ٤٣٦.

الرواية رقم ١٧

أ/ متن الرواية: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابَوَيْهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَخْبِرْنِي عَنِ الْفَرَائِضِ الَّتِي فَرَضَ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ مَا هِيَ قَالَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ وإِقَامُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وحِجُّ الْبَيْتِ وصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ والْوَلَايَةُ فَمَنْ أَقَامَهُنَّ وسَدَّدَ وقَارَبَ واجْتَنَبَ كُلَّ مُسْكِرٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

وَ رَوَاهُ الْبَرْقِيُّ فِي الْمَحَاسِنِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّضْرِ عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ مِثْلَهُ.

ب/ رجال الرواية:

للرواية طريقان:

الطريق الأول: الشيخ الصدوق (رحمه الله) بإسناده عن سليمان بن خالد.

اما الشيخ الصدوق(محمد بن علي بن حسين القمي).

التوثيقات الخاصة:

قال عنه النجاشي: محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أبو

جعفر ، نزيل الري ، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان [١].

وقال الطوسي في رجاله: جليل القدر.. بصير بالفقه والأخبار والرجال، له مصنفات كثيرة.... [٢].

و أما الأب: علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي(ابو الحسن)

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: شيخ القميين في عصره، ومتقدّمهم، وفقيهم، وثقتهم [٣].

وقال الطوسي: ثقة، له تصانيف ذكرناها في الفهرست [٤].

إذن الابن والأب ثقتان بلا إشكال.

وأما الإسناد (اسناد الصدوق الى سليمان) فهو: سعد بن عبد الله بن خلف، إبراهيم بن هاشم ، محمد بن أبي عمير.

اما سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي فهو ثقة.

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: شيخ هذه الطائفة وفقيهها وجهها..... [٥]

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: جليل القدر واسع الأخبار كثير

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٨٩/ ١٠٤٩

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٣٩/ ٦٢٧٥

(٣) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٦١ / ٦٨٤

(٤) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٣٢ / ٦١٩١

(٥) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٧٧ / ٤٦٧

التصانيف، ثقة [١]، إذن هو من أجلاء الأصحاب.

إبراهيم بن هاشم:

فهو ثقة كما تقدم على الاصح خلافا لمن ذهب لحسنه فحسب كما مر [٢].

محمد بن أبي عمير:

التوثيقات الخاصة:

هل هو واحد أو شخصان (محمد بن زياد الأزدي ومحمد بن زياد) ؟

الجواب: محمد بن أبي عمير بن زياد لا يروي ولا يرسل إلاّ عن ثقة

وأما محمد بن أبي عمير بياع السابري: فقد (مات محمد ابن أبي عمير بياع السابري وأوصى إلي وترك امرأة له...فكتبت إلى العبد الصالح(ع) فكتب إلي أعط المرأة الربع [٣].

إذن مات السابري (البجلي) في زمن الإمام الكاظم(عليه السلام).

وأما ابن أبي عمير المشهور فقد عاصر الإمام الصادق والكاظم والرضا والجواد (عليهم السلام).

فإذن الرواية عن الإمام الصادق(عليه السلام) مباشرة تنصرف إلى بياع السابري وأما إذا كانت عن الرضا والجواد (عليهما السلام) فينصرف إلى المشهور وإذا كانت في زمن الإمام

---

(١)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٣٥ / ٣١٦

(٢) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١، ص ٢٩١/ ٣٣٢

(٣) الكافي ، الشيخ الكليني : ج٧ ، ص ١٢٦،ح١

الكاظم عليه السلام فهل يمكن التمييز بين الأول والثاني؟

ـ لأن الأول ثقة [١] والثاني لم يرد فيه التوثيق.

والذي ادعي الاختلاف وليس انهما متحدين هو السيد الخوئي [٢]، لما عرفت عن اختلاف كل من عاصر الإمام.

فإذن لو كانت في زمن الكاظم (عليه السلام) قد يقال : ان معرفة وتميز أحدهما عن الآخر بتعدد الوسائط أي لو كان الراوي لها مباشرة فهو السابري وإلّا فالمشهور، هذا كله على أنهما مختلفان، بخلاف الاردبيلي فانه يقول: انهما متحدان [٣] وبالنتيجة تكون روايات ابن أبي عمير معتبرة.

التوثيقات العامة:

١ـ قال الشيخ الطوسي: لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة [٤]

٢ـ ورد في اسانيد نوادر الحكمة [٥]

٣ـ ورد في تفسير القمي [٦].

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٢٦ / ٨٨٧، رجال الكشي : ج ٢، ص ٨٣٠،ح١٠٥٠، رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٦٥/ ٥٤١٣، الفهرست ،الشيخ الطوسي : ص ٢١٨/ ٦١٧.

(٢)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١٥، ص ٢٩٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤)العدة في أصول الفقه ، الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٣٨٦.

(٥)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١ ، ص ٢٠ ، ح٥٠.

(٦)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ، ص ٢٨.

بخلاف السابري فلم يرد فيه توثيق.

الخلاصة: اننا لو استطعنا التمييز بين الأول والثاني فتكون الرواية معتبرة على الأول دون الثاني وإلّا فالإعتبار لها مشكل.

الطريق الثاني:

ما رواه البرقي في (المحاسن) أبوه، النضر، يحيى الحلبي.

النضر بن سويد:

التوثيقات الخاصة:

وثقّة النجاشي: الصيرفي كوفي ، ثقة ، صحيح الحديث [١] ، والطوسي: له كتاب ، وهو ثقة [٢].

التوثيقات العامة:

ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [٣] .

روى عنه:المشايخ الثقات [٤]

يحيى الحلبي:

---

(١)رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤٢٧ / ١١٤٧

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٤٥ / ٥١٤٧

(٣)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١، ص ٢٨،٢٧

(٤) الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١، ص ٢٩،ح٣٦ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٥ ، ص ٣٧٨،ح٤ـ تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي: ج ٢ ص ٢٢٣

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: يحيى بن عمران بن علي بن أبي شعبة الحلبي روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ، ثقة ثقة ، صحيح الحديث [١].

التوثيقات العامة:

ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [٢].

ورد في أسانيد نوادر الحكمة [٣] .

وروى عنه المشايخ الثقات [٤]

هذان طريقان لهذه الرواية وكلاهما تام.

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤٤٤/ ١١٩٩

(٢)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ، ص ٨١

(٣)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢ ، ص ٩٧ ،ح٣٦٤

(٤) الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١، ص ٤١٥،ح١٦ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٣ ، ص ٤٨،ح٥ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٧ ، ص ١٣٤،ح٦

الرواية رقم ١٨

أ/ متن الرواية: قَالَ ابْنُ بَابَوَيْهِ وقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والْحَجِّ والصَّوْمِ والْوَلَايَةِ.

رجال الرواية:

مرسلة الصدوق، وقلنا : اختلف في مراسيل الشيخ الصدوق فارجع إلى الثلاثة أقوال التي ذكرناها وتفصيل الحال فيها في كتابي روح الرجال.

رواية رقم ١٩

أ / متن الرواية: قَالَ وخَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَوْمَ الْفِطْرِ فَقَالَ: الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والْأَرْضَ إِلَى أَنْ قَالَ وأَطِيعُوا اللهَ فِيمَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ وأَمَرَكُمْ بِهِ مِنْ إِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وحِجِّ الْبَيْتِ وصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ والْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

ب: سند الرواية:

الكلام فيها كالكلام في الرواية ١٨ فارجع اليها .

الرواية رقم ٢٠

أ/ متن الرواية: وفِي كِتَابِ الْمَجَالِسِ وكِتَابِ صِفَاتِ الشِّيعَةِ وكِتَابِ التَّوْحِيدِ وكِتَابِ إِكْمَالِ الدِّينِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الدَّقَّاقِ وعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهَّ الْوَرَّاقِ جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ عَنْ أَبِي تُرَابٍ عَبْدِ اللهَّ بْنِ مُوسَى الرُّوبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللهَّ الْحَسَنِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى سَيِّدِي عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام فَقُلْتُ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ دِينِي فَقَالَ هَاتِ يَا أَبَا الْقَاسِمِ فَقُلْتُ إِنِّي أَقُولُ: إِنَّ اللهَّ وَاحِدٌ إِلَى أَنْ قَالَ وأَقُولُ: إِنَّ الْفَرَائِضَ الْوَاجِبَةَ بَعْدَ الْوَلَايَةِ الصَّلَاةُ والزَّكَاةُ والصَّوْمُ والْحَجُّ والْجِهَادُ والْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عليه السلام يَا أَبَا الْقَاسِمِ هَذَا واللهَّ دِينُ اللهَّ الَّذِي ارْتَضَاهُ لِعِبَادِهِ فَاثْبُتْ عَلَيْهِ ثَبَّتَكَ اللهَّ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وفِي الْآخِرَةِ.

ب/ رجال الرواية: ـ

رواها الشيخ الصدوق في كتبه الأربعة وهي بسند واحد (علي بن أحمد بن موسى الدقاق، علي بن عبد الله الوّراق ، محمد بن هارون ، أبو تراب عبد الله بن موسى الروياني، عبد العظيم بن عبد الله الحسني)

اما علي بن أحمد بن موسى الدقاق فان:

التوثيقات الخاصة:

نقول انه متحد مع (علي بن أحمد بن محمد بن عمران).

وهذا الرجل بكلا العنوانين لم يرد فيه توثيق خاص.

التوثيقات العامة:

ترضّى عنه الشيخ الصدوق (رحمه الله) [١] وهذا موضوع سيال، وهو أن الترحم والترّضي والاستغفار والدعاء الشخصي هل يدل على الوثاقة أو لا ؟

ذهب بعض المعاصرين إلى استفادة الوثاقة من الترضي فيما إذا صدر من الائمة (عليهم السلام) [٢] والاجلّاء ومنهم الشيخ الصدوق (رحمه الله) [٣]

وفي مقابل ذلك ذهب بعض المعاصرين إلى عدم استفادة الوثاقة وإنما استفاد منه الحسن بشرط كثرة الترضي عليه.

وأما السيد الخوئي، فلم يقبل هذه الكبرى خاصة لو كانت العبارة (رحمه الله) إذ الرحمة لا تدل على الوثاقة [٤].

---

(١) عشرات المرات في مختلف كتبه.

(٢) الرسائل الرجالية ، محمد بن محمد ابراهيم الكلباسي : ج ٢ ، ص ٥٧٠.

(٣) بحوث في مباني علم الرجال – محاضرات الشيخ محمد السند تقرير السيد محمد صالح التبريزي – ص ١٧٥،١٧٦.

(٤) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١، ص ٧٤، التوثيقات العامة(التوثيق التاسع)، ج١٠، ص٢١٥،ج١١،ص١٠.

علي بن عبد الله الوّراق:

فيأتي الكلام المتقدم فيه أيضا، لأنه ترضى عنه.

محمد بن هارون:

هو مشترك بين ستة رجال:

١ـ محمد بن هارون:

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق خاص.

التوثيقات العامة:

روى عنه صاحب (نوادر الحكمة) واستثناه ابن الوليد [١] ، وبالنتيجة يكون ضعيفا.

٢ـ محمد بن هارون (أبو عيسى الوّراق) وقيل هو متحد مع علي بن عبد الله الوّراق المتقدم.

ـ وفيه تأمل، إذ النجاشي قال: أبو عيسى الوّراق هو محمد بن هارون [٢] ولازم ذلك أنه غير علي بن عبد الله الوّراق.

٣ـ محمد بن هارون بن عمران الهمداني، عدّه الشيخ الصدوق في كتاب (إكمال

(١) رجال النجاشي، النجاشي : ص ٣٤٨ / ٩٣٩

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٧٢ / ١٠١٦

الدين) ممن رأى الحجة (عجل الله فرجه الشريف) [١].

٤ـ محمد بن هارون التعلبكي ذكره النجاشي وترحم عليه في ترجمة(أحمد بن محمد بن الربيع) [٢].

٥ـ محمد بن هارون الجلّاب وهذا لم يرد فيه توثيق

٦ـ محمد بن هارون الزنجاني وهو من مشايخ الصدوق(رحمه الله)

ـ قد يقال كما قيل: أن هؤلاء المذكورين ليس هم نفس الرجل الموجود في الرواية وإنما هو محمد بن هارون الصوفي وهذا مجهول والقرينة على ذلك أنه روى في جملة كتبه عن (الروياني) (أبو تراب [عبيد] عبد الله بن موسى الروياني، مجهول).

اما عبد العظيم بن عبد الله الحسني فانه في :

التوثيقات العامة:

١ـ ترضى عنه الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي [٣].

٢ـ ورد في أسانيد كامل الزيارات [٤].

٣ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [٥].

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة ، الشيخ الصدوق : ص ٤٤٣ ،ب٤٣

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٧٩ / ١٨٩

(٣) الخصال ، الشيخ الصدوق : ص ٤١٤،ح٣، عيون أخبار الرضا (ع) ، الشيخ الصدوق : ج ١، ص ١١٣،ح١٦، الأمالي ، الشيخ الطوسي : ص ١٣٦،ح٢٢٠

(٤) كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ١٨٦،ح٢٦١،ب٢٨،ص١٨٧،ح٢٦٤

(٥) تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢ ، ص ٢٩٤

٤ ـ وردت في حقه روايات مادحة، وأن زيارته كزيارة الحسين (عليه السلام) [١]، ومن زاره دخل الجنة ونحوها.

إذن الرواية بهذا الطريق غير تامة، نعم بناءً على ما ذهب إليه صاحب الوسائل وصاحب البحار حيث ادّعيا أن للشيخ الصدوق (ره) طريقا آخر إلى عبد العظيم الحسني وهو صحيح فلا بد من البحث عن هذا الطريق أن وجد.

(١) كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٥٣٧ ،ح٨٢٨

الرواية رقم ٢١

أ/ متن الرواية: وردت في كتاب (العلل) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ النَّيْسَابُورِيِّ أَنَّ الْعَالِمَ كَتَبَ إِلَيْهِ يَعْنِي الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَّ اللهَّ لَمَّا فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْفَرَائِضَ لَمْ يَفْرِضْ [ذَلِكَ] عَلَيْكُمْ بِحَاجَةٍ مِنْهُ إِلَيْهِ بَلْ رَحْمَةً مِنْهُ إِلَيْكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ إِلَى أَنْ قَالَ فَفَرَضَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ والْعُمْرَةَ وإِقَامَ الصَّلَاةِ وإِيتَاءَ الزَّكَاةِ والصَّوْمَ والْوَلَايَةَ الْحَدِيثَ.

وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي كِتَابِ الْمَجَالِسِ والْأَخْبَارِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللهَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ ورَوَاهُ الْكَشِّيُّ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ عَنْ بَعْضِ الثِّقَاتِ بِنَيْسَابُورَ قَالَ: خَرَجَ تَوْقِيعٌ مِنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام وذَكَرَهُ بِطُولِهِ.

ب/ رجال الرواية:

للرواية ثلاث طرق:

الطريق الاول: الشيخ الصدوق ، علي بن احمد (ابن موسى الدقاق)، محمد بن يعقوب ، علي بن محمد، إسحاق بن إسماعيل النيسابوري.

وقد مر الكلام فيهم الا:

إسحاق بن إسماعيل النيسابوري:

التوثيقات الخاصة:

التوثيق الاول: وثقه الطوسي صريحاً في رجاله [١] .

التوثيق الثاني: حكى بعض الثقات بنيسابور أنه خرج لإسحاق بن إسماعيل من أبي محمد (عليه السلام) توقيع: (يا إسحاق بن إسماعيل سترنا الله وإياك بستره ، وتولاك جميع أمورك بصنعه ، قد فهمت كتابك يرحمك الله ، ونحن بحمد الله ونعمته أهل بيت نرق على موالينا ، ونسر بتتابع احسان الله إليهم وفضله لديهم ، ونعتد بكل نعمة ينعمها الله عز وجل عليهم) [٢] .

وفيه إشارة إلى حسنه.

إذن، هذا الطريق تام بناء على القول بحسن على بن احمد الدّقاق واتحاد ابن بندار مع علي بن محمد بن عبد الله وإلاً فهو مشكل، وذهب السيد الخوئي إلى اعتباره.

الطريق الثاني: رجال الرواية (الشيخ الطوسي ، الحسين بن عبيد الله ،علي بن محمد الحلبي ، الحسن بن علي الجوهري ، محمد بن يعقوب)

رواه الشيخ في (المجالس والأخبار).

---

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٩٧ / ٥٨٢٢

(٢) رجال الكشي : ج ٢، ص ٨٤٤ ،ح١٠٨٨

الحسين بن عبيد الله الغضائري: وهو أستاذ الشيخ الطوسي والنجاشي وهو ثقة كما سنبين:

فائدة رجالية ٧:

في الغضائري وابنه وكتاب الضعفاء:

من مؤلفات الغضائري في الرجال كتاب يسمى (الضعفاء) وهو غير موجود حاليا.

نعم، كان موجوداً في زمن (العلامة وابن طاووس) وجمعه الأخير في كتاب سماه (التحرير الطاووسي) وبالنتيجة تكون آراء الغضائري في كتاب التحرير الطاووسي عادة.

ووقع الكلام في ان الكتاب للغضائري الاب أو لابنه احمد، وما هي الثمرة المترتبة على ذلك ؟

ج: تظهر الثمرة بناءً على وثاقة الأب دون الابن، فإذا اثبتنا الكتاب للأب فهو حجة وأما إذا كان لابنه فهو ليس بحجة بناء على عدم إمكانية توثيقه.

أما الأب فهو وإن لم يرد فيه توثيق خاص إلاّ انه من مشايخ النجاشي [1] والطوسي[2] وبناءً على الكبرى القائلة بوثاقة كل مشايخ الطوسي والنجاشي او لا أقل

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٦٩/ ١٦٦.

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٢٥/ ٦١١٧.

على اعتبار وثاقة مشايخ النجاشي وذهب إلى ذلك السيد الخوئي [١] وغيره [٢].

وقال: ابن طاووس في (فرج الهموم): روينا بأسانيد جماعة عن الشيخ الثقة الفقيه الفاضل الحسين بن عبد الله الغضائري [٣] وكذا المجلسي الأب في (روضة المتقين) [٤]، والمحقق الداماد[٥] وهذا يعضد القول بوثاقته ويورث الاطمئنان بها. فالاقوى اعتبار الاب.

ويمكن القول ان الابن يمكن توثيقه أيضاً وهو من زملاء النجاشي والطوسي، والنجاشي عبر عن الاب في عدّة موارد بالشيخ تمييزا عن الابن [٦] وقال مرحما عليه ايضا: احمد بن الحسين رحمه الله، وقال الشيخ في مقدمة الفهرست: فاني لما رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا وما صنفوه من التصانيف ورووه من الأصول ، ولم أجد أحدا استوفى ذلك ولا ذكر أكثره ، بل كل منهم كان غرضه أن يذكر ما اختص بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب ، ولم يتعرض أحد منهم باستيفاء جميعه الا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله ﷺ ، فإنه عمل كتابين ، أحدهما ذكر فيه المصنفات ، والاخر ذكر

(١) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ٧ ، ص ٢٣/ ٣٤٩٠

(٢) الفوائد الرجالية ، السيد مهدى بحر العلوم : ج ٢ ، ص ٣٠٥

(٣) فرج المهموم ، السيد ابن طاووس : ص ٩٧

٤ ج١٤: ٣٥١

(٥) الرواشح السماوية ، المحقق الداماد : ص ١٨٠

(٦) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣١/ ٦٨ ، ص ٤٨/ ١٠٠،ص٤٩/ ١٠٥، ص ٦٣/ ١٤٨

فيه الأصول ، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه ، غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا واخترم هو ﷺ ، وعمد بعض ورثته إلى اهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب – على ما حكى بعضهم عنه [١]

ولذلك ذهب بعض المحققين منهم السيد بحر العلوم إلى وثاقته – أي الابن– وكذلك السيد الخوئي وثقه في المعجم [٢] ، والمحقق الحائري في (منتهى المقال) فقال: (هو من المشايخ الأجلاء والثقات الذين لا يحتاجون إلى تنصيص في الوثاقة).

و أما الكتاب، فقد نقله صاحب التحرير الطاووسي، نعم الأكثر نسبوه للابن دون الأب لوجوه:

١) ابن طاووس ينقل أن الكتاب للابن والمحكي ان ابن طاووس قد اطلع على الكتاب.

٢) ان النجاشي والطوسي ترجما للأستاذ وهو الأب ولم يذكرا أن من كتبه (كتاب الضعفاء).

فان افاد ذلك اطمئنانا فهو والا ففي نسبة الكتاب الى احدهما بعينه اشكال وتفصيل الكلام في محله من كتابي روح الرجال .

علي بن محمد العلوي :

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق خاص ولا عام فهو مجهول الحال.

---

(١)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٣٢

(٢)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ٢ ، ص ١٠٥ / ٥٢٧

الحسن بن علي الجوهري:

التوثيقات الخاصة: لم يرد فيه توثيق خاص.

التوثيقات العامة:

ـ هو من مشايخ الشيخ الصدوق(ره) وكذلك ترضى عنه [١] وهذا يدل على حسن الرجل على اقل التقادير.

إذن هذا الطريق لا يخلو من اشكال.

وأما الطريق الثالث، فرواه الكشي في كتاب (الرجال) [٢].

محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (أبو عمرو)

التوثيقات الخاصة:

وثّقة النجاشي: كان ثقة ، عينا [٣].

وقال الطوسي: ثقة بصير بالرجال والاخبار ، مستقيم المذهب [٤] وبالنتيجة يكون هذا الطريق معتبراً.

---

(١) الأمالي ، الشيخ الصدوق : ص ٥٠٠ ، ح٦٨٦،ص٥٦١،ح٧٥٣.

(٢) رجال الكشي : ج ٢، ص ٨٤٤ ،ح١٠٨٨

(٣) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٧٢ / ١٠١٨

(٤) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٤٠ / ٦٢٨٨

الرواية رقم ٢٢

آ متن الرواية ـ وعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ السَّعْدَآبَادِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْبَرْقِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ عَلِيٍّ عليها السلام قَالَتْ قَالَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام فِي خُطْبَتِهَا فَرَضَ اللهُ الْإِيمَانَ تَطْهِيراً مِنَ الشِّرْكِ والصَّلَاةَ تَنْزِيهاً عَنِ الْكِبْرِ والزَّكَاةَ زِيَادَةً فِي الرِّزْقِ والصِّيَامَ تَثْبِيتاً لِلْإِخْلَاصِ والْحَجَّ تَسْنِيَةً لِلدِّينِ والْجِهَادَ عِزّاً لِلْإِسْلَامِ والْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ مَصْلَحَةً لِلْعَامَّةِ الْحَدِيثَ.

وَ رَوَاهُ أَيْضاً بِعِدَّةِ أَسَانِيدَ طَوِيلَةٍ. ورَوَاهُ فِي الْفَقِيهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ مِثْلَهُ.

ب/ رجال الرواية:

للرواية طرق عديدة ذكر صاحب الوسائل طريقين منها وهناك طرق أخرى لها، وهي مشابهة الى حد كبير لخطبة من خطب امير المومنين في نهج البلاغة.

الطريق الأول:

الشيخ الصدوق (قدس سره) في العلل، محمد بن موسى بن المتوكل، علي بن الحسين

السعد آبادي ، أحمد البرقي ، إسماعيل بن مهران، أحمد بن محمد بن جابر، السيدة الزكية زينب بنت علي (عليهما السلام).

محمد بن موسى بن المتوكّل:

التوثيقات العامة:

١ـ من مشايخ الصدوق، وترضى عنه [١]

٢ـ أن أبن طاووس في (فلاح السائل) في الفصل(١٩) في تلك الرواية قال: (عن الصدوق حدثنا موسى بن المتوكل رحمه الله قال حدثنا على بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم عن محمد بن أبي عمير قال حدثني من سمع أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول ما أحب الله من عصاه.....ورواة الحديث ثقات بالاتفاق) [٢].

٣ـ أن الشيخ الصدوق روى عنه كثيراً.

٤ـ ذكره العلامة وابن داود في قسم الثقات [٣]

٥ـ ذهب إلى وثاقته السيد الخوئي في المعجم [٤].

---

(١) الأمالي ، الشيخ الصدوق :ص ٥٥،ح١٠،ص٦٠،ح١٩،ص٦٤،ح٢٧،ص٧١،ح٣٩ وترحم عليه عشرات المرات.

(٢)فلاح السائل ، السيد ابن طاووس : ص ١٥٨.

(٣)خلاصة الأقوال ، العلامة الحلي : ص ٢٥١ /٥٩ ، رجال ابن داود ،ابن داود الحلي : ص ١٨٥/ ١٥١٣.

(٤)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١٨، ص ٣٠٠ / ١١٨٧٨.

فالصحيح القول بوثاقته.

علي بن الحسين السعد آبادي:

التوثيقات العامة:

من مشايخ ابن قولويه في كتاب كامل الزيارات بناءا على استفادة توثيق جميع رواة هذا الكتاب أو خصوص مشايخه من الكلام المذكور في مقدمته [١].

اما البرقي فقد تقدم.

إسماعيل بن مهران:

التوثيقات الخاصة: قال النجاشي: ثقة معتمد عليه [٢].

وقال الشيخ الطوسي في الفهرست: ثقة معتمد عليه [٣].

التوثيقات العامة:

ـ ورد في تفسير القمي [٤].

ـ قال الكشي عنه: كان تقيا ثقةً خيراً، فاضلاً [٥].

---

(١) كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٣٧(المقدمة)

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٦/ ٤٩

(٣) الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٤٦/ ٣٢

(٤) تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج١ ، ص ٧٤

(٥) رجال الكشي : ج ٢، ص ٨٥٤ ،ح١١٠٢

أحمد بن محمد بن جابر:

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق فهو مجهول بهذا العنوان.

ولعل التصحيف وقع في السند والصحيح هو: أحمد بن محمد عن جابر وسيأتي الكلام فيه.

وأما السيدة زينب (عليها السلام)، فهي من أهل بيت النبوة والإمامة وهي فوق الوثاقة والعدالة ولها من القدر والجلالة والعلم والفطنة ما فاقت به نساء العالمين الا ما استثني من النساء كأمها الزهراء عليها السلام.

الخلاصة: الطريق غير تام لوجود احمد ، وهو مجهول الحال.

الطريق الثاني: (الشيخ الصدوق ـ الإسناد: محمد بن موسى المتوكل، علي بن الحسين السعد آبادي ، أحمد بن أبي عبد الله البرقي ـ إسماعيل بن مهران ، أحمد بن محمد الخزاعي، محمد بن جابر، عبّاد العامري)

بعض رجال السند مرّ ذكرهم.

احمد بن محمد بن ثابت الخزاعي:

التوثيقات الخاصة: لم يرد فيه توثيق من الخاصة.

نعم، وثّقّة العامة، كالنسائي وابن حبان [١]، وابن حجر [٢]، والذهبي [١]،

(١) تهذيب التهذيب ، ابن حجر : ج١، ص ٦٢/ ١٢٤

(٢) تقريب التهذيب ، ابن حجر : ج١ ، ص ٤٤/ ٩٤

وغيرهم.

وأما محمد بن جابر، فالظاهر انه محمد بن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال ابن حجر العسقلاني: صدوق [٢].

وأما عباد العامري ، فلم يرد فيه توثيق ولم يذكر في الأسانيد.

الخلاصة: ان قلنا بمبنى الوثوق بالصدور فتكون الرواية تامة الحجية من جهة الوثوق بصدورها لقرائن سندية ومضمونية فان لها معاني عالية المضامين لا تصدر إلا من أهل البيت عليهم السلام فتكون صحيحة الصدور وإلّا فلا يتم هذا الطريق أيضا.

(١) سير أعلام النبلاء ، الذهبي : ج ١١، ص ٧/ ٢، تاريخ الإسلام : ج ١٦، ص ٥٠/

(٢) تقريب التهذيب ، ابن حجر : ج ٢، ص ٦٢/ ٥٧٩٦

الرواية رقم ٢٣

أ/ متن الرواية:وعَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْعَبْدِيِّ عَنِ الْحُسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ مَعْمَرٍ (بن) عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: جَاءَنِي جَبْرَئِيلُ فَقَالَ لِي يَا أَحْمَدُ الْإِسْلَامُ عَشَرَةُ أَسْهُمٍ وقَدْ خَابَ مَنْ لَا سَهْمَ لَهُ فِيهَا أَوَّلُهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وهِيَ الْكَلِمَةُ والثَّانِيَةُ الصَّلَاةُ وهِيَ الطُّهْرُ والثَّالِثَةُ الزَّكَاةُ وهِيَ الْفِطْرَةُ والرَّابِعَةُ الصَّوْمُ وهُوَ الْجُنَّةُ والْخَامِسَةُ الْحَجُّ وهُوَ الشَّرِيعَةُ والسَّادِسَةُ الْجِهَادُ وهُوَ الْعِزُّ والسَّابِعَةُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وهُوَ الْوَفَاءُ والثَّامِنَةُ النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ وهُوَ الْحُجَّةُ والتَّاسِعَةُ الْجَمَاعَةُ وهِيَ الْأُلْفَةُ والْعَاشِرَةُ الطَّاعَةُ وهِيَ الْعِصْمَةُ.

ب/ رجال الرواية:

الشيخ الصدوق، علي بن حاتم ، أحمد بن علي العبدي ،الحسن بن إبراهيم الهاشمي ،إسحاق بن إبراهيم ، عبد الرزاق بن همام ، معمر بن قتادة ، أنس.

في هذه الرواية وقع السهو من النسّاخ في سندها، فان فيها معّمر (بن) قتادة والصحيح هو معمّر (عن) قتاده كما في كتاب(العلل) [١].

(١)علل الشرائع ، الشيخ الصدوق : ج ١، ص ٢٤٩ ، ح٥

و الحال أنه لا وجود لـ (معمّر بن قتادة).

علي بن حاتم: هو علي بن أبي سهل بن حاتم.

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: علي بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني أبو الحسن ثقة من أصحابنا في نفسه، يروي عن الضعفاء، سمع فأكثر [١].

وفي هذا الكلام للنجاشي فرّق بين الراوي والمروي بمعنى أن الراوي في نفسه ثقة فلا يضر في وثاقته إذا روى عن الضعفاء.

وقال عنه الشيخ الطوسي: ثقة له تصانيف [٢]، وفي الفهرست ترضى عنه، له كتب كثيرة جيدة معتمدة [٣].

التوثيقات العامة:

من مشايخ كامل الزيارات [٤].

اما أحمد بن علي العبدي والحسن بن إبراهيم الهاشمي وإسحاق بن إبراهيم، كلهم مجاهيل.

اما عبد الرزاق بن همام اليماني ـ الصنعاني ـ هو من أعلام الشيعة، وقد أسلم

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٦٣ / ٦٨٨

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٣٢ / ٦١٩٠

(٣)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٦٣ / ٤٢٥

(٤)كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٤٣١ ، ب٨٢ ،ح٦٦١

وتشيع على يده أشخاص، ولم يرد فيه توثيق. ويظهر من كلام النجاشي في ترجمة محمد بن ابي بكر همام بن سهيل ان الصنعاني انه لم ير مثله ولا نظير له في العصر [١].

وقال ابن حجر العسقلاني عنه: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير وكان يتشيع [٢].

وأما السيد الخوئي فقد ادّعى حسنة في معجم الرجال [٣]، ولا يخلو من وجه اشكال بل منع .

وأما معمّر، فهو مشترك بين عدّة رجال، ولكن يحتمل قوياً أنه معمر بن راشد البصري، بقرينة رواية (عبد الرزاق بن همام) عنه فقط، فقد أحصيت عدّة موارد روى عنه، وروى عن (معمّر) منفرداً قليلاً ، وبالنتيجة يورث الاطمئنان بان معمرا هو ابن راشد.

ولكن مع ذلك فان (معمر بن راشد) مجهول الحال، قال الطوسي: معمر بن راشد الصنعاني (البصري)، أبو عروة ، من أصحاب الصادق عليه السلام [٤].

وأما قتادة، فهو مشترك، لكن المراد منه هنا قتادة بن دعامة، بقرينة رواية انس، وهو عامي، فقيه أهل البصرة [٥] ، وكانت له محاورة مع امامنا الباقر عليه السلام.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٨٠ / ١٠٣٢

(٢)تقريب التهذيب ، ابن حجر : ج١ ، ص ٥٩٩ / ٤٠٧٨

(٣)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١١، ص ١٥ / ٦٥٠٤

(٤) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٠٧ / ٤٥٤٤

(٥)تقريب التهذيب ، ابن حجر : ج ٢، ص ٢٦ / ٥٥٣٥

وهذا نص المحاورة، فعن ابى حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ قَالَ: كُنْتُ جَالِساً فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ص إِذَا أَقْبَلَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ فَقَالَ مَنْ أَنْتَ يَا عَبْدَ اللهَّ قُلْتُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَقُلْتُ مَا حَاجَتُكَ فَقَالَ لِي أَ تَعْرِفُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ ع فَقُلْتُ نَعَمْ فَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ قَالَ هَيَّأْتُ لَهُ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً أَسْأَلُهُ عَنْهَا فَمَا كَانَ مِنْ حَقٍّ أَخَذْتُهُ ومَا كَانَ مِنْ بَاطِلٍ تَرَكْتُهُ قَالَ أَبُو حَمْزَةَ فَقُلْتُ لَهُ هَلْ تَعْرِفُ مَا بَيْنَ الْحَقِّ والْبَاطِلِ قَالَ نَعَمْ فَقُلْتُ لَهُ فَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ إِذَا كُنْتَ تَعْرِفُ مَا بَيْنَ الْحَقِّ والْبَاطِلِ فَقَالَ لِي يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ أَنْتُمْ قَوْمٌ مَا تُطَاقُونَ إِذَا رَأَيْتَ أَبَا جَعْفَرٍ ع فَأَخْبِرْنِي فَمَا انْقَطَعَ كَلَامِي مَعَهُ حَتَّى أَقْبَلَ أَبُو جَعْفَرٍ ع وحَوْلَهُ أَهْلُ خُرَاسَانَ وغَيْرُهُمْ يَسْأَلُونَهُ عَنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ فَمَضَى حَتَّى جَلَسَ مَجْلِسَهُ وجَلَسَ الرَّجُلُ قَرِيباً مِنْهُ قَالَ أَبُو حَمْزَةَ فَجَلَسْتُ حَيْثُ أَسْمَعُ الْكَلَامَ وحَوْلَهُ عَالَمٌ مِنَ النَّاسِ فَلَمَّا قَضَى حَوَائِجَهُمْ وانْصَرَفُوا الْتَفَتَ إِلَى الرَّجُلِ فَقَالَ لَهُ مَنْ أَنْتَ قَالَ أَنَا قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ الْبَصْرِيُّ فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ ع أَنْتَ فَقِيهُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ ع وَيْحَكَ يَا قَتَادَةُ إِنَّ اللهَّ جَلَّ وعَزَّ خَلَقَ خَلْقاً مِنْ خَلْقِهِ فَجَعَلَهُمْ حُجَجاً عَلَى خَلْقِهِ فَهُمْ أَوْتَادٌ فِي أَرْضِهِ قُوَّامٌ بِأَمْرِهِ نُجَبَاءُ فِي عِلْمِهِ اصْطَفَاهُمْ قَبْلَ خَلْقِهِ أَظِلَّةً عَنْ يَمِينِ عَرْشِهِ قَالَ فَسَكَتَ قَتَادَةُ طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ أَصْلَحَكَ اللهُ واللهَّ لَقَدْ جَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيِ الْفُقَهَاءِ وقُدَّامَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَمَا اضْطَرَبَ قَلْبِي قُدَّامَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا اضْطَرَبَ قُدَّامَكَ قَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام وَيْحَكَ أَ تَدْرِي أَيْنَ أَنْتَ أَنْتَ بَيْنَ يَدَيْ بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ ويُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهٰا بِالْغُدُوِّ والْآصٰالِ. رِجٰالٌ لٰا تُلْهِيهِمْ تِجٰارَةٌ ولٰا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِّ وإِقٰامِ الصَّلٰاةِ وإِيتٰاءِ الزَّكٰاةِ فَأَنْتَ ثَمَّ ونَحْنُ أُولَئِكَ فَقَالَ لَهُ قَتَادَةُ

صَدَقْتَ واللهَّ-جَعَلَنِيَ اللهُّ فِدَاكَ واللهَّ مَا هِيَ بُيُوتُ حِجَارَةٍ ولَا طِينٍ قَالَ قَتَادَةُ فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْجُبُنِّ قَالَ فَتَبَسَّمَ أَبُو جَعْفَرٍ ع ثُمَّ قَالَ رَجَعَتْ مَسَائِلُكَ إِلَى هَذَا قَالَ ضَلَّتْ عَلَيَّ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ فَقَالَ إِنَّهُ رُبَّمَا جُعِلَتْ فِيهِ إِنْفَحَةُ الْمَيِّتِ قَالَ لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ إِنَّ الْإِنْفَحَةَ لَيْسَ لَهَا عُرُوقٌ ولَا فِيهَا دَمٌ ولَا لَهَا عَظْمٌ إِنَّمَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ ودَمٍ ثُمَّ قَالَ وإِنَّمَا الْإِنْفَحَةُ بِمَنْزِلَةِ دَجَاجَةٍ مَيْتَةٍ أُخْرِجَتْ مِنْهَا بَيْضَةٌ فَهَلْ تُؤْكَلُ تِلْكَ الْبَيْضَةُ فَقَالَ قَتَادَةُ لَا ولَا آمُرُ بِأَكْلِهَا فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ ع ولِمَ فَقَالَ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَيْتَةِ قَالَ لَهُ فَإِنْ حُضِنَتْ تِلْكَ الْبَيْضَةُ فَخَرَجَتْ مِنْهَا دَجَاجَةٌ أَ تَأْكُلُهَا قَالَ نَعَمْ قَالَ فَمَا حَرَّمَ عَلَيْكَ الْبَيْضَةَ وحَلَّلَ لَكَ الدَّجَاجَةَ ثُمَّ قَالَ عليه السلام فَكَذَلِكَ الْإِنْفَحَةُ مِثْلُ الْبَيْضَةِ فَاشْتَرِ الْجُبُنَّ مِنْ أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَيْدِي الْمُصَلِّينَ ولَا تَسْأَلْ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَكَ مَنْ يُخْبِرُكَ عَنْهُ.[1].

وروى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ زَيْدٍ الشَّحَّامِ قَالَ: دَخَلَ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع وسَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَ ولَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ لَمَّا أَمَرَ اللهُّ نَبِيَّهُ أَنْ يَنْصِبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِلنَّاسِ وهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ فِي عَلِيٍ وإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ أَخَذَ رَسُولُ اللهَّ صلى الله عليه وآله بِيَدِ عَلِيٍّ عليه السلام بِغَدِيرِ خُمٍّ وقَالَ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ حَتَّى الْأَبَالِسَةُ التُّرَابَ عَلَى رُءُوسِهَا فَقَالَ لَهُمْ إِبْلِيسُ الْأَكْبَرُ لَعَنَهُ اللهُّ مَا لَكُمْ قَالُوا قَدْ عَقَدَ هَذَا الرَّجُلُ عُقْدَةً لَا يَحُلُّهَا إِنْسِيٌّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَقَالَ لَهُمْ إِبْلِيسُ كَلَّا الَّذِينَ حَوْلَهُ قَدْ وَعَدُونِي فِيهِ عِدَةً ولَنْ يُخْلِفُونِي فِيهَا فَأَنْزَلَ اللهُّ سُبْحَانَهُ هَذِهِ الْآيَةَ ولَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ

(١)الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٦، ص ٢٥٦ ،ح١

إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَعْنِي بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع وعَلَى ذُرِّيَّتِهِ الطَّيِّبِينَ.

فلم يرد شي في توثيقه.

وأما أنس، فهو إبن مالك، وهو كاتم الشهادة لامير المومنين في بيعة الغدير . وضربه بسبب ذلك البرص [١] وورد عن الإمام الصادق (عليه السلام) يقول: ثلاثة كانوا يكذبون على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أبو هريرة وأنس بن مالك، وامرأة [٢].

فالرواية ضعيفة لا يعتمد عليها.

(١) رجال الكشي : ج ١، ص ٢٤٦ ،ح٩٥

(٢)الخصال ، الشيخ الصدوق : ص ١٩٠ ، ح٢٦٣

الرواية رقم ٢٤

أ/ متن الرواية:وَ فِي الْخِصَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللهَّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وجَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ جَمِيعاً عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ إِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وحِجِّ الْبَيْتِ وصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ والْوَلَايَةِ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَجُعِلَ فِي أَرْبَعٍ مِنْهَا رُخْصَةٌ ولَمْ يُجْعَلْ فِي الْوَلَايَةِ رُخْصَةٌ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ومَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَجٌّ ومَنْ كَانَ مَرِيضاً صَلَّى قَاعِداً وأَفْطَرَ شَهْرَ رَمَضَانَ والْوَلَايَةُ صَحِيحاً كَانَ أَوْ مَرِيضاً أَوْ ذَا مَالٍ أَوْ لَا مَالَ لَهُ فَهِيَ لَازِمَةٌ.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الصدوق ، محمد بن الحسن، سعد بن عبد الله، أحمد بن عيسى، القاسم بن الحسن بن علي بن يقطين، ابن أبي نجران ،جعفر بن سليمان ، العلا بن زرين، أبو حمزة الثمالي).

وقد تقدم بعض رجال الرواية فلا نكرر.

اما محمد بن الحسن فهو ابن الوليد.

التوثيقات الخاصة:

قال عنه النجاشي: (أبو جعفر شيخ القميين ، وفقيههم ، ومتقدمهم ، ووجههم. ويقال: إنه نزيل قم ، وما كان أصله منها. ثقة ثقة ، عين ، مسكون إليه)[١].

وقال عنه الطوسي في رجاله: جليل القدر بصير بالفقه ، ثقة [٢].

وقال عنه في الفهرست: (جليل القدر عارف بالرجال موثوق به).

وهو احد مشايخ الشيخ الصدوق وقد ترضى عنه وقال عنه في الفقيه: (كل ما لم يصححه ذلك الشيخ قدس الله روحه ولم يحكم بصحته من الاخبار فهو عندنا متروك غير صحيح).

اما القاسم بن الحسن بن علي بن يقطين:

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: (القاسم بن الحسن بن علي بن يقطين بن موسى ، أبو محمد ، مولى بني أسد ، سكن قم. وما أظن له كتابا ينسب إليه إلا زيادة في كتاب التجمل والمروة للحسين بن سعيد. وكان ضعيفا على ما ذكره ابن الوليد) [٣].

وقال الشيخ الطوسي في رجاله، فقال: يرمى بالغلو [٤].

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٨٣ / ١٠٤٢

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٣٩ / ٦٢٧٣

(٣) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣١٦ / ٨٦٥

(٤) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٩٠ / ٥٧٤٥

وقال عنه أبن الغضائري: (حديثه نعرفه وننكره، ذكر القميّون أن في مذهبه ارتفاعاً، والأغلب عليه الخير) [١].

وذكر الكشي في اختيار معرفة الرجال: روايات في ذمه [٢].

وقال العلامة بعد نقل كلام ابن الغضائري: وهذا يعطي تعديله منه [٣].

و أما السيد الخوئي فقد استشكل باعتباره بأن كتاب الغضائري غير ثابت.

ولو سلمنا أنه ثابت فالعبارة لا تدل على التعديل بل ترى به الجرح غايته أن شره كان اقل من شر غيره)[٤].

ولكن يرد عليه:

١) إن الكتاب ثابت الصحة والنسبة كما ذكر في محلها، فالاشكال عليه اشكال مبنائي.

٢) ان العبارة فيها تعديل لقرينتين:

الأولى: أن عبارة (حديثه نعرفه وننكره) فيها دلالة على التوثيق بالنسبة إلى الراوي دون مروياته فلا نقبلها.

الثانية: ان جملة (الأغلب علية الخير) ليس فيها مقارنة مع الغير حتى يرى إن شره اقل من شر غيره بل المراد فيها أن الأغلب عند ابن الغضائري هو انه على خير

---

(١)رجال ابن الغضائري – أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي – ص ٨٧

(٢) رجال الكشي : ج ٢، ص ٨٠٤ ، ح٩٩٦ ، ص٨٣٠، ح ١٠٤٨

(٣)خلاصة الأقوال ، العلامة الحلي : ص ٣٨٩ / ٧

(٤)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١٥، ص ١٨/ ٩٥١٤

كما هو المتفاهم عرفا من العبارة.

الخلاصة: الظاهر ان التضعيف في حقه كان من باب الغلو فيمكن القول بوثاقة الراوي في نفسه دون المروي فيكون في نفسه حسن لأنه أمامي فنأخذ به دون مروياته، وفرق بين الرواي والمروي.

اما ابن أبي نجران: فاسمه عبد الرحمن بن أبي نجران:

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: (التميمي مولى كوفي أبو الفضل روى عن الرضا وكان ثقة ثقة، معتمداً على ما يرويه، له كتب كثيرة)[١].وقال الطوسي : (له كتب).

التوثيقات العامة:

١ـ ورد في أسانيد نوادر الحكمة [٢]

٢ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [٣]

٣ـ ورد في أسانيد كامل الزيارات [٤].

وأما جعفر بن سليمان، فهو مشترك بين ثلاثة رجال.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٣٥ / ٦٢٢

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٢٩١،ح٨٤٩

(٣)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج٢ ، ص ٧٨

(٤)كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٤٢ ،ب٢،ح٧و٨و٩

الأول ـ جعفر بن سليمان:

من اصحاب الإمام الكاظم(عليه السلام) ولم يرد فيه توثيق خاص.

الثاني: جعفر بن سليمان الضبعي:

من أصحاب الإمام الكاظم(عليه السلام).ووثقه الطوسي في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام: جعفر بن سليمان الضبعي البصري ، ثقة [١].

الثالث: جعفر بن سليمان القمي:

قال النجاشي فيه: (أبو محمد ثقة من أصحابنا القميين، له كتاب ثواب الأعمال [٢].

وهذا الأخير خارج من محل الكلام باعتبار أن طبقته غير طبقة الرواة هنا، فيدور الأمر بين الأول والثاني أي بين غير الثقة والثقة ،وبالنتيجة نحكم بعدم الوثاقة عند الإطلاق الا ان ناتي بقرينة تعين او ترجح احدهما.

اما العلاء بن رزين القلّاء فقد:

قال عنه الشيخ النجاشي: (صحب محمد بن مسلم وتفقه عليه وكان ثقة وجهاً)[٣].

والشيخ في الفهرست، فقال: (ثقة جليل القدر، له كتاب)

---

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ١٧٦ / ٢٠٨١

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٢١ / ٣١٢

(٣) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٩٨ / ٨١١

التوثيقات العامة:

١ـ ورد في أسانيد نوادر الحكمة [١].

٢ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [٢].

٣ـ روى عنه المشايخ الثقات [٣].

فالرواية تامة السند الا من جهة ابن يقطين فاذا تم تمت، كما يمكن اعتماد الرواية لانها نظيرة الحديث العاشر المار الذكر مع الاختلاف في ذيل الرواية فقط.

(١)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١٠ ، ص ٢٧٩،ح١٠٩١

(٢)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢، ص ١٣٥

(٣) ابن محبوب ، كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٢٠١،ب٣٢،ح٢٨٥،يونس ـ علل الشرائع ، الشيخ الصدوق : ج ٢، ص ٤٧٧،ح٢،صفوان ـ تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٦٤،ح١٧٨،البزنطي ـ تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢ ، ص ١٦،ح٤٢،ابن ابي عمير ـ تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٥ ،ص ٢٣٨،ح٨٠٣

الرواية رقم ٢٥

أ/ متن الرواية: وعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْبُنْدَارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ الْحِمَّادِيِّ عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْحِمْصِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ ومُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي ولَا أُمَّةَ بَعْدَكُمْ أَلَا فَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وصَلُّوا خَمْسَكُمْ وصُومُوا شَهْرَكُمْ وحُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ وأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ طِيبَةً بِهَا نُفُوسُكُمْ وأَطِيعُوا وُلَاةَ أَمْرِكُمْ تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الصدوق، محمد بن جعفر البندار، محمد بن جمهور الحمادي، صالح بن محمد البغدادي، عمرو بن عثمان الحمصي ، إسماعيل بن عياش، شرحبيل بن مسلم ، محمد بن زياد، أبو أمامة).

محمد بن جعفر البندار الشافعي الفرغاني:

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق خاص بين الرجاليين.

التوثيقات العامة:

هو من مشايخ الصدوق (ره) روى عنه في كتاب (الخصال) أكثر من ٢٠ مورداً، وقال في بعضها: حدثنا أبو أحمد بن جعفر البندار الفرغاني [١] ، وفي بعضها الآخر: حدثنا..... الشافعي الفرغاني [٢] ، وثالثة: الفقيه الفرغانى [٣] ورابعة: الفقيه بفرغانه [٤]

و لم يرد في روايات الكتب الأربعة، وفي الوسائل ورد في (١٢) موردا.

و الّاظهر انه من العامة الشافعية..وثقه الخطيب البغدادي في تأريخ مدينة بغداد [٥]، ولا توثيق له عندنا.

محمد بن جمهور الحمادي:

التوثيقات الخاصة:

هو مجهول الحال ذكره في الخصال في(١٥) مورد.

(١)الخصال ، الشيخ الصدوق : ص ٢٨،ح١٠١

(٢)الخصال ، الشيخ الصدوق : ص ٥٢،ح٦٤

(٣)الخصال ، الشيخ الصدوق : ص ١٧٧،ح٢٣٦

(٤)الخصال ، الشيخ الصدوق : ص ٥٤٧،ح٢٨

(٥)تاريخ بغداد ،الخطيب البغدادي : ج ٢، ص ١٤٩

صالح بن محمد البغدادي:

التوثيقات الخاصة:

هو مجهول ايضا ولعلّه من العامة، ورد في الخصال (٦) مرات.

وأما عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير الحمصي:

فهو عامي أيضاً وثقة أبن حجر [١].

وأما اسماعيل بن عياش الحمصي:

عامي أيضاً ذكره الطوسي في أصحاب الصادق (عليه السلام). [٢] ، وثقه العامة [٣].

واما شرحبيل بن مسلم الخولاني:

فهو من العامة أيضاً، وثقّه أبن حنبل صريحا: عن عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول سمعت أبي يقول شرحبيل بن مسلم من ثقات الشاميين [٤] نعم، قيل أنه يذكر فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) ولم أجد ذلك حسب تتبعي في كتبنا صلى الله عليه وآله ورد في كتاب الكافي مرة واحدة [٥] والتهذيب كذلك [٦] وعندنا مجهول.

---

(١)تهذيب التهذيب ، ابن حجر :ج ٨ ،ص ٦٦/ ١١١، وتقريب التهذيب : ج ١ ،ص ٧٤٠/ ٥٠٨٩

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ١٥٩/ ١٧٨٧

(٣)تقريب التهذيب ، ابن حجر : ج ١، ص ٩٨/ ٤٧٤

(٤)مسند الشاميين ، الطبراني : ج ١، ص ٣٠٨،ح٥٣٩

(٥)الكافي ،الشيخ الكليني : ج ٦، ص ٢٢،ح١

(٦)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٧ ،ص ٤٣٩،ح١٧٥٥

ـ **وأما أبو امامة** ـ صديً بن عجلان الباهلي ـ وهو من الصحابة المعمرين والذي يروي عنه شرحبيل وله روايات في الدفاع عن أمير المؤمنين(عليه السلام) وروى فضائله [١] وحديث الغدير [٢] وكان له موقف سلبي مع معاوية حينما استدعاه ولم يأت إليه [٣] وبالنتيجة لا يبعد حسنه واعتباره.

فالرواية ضعيفة سنداً لوجود عدّة مجاهيل فيها، نعم مضامينها موفقه لمضامين روائية أخرى فقد يقال بالوثوق بصدورها اذا تمت القرائن على ذلك.

(١)الأمالي ، الشيخ الطوسي : ص ٦١٢،ح١٢٦٥، الروضة في فضائل أمير المؤمنين (ع) ، شاذان بن جبرئيل القمي ابن شاذان : ص ١٢٢

(٢)الغدير ، الشيخ الأميني : ج ١، ص ٤٥، الرقم ٥٧

(٣) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٨٩/ ٩١١

الرواية رقم ٢٦

أ/ متن الرواية: وعَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: الْمُحَمَّدِيَّةُ السَّمْحَةُ إِقَامُ الصَّلَاةِ وإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وحِجُّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ والطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ وأَدَاءُ حُقُوقِ الْمُؤْمِنِ.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الصدوق (ره)، والد الصدوق، محمد بن يحيى، محمد بن أحمد، سهل بن زياد، محمد بن سنان، المفضل بن عمر، يونس بن ظبيان).

مر الكلام في بعض رجال الرواية وبقي منهم جماعة:

اما محمد بن أحمد: وهو ابن يحيى الاشعري القمي المعروف.

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: (محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري القمي أبو جعفر ، كان ثقة في الحديث. إلا أن أصحابنا قالوا: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل ولا يبالي عمن أخذ وما عليه في نفسه مطعن في

شيء) [١].

وأما الشيخ في الفهرست فقال عنه: (جليل القدر، كثير الرواية، له كتاب نوادر الحكمة وهو يشتمل على كتب) [٢].

فلا إشكال في وثاقته.

محمد بن سنان:

التوثيقات الخاصة: وقع موردا للخلاف.

المشهور بين المتقدمين والمتأخرين [٣] ضعفه واختاره السيد الخوئي وغيره من المعاصرين.وذهب بعض الاعلام الى التوقف به كالعلامة ﷺ وغيره.

وذهب بعض ثالث الى توثيقه كالسيد ابن طاووس وصاحب المختلف والوجيزة والوسائل والشيخ الوحيد البهبهاني، ووثقه جمع من المعاصرين كالشيخ الداوري فذهب إلى التفصيل أولا ثم ذهب إلى وثاقته مطلقاَ [٤] ، ووثقه استاذنا

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٤٨ / ٩٣٩

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٢٢١ / ٦٢٢.

(٣)مستطرفات السرائر « باب النوادر » ابن إدريس الحلي : ص ٢٧١ ، الرسائل التسع ، المحقق الحلي : ص ١٢٩، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ، الشهيد الثاني : ج ٥ ، ص ١٦٠، مجمع الفائدة ، المحقق الأردبيلي : ج ٢، ص ٦٠، مدارك الأحكام ، السيد محمد العاملي : ج ١، ص ٢٤٧ ، الحبل المتين ، الشيخ البهائي العاملي : ص ٨٧.

(٤) أصول علم الرجال ج٢.

الشيخ السند توثيقا صريحاً [١] في رجاله.

والظاهر وفاقا لجمع من المعاصرين القول بوثاقته وما ورد فيه من طعن محمول على بعض المحامل كما ثبت في محله.

المفضّل بن عمر الجعفي:

التوثيقات الخاصة:

١ـ قال النجاشي: (أبو عبد الله وقيل أبو محمد ، الجعفي ، كوفي ، فاسد المذهب ، مضطرب الرواية ، لا يعبأ به. وقيل إنه كان خطابيا. وقد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها [٢]

٢ـ قال ابن الغضائري: (ضعيف ، متهافت ، مرتفع القول ، خطابي)[٣].

٣ـ روى الكشي روايات في ذمه والبراءة منه [٤].

التوثيقات العامة:

١ـ ورد في تفسير القمي في كلا القسمين [٥].

٢ـ ما ذكره بسطام في كتاب طب الأئمة: (كان باباً للإمام الصادق(عليه السلام) [١])

---

(١) بحوث في علم الرجال ج١.

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤١٦ / ١١١٢

(٣)رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٨٧ / ١١٧

(٤) رجال الكشي : ج ٢، ص ٦١٢ ،ح٥٨١

(٥)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج١، ص ٢٨ ، وج ٢، ص ٢٥٣

ولكن لا طريق لنا له.

٣ـ عدّه الشيخ المفيد في الإرشاد أنه من شيوخ أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) وخاصته وبطانته وثقاته ومن الفقهاء الصالحين. [٢].

٤ـ وردت في حقه ومدحه روايات كثيرة منها صحيحة السند نقلها الكشي[٣].

٥ ـ عد ابن شهرآشوب المفضل بن عمر الجعفي من خواص أصحاب الصادق (عليه السلام) [٤]

٦ـ روى عنه بعض الأجلاء مثل أبن أبي عمير [٥]، وعثمان بن عيسى ونحوهما[٦].

٧ـ ورد في أسانيد (نوادر الحكمة) [٧]

التحقيق أن يقال: أن كلام النجاشي كان في ذم مذهبه وعقيدته خصوصاً في اعتقاد الأئمة (عليهم السلام) لا في وثاقة نفسه، وجملة (مرتفع القول خطّابي)اشارة إلى هذه المسالة.

---

(١)طب الأئمة (عليهم السلام) ،عبد الله وحسين بن سابور الزيات (ابني بسطام النيسابوري) : ص ١١٦

(٢)الإرشاد ، الشيخ المفيد : ج ٢، ص ٢١٦

(٣) رجال الكشي : ج ٢ ، ص ٦١٢، ح٥٨٣،٥٨٢

(٤)مناقب آل أبي طالب ، ابن شهر آشوب : ج ٣، ص ٤٠٠

(٥)التوحيد ، الشيخ الصدوق : ص ٨٠،ح٣٦ ، الأمالي ، الشيخ الطوسي : ص ٢٠٥،ح٣٥١

(٦)الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٢ ، ص ١٦٥،ح١، ثواب الأعمال ، الشيخ الصدوق : ص ٢٥٧

(٧)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٥، ص ٤٤٠،ح١٥٣٠

ومن خلال الجمع بين الذم والمدح له كما ورد في روايات الكشي ، نقول بوثاقته في نفسه وان كان له ارتفاع في مروياته ويؤيد ذلك بكلام الشيخ المفيد المتقدم الدال على مدحه واعتباره في نفسه.

وأما كلام ابن الغضائري فلا ينهض أمام الروايات المادحة التي بلغت (٢٦) رواية بعضها صحيحة السند.

النتيجة: الطعن في حديثه ومذهبه دون وثاقة شخصه وإن صّرح ابن الغضائري بضعفه وبالنتيجة تكون مروياته موثقة وهو ثقة في نفسه.

نتيجة الرواية:

هذه الرواية غير تامة سندا لوجود يونس بن ظبيان وسهل بن زياد.

الرواية رقم ٢٧

أ/ متن الرواية: وعَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَنِ الْقَطَّانِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهَّ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ تَمِيمِ بْنِ بُهْلُولٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهَّ ع قَالَ: واللهَّ مَا كَلَّفَ اللهُّ الْعِبَادَ إِلَّا دُونَ مَا يُطِيقُونَ إِنَّمَا كَلَّفَهُمْ فِي الْيَوْمِ واللَّيْلَةِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ وكَلَّفَهُمْ فِي كُلِّ أَلْفِ دِرْهَمٍ خَمْسَةً وعِشْرِينَ دِرْهَماً وكَلَّفَهُمْ فِي السَّنَةِ صِيَامَ ثَلَاثِينَ يَوْماً وكَلَّفَهُمْ حَجَّةً وَاحِدَةً وهُمْ يُطِيقُونَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

ب/ رجال الرواية:

(الشيخ الصدوق، أحمد بن الحسن القطان ، أحمد بن يحيى بن زكريا، بكر بن عبد الله بن حبيب، تميم بن بهلول ، أبو معاوية، إسماعيل بن مهران...).

ـ يقع الكلام في بعض رواة السند...

أحمد بن الحسن القطان:

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق خاص.

التوثيقات العامة:

ـ من مشايخ الصدوق(ره) روى عنه في الخصال كثيراً [١]

وقال في معاني الاخبار: حدثنا أحمد بن الحسن القطان العدل [٢] وقال في الامالي: وحدثنا بهذا الحديث شيخ لأهل الحديث يقال له أحمد بن الحسن القطان المعروف بأبي علي بن عبد ربه العدل [٣].

وقع الكلام أن (كلمة العدل) هل هي لقب أو صفة مدح ؟

ج:الاظهر أنها لقب وليس صفة مدح.

وفي كمال الدين قال: حدثنا به أحمد بن الحسن القطان المعروف بأبي علي بن عبد ربه الرازي وهو شيخ كبير لأصحاب الحديث [٤].

ـ الظاهر أنه عامي، نعم بناءً على كبرى الترحم الترضي عنه، يمكن حسنه.

ـ وأما كونه من مشايخ الصدوق فهو من الثقات فلابد من تحقيق هذا الموضوع أيضاً كما سياتي بيانه في كتاب روح الرجال.

أحمد بن يحيى بن زكريا (القطان أبو العباس):

---

(١) حوالي اربعين موردا فارجع اليها .

(٢)معاني الأخبار ، الشيخ الصدوق : ص ١٢٠،ح١.

(٣)الأمالي ، الشيخ الصدوق : ص ٦٦٠ ، ح٨٩٥.

(٤)كمال الدين وتمام النعمة ، الشيخ الصدوق : ص ٦٧.

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق فهو مجهول نعم ذكره الشيخ الصدوق في عدّة كتب.

منها: (العلل)ـــ ولم يترحم عليه أبداً. [١]

ومنها: (الفقيه) ـــ ولم يترحم عليه أبداً [٢]

وكذلك روى عنه الشيخ في التهذيب [٣]

بكر بن عبد الله بن حبيب (المزني)

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: يعرف وينكر ، يسكن الري. له كتاب نوادر [٤]

التوثيقات العامة:

نعم، روى روايات عالية المضامين والشأن في أهل البيت(عليهم السلام) في الخصال [٥] والعلل [٦] والعيون [٧]، وبالتالي لا أقل من القول بحسنه بعد عدم يثبت الضعف فيه، خصوصاً إذا قلنا أن عبارة يعرف وينكر لا تدل على ضعفه بل على ضعف مروياته.

---

(١)علل الشرائع ،الشيخ الصدوق : ج ١ ، ص١٣٠،ح١،ص١٥٦،ص١٥٩،ص١٦١،ص١٧٦.

(٢)من لا يحضره الفقيه ، الشيخ الصدوق : ج ٢، ص ٢٣٨،ح٢٢٩٢.

(٣) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٤٦٩،ح١٥٤٠

(٤) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٠٩/ ٢٧٧

(٥) الخصال ، الشيخ الصدوق : ص ٣٦٢ ، ح٥٢

(٦) علل الشرائع ، الشيخ الصدوق : ج ١، ص ١٥٦،ح

(٧) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ، الشيخ الصدوق : ج ١، ص ٦٦،ح٣١

تميم بن بهلول:

التوثيقات الخاصة:

فلم يرد فيه شيء، له رواية واحدة في الفقيه [١]

أبو معاوية:

فالظاهر انه محمد بن حازم الضرير ولذلك روى عنه بهلول، وثقّه الذهبي في (ميزان الاعتدال) [٢] ونقل أنه كان يتشيع وعن الحاكم النيسابوري: احفظ أصحاب الأعمش [٣] إذن ليس هناك ما يدل على توثيقه.

الخلاصة: الرواية ضعيفة سنداً.

(١) من لا يحضره الفقيه ، الشيخ الصدوق : ج ٢، ص ٢٣٨،ح٢٢٩٢

(٢)ميزان الاعتدال ، الذهبي : ج ٣ ،ص ٥٣٣ / ٧٤٦٦

(٣)المستدرك ، الحاكم النيسابوري : ج ١، ص ٣٥٠

الرواية رقم ٢٨

أ/ متن الرواية: وفِي كِتَابِ صِفَاتِ الشِّيعَةِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللهِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع يَقُولُ مَنْ عَادَى شِيعَتَنَا فَقَدْ عَادَانَا إِلَى أَنْ قَالَ شِيعَتُنَا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ* وَيَحُجُّونَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ وَيَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَيُوَالُونَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيَبْرَءُونَ مِنْ أَعْدَائِنَا أُولَئِكَ أَهْلُ الْإِيمَانِ وَالتُّقَى و(الْأَمَانَةِ)[1] مَنْ رَدَّ عَلَيْهِمْ فَقَدْ رَدَّ عَلَى اللهِّ وَمَنْ طَعَنَ عَلَيْهِمْ فَقَدْ طَعَنَ عَلَى اللهِّ الْحَدِيثَ.

ب/ رجال الرواية:

الشيخ الصدوق(ره) ، أبوه، عبد الله بن جعفر، أحمد بن محمد، ابن أبي نجران....

رجال بعضها تقدم..

عبد الله بن جعفر (الحميري) صاحب قرب الإسناد، وهو أبو العباس القمي.

التوثيقات الخاصة:

---

(١) في المصدر: وأهل الورع والتقوى.

قال النجاشي: شيخ القمّيين ووجههم [١]

و أما الشيخ الطوسي في رجاله: فقد قال ثقة من أصحاب العسكري(عليه السلام) [٢]

وفي الفهرست ثقة، له كتب... [٣].

التوثيقات العامة:

ـ روى عنه أكثر المشايخ، له عدّة مكاتبات ورسائل مع الأئمة(عليهم السلام) [٤]

ـ ورد في نوادر الحكمة [٥] الرواية تامة سنداً.

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢١٩ / ٥٧٣

(٢)رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٠٠ / ٥٨٥٧

(٣)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٦٧ / ٤٣٩

(٤)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢، ص ٣٦٢ ،ح١٥٠٠، ج ٦ ص ١٤٨،٧٥

(٥)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٧ ، ص ٣٢١ ،ح١٣٢٤

الرواية رقم ٢٩

أ/ متن الرواية: وفِي الْمَجَالِسِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنِ السَّعْدَآبَادِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهَّ الْبَرْقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ عَنِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ دَعَائِمَ عَلَى الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والصَّوْمِ والْحَجِّ ووَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ والْأَئِمَّةِ مِنْ وُلْدِهِ عليهم السلام.

ب/ رجال الرواية:

الشيخ الصدوق ، محمد بن موسى بن المتوكل ، السعد آبادي ، احمد بن أبي عبد الله البرقي ، أبوه ، محمد بن سنان ، المفضل بن عمر...

تقدم سندها والكلام يبقى في ابن سنان المتقدم المستظهر وثاقته.

الرواية رقم ٣٠

أ/ متن الرواية: الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى عَلِيٍّ ع أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّ أَفْضَلَ مَا يَتَوَسَّلُ بِهِ الْمُتَوَسِّلُونَ إِلَى اللَّهِ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ والْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وكَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ فَإِنَّهَا الْفِطْرَةُ وإِقَامُ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا الْمِلَّةُ وإِيتَاءُ الزَّكَاةِ فَإِنَّهَا مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ وصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ جُنَّةٌ مِنْ عَذَابِهِ وحِجُّ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ مَنْفَاةٌ لِلْفَقْرِ ومَدْحَضَةٌ[1] لِلذَّنْبِ الْحَدِيثَ.

وَرَوَاهُ الصَّدُوقُ مُرْسَلًا[2] ورَوَاهُ فِي الْعِلَلِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْزِيَارَ عَنْ أَخِيهِ عَلِيٍّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى مِثْلَهُ.

ب/ رجال الرواية:

الطريق الأول: الحسين بن سعيد ، حماد بن عيسى، إبراهيم بن عمر اليماني...

---

(١) الدحض: الدفع(لسان العرب ٧- ١٤٨).

(٢) الفقيه ١- ٢٠٥- ٦١٣.

إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني

التوثيقات الخاصة:

ـ قال النجاشي: شيخ من أصحابنا ثقة [١].

ـ قال الطوسي: له أصل روى عنه: ابن نهيك والقاسم بن إسماعيل القرشي [٢].

التوثيقات العامة:

ـ رود في تفسير القمي [٣].

ـ روى عنه المشايخ الثقات [٤].

ـ ولكن الطريق مرفوع حيث رفع الحديث إلى علي(عليه السلام).

ـ وأما الطريق الثاني فهو من مراسيل الصدوق (ره) وتقدم الكلام فيه.

ـ الطريق الثالث: رجال الرواية: الشيخ الصدوق(ره) في (العلّل)، أبوه، سعد بن عبد الله، إبراهيم بن مهزيار، أخوه(علي)، حماد بن عيسى....

ـ يقع الكلام في بعض رجال السند..

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٠ / ٢٦

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٤٣ / ٢٠ ، رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ١٢٣/ ١٢٣٥

(٣)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ، ص ٣٠٨ ،ج٢،ص٢٣

(٤) حماد ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١، ص ٦٢ ، ح١، ابن ابي عمير ـ الكافي ،الشيخ الكليني : ج ٤ ، ص ١٦٨، ح٣، أبان ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٥ ، ص ١٤٣،ح١٠

إبراهيم بن مهزيار: هو أخو علي بن مهزيار.

التوثيقات الخاصة:

فقد ذكر النجاشي: له كتاب البشارات والطوسي كذلك [١].

التوثيقات العامة:

ـ ورد في أسانيد نوادر الحكمة [٢] وهو كافٍ في التوثيق

ورد في أسانيد تفسير القمي القسم الاول [٣].

إذن إبراهيم بن مهزيار ثقة.

علي بن مهزيار:

التوثيقات الخاصة:

فهو ثقة كما عن النجاشي [٤] والطوسي في كتابيه [٥]

ورد في أسانيد نوادر الحكمة [٦]

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٦/ ١٧، رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٨٣ / ٥٦٣٩

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢ ، ص ٢٣٤ ، ح٩٢٣

(٣)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ، ص ٢٨٨

(٤) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٥٣ / ٦٦٤

(٥) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٦٠ / ٥٣٣٦، ص٣٨٨/ ٥٧٠٦ ، الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٥٢/ ٣٧٩

(٦)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢، ص ٢٠٦ ، ح٨٠٨

ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [١]

ـ عدّة الشيخ الطوسي في الغيبة من السفراء المحمودين [٢].

ـ ولكن الطريق محل إشكال أيضاً لرفعه.

(١)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١، ص ٢٨٨

(٢)الغيبة ، الشيخ الطوسي : ص ٣٤٩

الرواية رقم ٣١

أ/ متن الرواية: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطُّوسِيُّ فِي مَجَالِسِهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُولَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسِ دَعَائِمَ إِقَامِ الصَّلَاةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وحِجِّ بَيْتِ اللهِّ الْحَرَامِ والْوَلَايَةِ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ.

وَ رَوَاهُ الطَّبَرِيُّ فِي بِشَارَةِ الْمُصْطَفَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطُّوسِي مِثْلَهُ.

ب/ رجال الرواية:

الحسن بن محمد بن الحسن(الطوسي) ،أبوه، الشيخ المفيد، جعفر بن محمد بن قولويه ، أبوه ، سعد بن عبد الله ، أحمد بن محمد بن عيسى ،الحسن بن محبوب ، أبو حمزة الثمالي.

اما ابن الشيخ الطوسي ـ الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي فقد:

وثقّة الشيخ (منتجب الدين) في الفهرست قال: فقيه ثقة عين [1] وكذلك الحر

(١) فهرست منتجب الدين ، منتجب الدين بن بابويه : ص ٤٦ / ٧١

العاملي قال عنه: ثقة له كتب [١] وكذلك السيد الخوئي قال: ثقة [٢].

أما أبوه(محمد بن الحسن الطوسي) فهو أشهر من أن يوثق.

محمد بن محمد بن النعمان (الشيخ المفيد).

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: شيخنا وأستاذنا (رض)فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام الرواية والثقة والعلم [٣]

وأما الشيخ في الفهرست فقد بالغ في مدحه حيث قال: المعروف بابن المعلم ، من جملة متكلمي الإمامية ، انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته ، وكان مقدما في العلم وصناعة الكلام ، وكان فقيها متقدما فيه ، حسن الخاطر ، دقيق الفطنة ، حاضر الجواب [٤]

و في رجاله: جليل ثقة في من لم يرو عن الأئمة (عليهم السلام) [٥]

جعفر بن محمد بن قولويه، (صاحب كامل الزيارات)

---

(١) أمل الآمل ، الحر العاملي : ج ٢، ص ٧٦ / ٢٠٨

(٢) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ٦، ص ١٢٣ / ٣١٠٣

(٣) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٩٩ / ١٠٦٧

(٤)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٢٣٨ / ٧١١

(٥) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٤٩ / ٦٣٧٥

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: من ثقات أصحابنا واجلّائهم في الحديث والفقه [١]

قال الشيخ في الفهرست: ثقة، له تصانيف كثيرة [٢]

و كذلك وثقة الشيخ المفيد أيضاً [٣]

والده محمد بن قولويه: فقد روى عنه ابنه في (كامل الزيارات) مباشرة وهو لا يروي إلّا عن ثقة ، فيكون ثقة.

وأما بقية السند فقد تقدم الكلام عنهم.

إذن الطريق تام بلا إشكال.

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٢٣ / ٣١٨

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٩١ / ١٤١

(٣)خلاصة الإيجاز ، الشيخ المفيد : ص ٤٠،ب٢، فضل المتعة

الرواية رقم ٣٢

أ/ متن الرواية: وعَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُفِيدِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى عَشَرَةِ أَسْهُمٍ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وهِيَ الْمِلَّةُ والصَّلَاةِ وهِيَ الْفَرِيضَةُ والصَّوْمِ وهُوَ الْجُنَّةُ والزَّكَاةِ وهِيَ الْمُطَهِّرَةُ والْحَجِّ وهُوَ الشَّرِيعَةُ والْجِهَادِ وهُوَ الْعِزُّ والْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وهُوَ الْوَفَاءُ والنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وهُوَ الْحُجَّةُ والْجَمَاعَةِ وهِيَ الْأُلْفَةُ والْعِصْمَةِ وهِيَ الطَّاعَةُ.

وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الْخِصَالِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ مِثْلَهُ(١) ورَوَاهُ فِي الْعِلَلِ كَمَا مَرَّ.

ب/ رجال الرواية:

الطريق الأول: ابن الطوسي، أبوه، الشيخ المفيد، أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، أبوه، محمد بن الحسن الصفار، أحمد بن محمد بن عيسى ،محمد بن أبي

(١) الخصال ٤٤٧ – ٤٧.

عمير ، عبد الله بن بكير ، زرارة بن أعين.

تقدم الكلام في السند إلّا اثنين:

أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وله عنوان آخر(محمد بن الحسن) (احمد بن محمد بن الحسن، أبو الحسن)

التوثيقات الخاصة:

هو محل كلام بين الإعلام فلم يرد فيه توثيق ولا طعن في كتب الرجال، بالرغم من شهرته وشيوعه ولهذا استغرب السيد الخوئي من ذلك [١]

نعم، هو من مشايخ (المفيد) حيث روى عنه كثيراً، وكذلك روى عنه (ابن عبدون) والحسين بن عبد الله الغضائري وهما شيخا النجاشي.

ذهب بعض المتأخرين إلى توثيقه بالصراحة.

١) الشهيد الثاني: في (الرعاية في علم الدراية) وصاحب المعالم الشيخ حسن أيضاً.

٢) المجلسي: في (الوجيزة) أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد هو من مشايخ الشيخ المفيد – رحمه الله.

٣) البهائي في حاشية الحبل المتين.

٤) ابن طاووس في فرج الهموم [٢]

---

(١)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ٣، ص ٤٤ / ٨٤٧

(٢)فرج المهموم ، السيد ابن طاووس : ص ١٣٩

ولكن هذه التوثيقات متأخرة [١]

وقيل يمكن توثيقه من باب أنه من المعاريف ـ معروف ـ كثير الرواية حتى قال بعضهم ، وهو الميرزا محمد الاسترابآدي في (الوسيط) لم أر الآن ولم أسمع من أحد يتأمل في توثيق هذا الرجل. ولكن السيد الخوئي(ره) حكم بعدم وثاقته [٢]

أقول: يمكن القول بوثاقته لعدّة قرائن:

(التوثيقات العامة):

١) من الرواة الذين اعتمد الشيخ المفيد في روايته عليه، بل أكثرها وكذلك الشيخ الطوسي روى عنه كثيراً في (التهذيب).

٢) أن نقل التوثيق من قبل اكابر المحققين المتأخرين في علم الرجال كما عرفت يفيد الاطمئنان بحسن الرجل على الأقل وخصوصاً بعدم ورود طعن فيه من قبل المتقدمين والمتأخرين

ويؤيد ذلك أن العلامة الحلي وصف الأحاديث التي هو في طريقها بالصحة.

إذن، فالرجل لا إشكال في جلالته ومعرفته ولذلك تستطيع ان تفسر كلام ـ الميرداماد ـ من قوله: أن أمرهم أجل من افتقار إلى تزكية مزكٍّ وتوثيق موثق [٣]

---

(١)معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ٣ ، ص ٤٤ / ٨٤٧

(٢) المصدر نفسه

(٣) الرواشح السماوية ، المحقق الداماد : الراشحة الثالثة والثلاثون ص ١٧١

ولذلك مال هو والسيد بحر العلوم إلى توثيقه [1]

فائدة جانبية:

هناك أجلاء من الرواة المعروفين، ولكن أصحاب الجرح والتعديل لم يذكروهم في كتبهم، من هؤلاء.

ـ أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ــ صاحب هذا البحث.

ـ أحمد بن محمد يحيى العطار ـــ من مشايخ الصدوق.

ـ الحسين بن الحسن بن أبان ـــ من مشايخ بن الوليد.

ـ أبو الحسين (علي بن أبي جيد) ـــ من مشايخ النجاشي والطوسي.

ـ إبراهيم بن هاشم.

هؤلاء رغم جلالتهم وشهرتهم لم يتعرض إصحاب الرجال إليهم

فإذن استغراب السيد الخوئي في محله، وبالنتيجة عدم استيعاب هؤلاء راجع لأمرين

إما لشهرة ومعرفة هؤلاء فلا داعي للتعرض إليهم، وإما الغفلة عنهم ولكن هذا بعيد. فالمتعين هو الأول وهو (الاشتهار والمعرفة).

عبد الله بن بكير:

التوثيقات الخاصة: لا إشكال في وثاقته، نعم هو فطحي.

---

(١) الفوائد الرجالية ، السيد مهدى بحر العلوم : ج ٢، ص ١٥ وص١٦

قال الشيخ الطوسي في الفهرست: فطحي المذهب الا انه ثقة [١]

وقال الكشي: عبد الله بن بكر ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم واقروا لهم بالفقه [٢].

التوثيقات العامة:

ـ رود في أسانيد نوادر الحكمة [٣]

ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [٤]

ـ روى عنه المشايخ الثقات [٥]

ـ أبو غالب الزراري في رسالته، كان فقيهاً كثير الحديث [٦]

هذا كله في الطريق الأول.

الطريق الثاني: الشيخ الصدوق في (الخصال) ابوه، محمد بن يحيى، محمد بن أحمد ، إبراهيم بن إسحاق ، محمد بن خالد البرقي، محمد بن أبي عمير تقدم رجال

---

(١)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٧٣ / ٤٦٢

(٢) رجال الكشي : ج ٢، ص ٦٧٣ ، ح٧٠٥

(٣)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٤٩ ،ح١٤١

(٤)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ٢، ص ٧٤

(٥) جعفر بن بشيرـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٢، ص ٥٢٤ ،ح٩، البزنطي ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٤، ص ١٨٤،ح٢،ابن أبي عميرـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٥، ص ٤٥٦ ،ح١،صفوان ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٦، ص ٢٥،ح٦

(٦)رسالة في آل أعين ، أبو غالب الزراري : ص ٦

السند ما عدا إبراهيم بن إسحاق.

إبراهيم بن إسحاق:

التوثيقات الخاصة: فهو مشترك بين ستة رجال:

١) إبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي.

٢) إبراهيم بن إسحاق الأزدي

٣) إبراهيم بن إسحاق ابن ازور.

٤) إبراهيم بن إسحاق الحارثي.

٥) إبراهيم بن إسحاق الخدري.

٦) إبراهيم بن إسحاق المدائني.

أما الأول، فقد صرّح النجاشي والطوسي في رجاله وفهرسته بالضعف [١]

وأما البقية فهم مشتركون بين الثقة وغير الثقة، فان الثالث ورد فيه توثيق في رجال الطوسي [٢] واما إبراهيم ابن إسحاق الحارثي لم يرد فيه توثيق.

التوثيقات العامة له:

روى عنه المشايخ الثلاث دون البقية [٣]

---

(١) رجال النجاشي ،النجاشي : ص ١٩ / ٢١ ، رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤١٤/ ٥٩٩٤، الفهرست ،الشيخ الطوسي : ص ٣٩ / ٩

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٨٣ / ٥٦٣٥

(٣)ابن أبي عميرعن(الخدري) الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٥، ص ٢٣٠ ،ح ٢

ومع الإطلاق ينصرف إلى الأول (النهاوندي)، لأن له كتابا فتكون قرينة الانصراف له، او لا نقبل ذلك الانصراف فيتعين الإشتراك الدائر بين الثقة وغير الثقة فنلتزم بضعفها.

وأما الطريق الثالث، فهو نفس سند الرواية (٢٣) وقلنا ،هناك :أنه غير تام.

الرواية رقم ٣٣

أ/ متن الرواية: وعَنْ أَبِيهِ عَنْ جَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ هَارُونَ بْنِ عَمْرٍو أَبِي مُوسَى الْمُجَاشِعِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام وعَنِ الْمُجَاشِعِيِّ عَنِ الرِّضَا عَنْ آبَائِهِ عليهم السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسِ خِصَالٍ عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ والْقَرِينَتَيْنِ قِيلَ لَهُ أَمَّا الشَّهَادَتَانِ فَقَدْ عَرَفْنَاهُمَا فَمَا الْقَرِينَتَانِ قَالَ الصَّلَاةُ والزَّكَاةُ فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ إِحْدَاهُمَا إِلَّا بِالْأُخْرَى والصِّيَامِ وحِجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وخَتَمَ ذَلِكَ بِالْوَلَايَةِ الْحَدِيثَ.

ب/ رجال الرواية:

الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي ، أبوه ، جماعة، أبو المفضل ، الفضل بن محمد بن المسيب ، هارون بن عمرو (أبو موسى المجاشعي) ، محمد بن جعفر بن محمد، أبوه.

أما الجماعة، فهو إرسال صريح ولكن مثل هذه إرسالات عن الشيخ عن جماعة يطمئن بأن أحدهم ثقة، خصوصاً أن مشايخ الشيخ منهم الثقة بل كلهم ثقات كما صرّح به في (الأمالي) حيث فسر الجماعة هناك بـ: الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري وأحمد بن عبدون وأبي طالب بن غرور، وأبي الحسن الصقال، وأبي علي

بن إسماعيل بن أشناس [١]، ولا أقل أن واحدا منهم ثقة كالحسين بن عبيد الله إبن الغضائري وأحمد بن عبدون فيه كلام.

ـ ولكن هذه الجماعة ذكرها في كتاب(الأمالي) وليس في بقية كتبه الأخرى.

أبو المفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله الشيباني:

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي، أصله كوفي، وكان في أول أمره ثبتاً ثم خلط ورأيت جلّ اصحابنا يغمزونه ويضعفونه.... [٢] ثم قال: رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً ثم توقّفت عن الرواية عنه إلّا بواسطة بيني وبينه.وهذا الامر مهم معناه ان النجاشي لا يروي إلّا عن ثقة وهذا من التوثيقات العامة.

وقال الطوسي، أبو المفضل، كثير الرواية، حسن الحفظ غير أنه ضعفه جماعة من أصحابنا، له كتب [٣]..فاذن ابو المفضل ضعيف.

الفضل بن محمد ابن المسيّب:

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه توثيق فهو رجل مهمل.

هارون بن عمرو أبو موسى المجاشعي:

---

(١)الأمالي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٤٥ ، ح٩٩٥

(٢) رجال النجاشي ،النجاشي : ص ٣٩٦ / ١٠٥٩

(٣)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٢١٦ / ٦١٠

التوثيقات الخاصة:

لم يرد فيه تعديل أو جرح.

قال النجاشي: صحب الرضا(عليه السلام) له كتب [١]

نعم، العلامة وابن داوود ذكراه في القسم الأول [٢] وعدّة المامقاني من (الحسان) [٣].

و لديه روايات كثيرة عن الامام الرضا عليه السلام فهل تثبت تلك الكثرةالصحبة أو لا ؟ فلابد من مراجعة هذا الموضوع لكي نثبته.

بل يمكن القول اذا ثبتت الصحبة معه (عليه السلام) وكثرة الروايات عنه خصوصّا لو كانت تلك الروايات عالية المضامين فلا يبعد حسنه.

ومن هنا ندّعي ان من امارات الحسن، انه لو كان الشخص من أصحاب الإمام ويتكلم معه بروايات عالية المضامين لا يتكلم بها إلّا مع خواصه فحينئذ يمكن القول أن الشخص من ثقاته، وتفصيل ذلك في روح الرجال.

محمد بن جعفر بن محمد ـ أخوه الإمام الكاظم عمّ الرضا (عليهما السلام)

الملقب ـ ديباجة ـ لحسن وجهه.

التوثيقات الخاصة: لم يرد فيه توثيق خاص.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤٣٩ / ١١٨٢

(٢)رجال ابن داود ، ابن داود الحلي : ص ١٩٩ / ١٦٦٤

(٣)الإرشاد ، الشيخ المفيد : ج ٢ ص ٢١١ـ٢١٢

التوثيقات العامة:

قال الشيخ المفيد في ارشاده؛ كان سخيّاً شجاعاً، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً، ويرى رأى الزيدّية في الخروج بالسيف وخرج على المأمون في (١٩٩هـ) بمكة واتّبعته الزيدية الجارودّية فخرج لقتاله عيسى الجلودي، ففرق جمعه واخذه فأنفذه إلى المأمون، فلما وصل اليه اكرمه وادنى مجلسه ووصله واحسن جائزته [١]

في ترجمة (الحسن بن القاسم).. قال: حضر بعض ولد جعفر(عليه السلام) الموت فأبطا عليه الرضا (عليه السلام) فغّمني ذلك لا بطائه عن عمه [١]

ـ استفاد السيد الخوئي من ذلك عدم الرضا عنه من قبل الإمام (عليه السلام) [٢]

ـ وردت روايات تذمه:

منها: ما ورد في (العيون) عن عمير بن يزيد قال: كنت عند أبي الحسن الرضا(عليه السلام) فذكر(محمد بن جعفر) فقال: إني جعلت على نفسي أن لا يظلني واياه سقف بيت، فقلت في نفسي هذا يأمرنا بالبر والصلة ويقول هذا لعمه، فنظر إليّ فقال: هذا من البّر والصلة إنه متى يأتيني ويدخل عليّ فيقول فيّ فيصدقهُ الناس وإذا لم يدخل عليّ ولم أدخل عليه لم يقبل قوله إذا قال [٣]

منها: ما ورد في (العيون) ايضاً عن إسحاق بن موسى قال: لما خرج عمي

---

(١) رجال الكشي: ج ٢ ص ٨٧٠ ،ح١١٤٣

(٢) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي : ج ١٦ ص ١٧٣/ ١٠٤١٠

(٣) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ، الشيخ الصدوق : ج ٢ ، ص ٢٢١ ،ح١

محمد بن جعفر بمكة ودعا إلى نفسه ودعي بأمير المؤمنين وبويع له بالخلافة ودخل عليه الرضا(عليه السلام) وأنا معه، فقال له: يا عم لا تكذب أباك ولا أخاك فإن هذا أمرٌ لا يتم..... [1]

فاذن: هذا الرجل محل إشكال من جهة الاعتماد.

الرواية غير تامة سنداً لما عرفت، نعم يتم لو قلنا أن المصاحبة تعني الحسن.

(١)عيون أخبار الرضا (ع) ، الشيخ الصدوق : ج ٢، ص ٢٢٤،ح٨

الرواية رقم ٣٤

أ/ متن الرواية: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي الْمَجَالِسِ والْأَخْبَارِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ وبِإِسْنَادِهِ عَنْ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ع قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ فَقَالَ مَا مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ يَعْدِلُ هَذِهِ الصَّلَاةَ ولَا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ والصَّلَاةِ شَيْءٌ يَعْدِلُ الزَّكَاةَ ولَا بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ يَعْدِلُ الصَّوْمَ ولَا بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ يَعْدِلُ الْحَجَّ وفَاتِحَةُ ذَلِكَ كُلِّهِ مَعْرِفَتُنَا وخَاتِمَتُهُ مَعْرِفَتُنَا ولَا شَيْءَ بَعْدَ ذَلِكَ كَبِرِّ الْإِخْوَانِ والْمُوَاسَاةِ بِبَذْلِ الدِّينَارِ والدِّرْهَمِ إِلَى أَنْ قَالَ ومَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَسْرَعَ غِنًى ولَا أَنْفَى لِلْفَقْرِ مِنْ إِدْمَانِ حِجِّ هَذَا الْبَيْتِ وصَلَاةٌ فَرِيضَةٌ تَعْدِلُ عِنْدَ اللهِ أَلْفَ حَجَّةٍ وأَلْفَ عُمْرَةٍ مَبْرُورَاتٍ مُتَقَبَّلَاتٍ ولَحَجَّةٌ عِنْدَهُ خَيْرٌ مِنْ بَيْتٍ مَمْلُوٍّ ذَهَباً لَا بَلْ خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الدُّنْيَا ذَهَباً وفِضَّةً يُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللهِ والَّذِي بَعَثَ مُحَمَّداً ص بِالْحَقِّ بَشِيراً ونَذِيراً لَقَضَاءُ حَاجَةِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وتَنْفِيسُ كُرْبَتِهِ أَفْضَلُ مِنْ حَجَّةٍ وطَوَافٍ وحَجَّةٍ وطَوَافٍ حَتَّى عَقَدَ عَشَرَةً الْحَدِيثَ.

ب/ رجال الرواية:

السند الأول، الشيخ الطوسي ، علي بن عقبة، أبو كهمس.

علي بن عُقبة بن خالد الأسدي (أبو الحسن).

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: كوفي، ثقة، ثقة روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) له كتاب [١]

التوثيقات العامة:

ـ ورد في أسانيد كامل الزيارات [٢].

ـ ورد في تفسير القمي [٣].

ـ روى عنه المشايخ الثقات [٤]

أبو كهمس(هيثم بن عبد الله ـ الهيثم بن عبد الله):

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: كوفي، عربي، له كتاب [٥]

فهو لم يرد فيه توثيق خاص.

التوثيقات العامة:

ورد في أسانيد نوادر الحكمة [٦]

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٧١ / ٧١٠

(٢) كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ٤٢٥ ،ب ٨٠، ح٦٤٣،ص٤٩٤،ب٩٨،ح٧٦٤

(٣) تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ص ٢٩ ، ص١٣٣

(٤) ابن ابي عمير ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٧، ص ٢٧١،ح١

(٥) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤٣٦/ ١١٧٠

(٦) لم اعثر عليه

فتكون الرواية بهذا الطريق موثقة.

السند الثاني: الشيخ الطوسي ،رزيق أو (زريق) كما قال النجاشي وصاحب الوسائل في خاتمته وله طريقان:

الاول: اخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل [١] والخدشة في أبي الفضل كما مرّ.

حميد بن زياد:

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: كان ثقة، واقفاً وجهاً فيهم [٢]

قال الشيخ في رجاله، عالم جليل، واسع العلم كثير التصانيف [٣].

وفي الفهرست: ثقة، كثير التصانيف [٤]

قال أبو الغالب الزراري: حميد بن زياد النينوائي الثقة الجليل الواقفي الفقيه المتوفى سنة ٣١٠ [٥]

(١) بحار الأنوار ، العلامة المجلسي : ج ٦٦ ص ٤٠٦

(٢) رجال النجاشي، النجاشي : ص ١٣٢ / ٣٣٩

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي : ص ٤٢١/ ٦٠٨١

(٤) الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١١٤/ ٢٣٨

(٥) تاريخ آل زرارة ، أبو غالب الزراري : ص ٢١٣ / ٧

القاسم بن إسماعيل:

التوثيقات الخاصة: لم يرد فيه قدح ولا مدح.

فيكون الطريق به ضعيفاً وبأبي المفضل.

الثاني: أيضاً ضعيف.

هارون بن موسى التلعكبري

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: كان ثقة وجهاً في أصحابنا ثقة معتمدّاً لا يطعن عليه [١]

وأما محمد بن همام البغدادي، فهو ثقة.

قال الطوسي: جليل القدر ثقة روى عنه التلعكبري [٢]

محمد بن خالد بن عمر الطيالسي التميمي.

التوثيقات الخاصة: لم يرد فيه توثيق خاص.

التوثيقات العامة:

ورد عنوان محمد بن خالد في (اسانيد نوادر الحكمة) [٣] فهو مشترك غير محرز واما رزيق فلم يرد فيه توثيق فالسند الثاني غير تام ايضا. والسند في(آمالي الصدوق) إبراهيم بن الحسين القزويني فهو لم يرد فيه شيء.

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٤٣٩/ ١١٨٤

(٢) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٣٨/ ٦٢٧٠

(٣)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١، ص ٤٩،ح١٤١

ومحمد بن أحمد بن زكريا أيضاً لم يرد فيه شيء.

الحسن بن علي بن فضال وابن عقبة أيضاً كذلك.

اذن الطريق هذا غير تام أيضاً.

نعم، اذا قلنا ان الصدوق له كتب إلى ابن فضال فيكون الطريق تاما من خلاله دون ما ذكرناه.

الرواية رقم ٣٥

أ/ متن الرواية: عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُرْتَضَى فِي رِسَالَةِ الْمُحْكَمِ والْمُتَشَابِهِ نَقْلًا مِنْ تَفْسِيرِ النُّعْمَانِيِّ بِإِسْنَادِهِ الْآتِي[1] عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: وأَمَّا مَا فَرَضَهُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ مِنَ الْفَرَائِضِ فِي كِتَابِهِ فَدَعَائِمُ الْإِسْلَامِ وهِيَ خَمْسُ دَعَائِمَ وعَلَى هَذِهِ الْفَرَائِضِ بُنِيَ الْإِسْلَامُ فَجَعَلَ سُبْحَانَهُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ مِنْ هَذِهِ الْفَرَائِضِ أَرْبَعَةَ حُدُودٍ لَا يَسَعُ أَحَداً جَهْلُهَا أَوَّلُهَا الصَّلَاةُ ثُمَّ الزَّكَاةُ ثُمَّ الصِّيَامُ ثُمَّ الْحَجُّ ثُمَّ الْوَلَايَةُ وهِيَ خَاتِمَتُهَا والْحَافِظَةُ لِجَمِيعِ الْفَرَائِضِ والسُّنَنِ الْحَدِيثَ.

ب/ رجال الرواية:

السيد المرتضى في (رسالة المحكم والمتشابه) نقلا عن تفسير النعماني.

ـ الظاهر أن كتاب السيد المرتضى واصل إلى صاحب الوسائل وهو رسالة معروفة.

علي بن الحسين (السيد المرتضى) فهو أجل من أن يوثق.

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: أبو القاسم المرتضى،حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه

---

(١)يأتي الاسناد في آخر الفائدة الثانية من الخاتمة- رقم ٥٢.

وسمع من الحديث فأكثر، وكان متكلماً شاعراً أديباً، عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا صنّف كتباً [١]

قال الطوسي: ابو القاسم المرتضى الأجل، علم الهدى، متوحّد في علوم كثيرة مجمع على فضله، تقدّم في علوم [٢]

وقال في رجاله: أبو القاسم الملقب بالمرتضى ذو المجدين علم الهدى أدام الله تاييده أكثر أهل زمانه أدباً وفضلاً متكلم فقيه، جامع العلوم كلها [٣]

النعماني ـ محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني ـ:

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: شيخ من أصحابنا، عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة كثير الحديث [٤]

إذن ثقة بلا إشكال.

أحمد بن محمد بن سعيد(المعروف ابن عقده)

التوثيقات الخاصة:

قال الشيخ النجاشي: هذا الرجل جليل من أصحاب الحديث، مشهور

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٧٠ / ٧٠٨

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ١٦٤ / ٤٣١

(٣) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٤٣٤ / ٦٢٠٩

(٤) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٨٣ / ١٠٤٣

بالحفظ وكان زيديّاً جارودياً [١]

وقال الشيخ في الفهرست: وامره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ اشهر من ان يذكر وكان زيديا جاروديا [٢]

ـ من مشايخ الكليني:

ـ وقال النعماني في (الغيبة) وهذا رجل مما لا يطعن عليه في الثقة ولا في العلم بالحديث والرجال الناقلين له [٣] ، غاية الأمر أنه جارودي.

أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي:

التوثيقات الخاصة:لم يرد فيه توثيق.

وأما إسماعيل بن مهران، فقد تقدم الكلام فيه.

الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني:

التوثيقات الخاصة: فقد وقع الخلاف فيه، هناك من ذهب إلى تضعيفه صراحة.

١) ابن الغضائري: أبو محمد، واقف ابن واقف، ضعيف في نفسه، وأبوه أوثق منه [٤]

---

(١) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٩٤ / ٢٣٣

(٢)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٧٣ / ٨٦

(٣)الغيبة ، ابن أبي زينب النعماني : ص ٣٢

(٤)رجال ابن الغضائري ، أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي : ص ٥١ / ٣٣

٢) قال الكشي: قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسين بن فضال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني فقال: كذاب ملعون رويت عنه أحاديث كثيرة وكتبت عنه تفسير القرآن كله من أوله إلى آخره ، الا أني لا أستحل أن أروي عنه حديثا واحدا [١]

٣) ونقل النجاشي عن الكشي الرواية قائلاً(فطعن فيه) [٢]

التوثيقات العامة:

١) ورد في اسانيد نوادر الحكمة [٣]

٢) ورد في أسانيد كامل الزيارات [٤]

٣) روى عنه المشايخ الثقات [٥]

اذن يقع التعارض بين التضعيف والتوثيق ونتيجته التضعيف.

ـ أما أبوه فتقدم الكلام فيه، فيه تضعيف وتوثيق وفي ذلك تحقيق سيأتي أن شاء الله...

(١) رجال الكشي : ج ٢ ص ٨٢٧ ،ح١٠٤٢

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٦ / ٧٣

(٣) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٦ ص ١٩٢ ،ح ٤١٧

(٤) كامل الزيارات ، جعفر بن محمد بن قولويه : ص ١١١ ،ب١٣ ،ح١١٤

(٥) البزنطي ـ تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٨، ص ٢٦٢ ،ح٥٩٣

ـ إسماعيل بن جابر الخثعمي:

التوثيقات الخاصة:

قال الشيخ الطوسي في رجاله: ثقة، ممدوح، له أصول [١]

التوثيقات العامة:

ـ ورد في أسانيد تفسير (القمي).

ـ ورد في أسانيد (نوادر الحكمة) [٢]

ـ روى عنه المشايخ الثقات [٣]

فالخلاصة: ان السند فيه الحسن بن علي البطائني وأحمد بن يوسف الجعفي لم يوثقا فتكون الرواية غير تامة.

---

(١) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ١٢٤/ ١٢٤٦

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢ ص ٢٧٥ ،ح١٠٩٤

(٣) عثمان بن عيسى ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٣ ص ٤٩٩ ،ح١٠،صفوان ـ الكافي – الشيخ الكليني – ج ٦ ص ٢٦٤،ح٩

الرواية رقم ٣٦

أ/ متن الرواية: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام إِنَّ اللهَ يَدْفَعُ بِمَنْ يُصَلِّي مِنْ شِيعَتِنَا عَمَّنْ لَا يُصَلِّي مِنْ شِيعَتِنَا ولَوْ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ لَهَلَكُوا وإِنَّ اللهَ يَدْفَعُ بِمَنْ يُزَكِّي مِنْ شِيعَتِنَا عَمَّنْ لَا يُزَكِّي مِنْ شِيعَتِنَا ولَوْ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الزَّكَاةِ لَهَلَكُوا وإِنَّ اللهَ لَيَدْفَعُ بِمَنْ يَحُجُّ مِنْ شِيعَتِنَا عَمَّنْ لَا يَحُجُّ مِنْ شِيعَتِنَا ولَوْ أَجْمَعُوا عَلَى تَرْكِ الْحَجِّ لَهَلَكُوا وهُوَ قَوْلُهُ ولَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ.

ب/ رجال الرواية:

علي بن إبراهيم (في تفسيره)، أبوه، أبن أبي عمير، جميل.

يقع الكلام في(جميل):

التوثيقات الخاصة: هو مشترك بين رجلين وكلاهما ثقة.

١) جميل بن دراج.

٢) جميل بن صالح.

أما الأول، فعدّه الكشي من الذين: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه

والإقرار له بالفقه[١].

قال النجاشي: أبو محمد شيخنا ووجه الطائفة، ثقة [٢]

قال الشيخ في الفهرست: له أصل، وهو ثقة روى عنه، ابن أبي عمير وصفوان[٣].

التوثيقات العامة:

ـ ورد في أسانيد نوادر الحكمة [٤]

ـ روى عنه المشايخ الثقات [٥]

الثاني ـ جميل بن صالح الأسدي ـ التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: ثقة، وجه [٦].

التوثيقات العامة:

ـ ورد في تفسير القمي [١]

---

(١) رجال الكشي ٣٧٥\٧٠٥

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٢٦ / ٣٢٨

(٣)الفهرست ، الشيخ الطوسي : ص ٩٤ / ١٥٤

(٤)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢، ص ١٧٣،ح٦٨٩

(٥) ابن أبي عمير ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١، ص ٣١،ح٨، البزنطي ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١، ص ٥٢ ،ح١٣،يونس ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٢، ص ٢٤،ح٣ ، ابن محبوب ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٢، ص ٤٠٦،ح٨

(٦) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ١٢٧/ ٣٢٩

ـ ورد في أسانيد نوادر الحكمة [٢]

ـ روى عنه المشايخ الثقات [٣]

ـ لعلّ الانصراف يكون للأول لقرينتين.

١) الأول أشهر من الثاني.

٢) أن أبن عمير روى عنه كتابه.

اذن السند تام من هذه الناحية.

---

(١)تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١ ص ١٠٣ ،ج٢،ص٥٩ـ٤١٣

(٢)تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ١ ، ص ٢٠ ،ح٥٠

(٣) ابن محبوب ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ١، ص ٣٥ ،ح٢،ابن أبي عمير ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٢، ص ٦٠،ح١

الرواية رقم ٣٧

أ/ متن الرواية: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيُّ فِي الْمَحَاسِنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: مَا كَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ إِلَّا مَا يُطِيقُونَ إِنَّمَا كَلَّفَهُمْ فِي الْيَوْمِ واللَّيْلَةِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ وكَلَّفَهُمْ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ وكَلَّفَهُمْ صِيَامَ شَهْرٍ فِي السَّنَةِ وكَلَّفَهُمْ حَجَّةً وَاحِدَةً وهُمْ يُطِيقُونَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيث.

ب/ رجال الرواية:

أحمد بن محمد بن خالد البرقي في (المحاسن): علي بن الحكم ، هشام بن سالم.

تقدم رجال السند وهي تامة.

الرواية رقم ٣٨

أ/ متن الرواية: وعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الدِّينِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللهُ مِنَ الْعِبَادِ غَيْرَهُ ولَا يَعْذِرُهُمْ عَلَى جَهْلِهِ فَقَالَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله والصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ والْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وحِجُّ الْبَيْتِ والْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ جُمْلَةً والِائْتِمَامُ بِأَئِمَّةِ الْحَقِّ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ الْحَدِيثَ.

ب/ رجال الرواية:

ما رواه البرقي، علي بن الحكم، الحسين بن سيف، معاذ بن مسلم.

اما الحسين بن سيف: ففي التوثيقات الخاصة لم يرد فيه شيء.

التوثيقات العامة:

ادعى الشيخ الداوري أنه ورد في (نوادر الحكمة).

ولكن يمكن أن يقال: ان الحسين بن يوسف روى عن محمد بن سليمان وروى عنه أحمد بن خالد البرقي في (الكافي) [1]

وأما في(التهذيب)[2] فقد روى عن (محمد بن يحيى) وروى عنه سلمة وهذا ـ

(١) الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٧ ، ص ٣٦٩ ،ح١

(٢) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢، ص ١١٤ ،ح٤٢٥

سلمه يروي عن (علي بن سيف) [١]

الخلاصة: ان حصل الاطمئنان بالتصحيف فيكون ورود (الحسين بن يوسف) على كلا التقديرين في نوادر الحكمة وهذا يحتاج إلى مزيد بحث وتحقيق.

معاذ بن مسلم:

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: معاذ بن مسلم بن أبي ساره وهم أهل بيت فضل وأدب.. وهم ثقات لا يطعن عليهم بشيء [٢].

التوثيقات العامة:

ـ ورد في أسانيد نوادر الحكمة [٣]

وقيل له عنوان آخر (معاذ بن كثير) وقد أدّعى الشيخ الصدوق ذلك [٤] فإذا قلنا بالاتحاد فقد روى الكشي روايات كثيرة في مدحه في رجاله [٥]

إذن لا إشكال في السند من هذه الجهة وإنما الإشكال في (علي بن الحكم) فهو مشترك بين الثقة وغير الثقة وكذلك الإشكال في (الحسين بن سيف).

---

(١) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢، ص ٢١،ح٥٧ ،ص٤١ ،ح١٢٩ ،ج٦،ص٣، ح٢، ص٢٩٢، ح٨٠٨ ، ج١٠، ص١٣٥، ح٥٣٧.

(٢) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٣٢٤ / ٨٨٣.

(٣) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٦، ص ٣٢٩ ،ح٩٠٨.

(٤) الخصال ، الشيخ الصدوق : ص ٥٢٩.

(٥) رجال الكشي : ج ٢، ص ٥٢٢ ،ح٤٧٠.

إذن السند غير تام.

الرواية رقم ٣٩

أ/ متن الرواية: وعَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ: عَشْرٌ مَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِهِنَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ والْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وإِقَامُ الصَّلَاةِ وإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَحِجُّ الْبَيْتِ والْوَلَايَةُ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ والْبَرَاءَةُ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ واجْتِنَابُ كُلِّ مُسْكِرٍ.

وَرَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ واسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُسْلِمٍ[1] أَقُولُ: والْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدّاً قَدْ تَجَاوَزَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ وفِيمَا أَوْرَدْتُهُ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ويَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِي أَحَادِيثِ تَكْبِيرِ الْجِنَازَةِ[2] وكَيْفِيَّةِ الْوُضُوءِ وغَيْرِ ذَلِكَ.

ب/ رجال الرواية:

الطريق الأول: احمد بن محمد بن خالد ، أبوه ،سعدان بن مسلم ،الفضيل بن

(١) ثواب الأعمال ٣٠.

(٢) يأتي في الحديث ١٤ و١٥ و١٦ من الباب ٥ من صلاة الجنازة.

يسار.

سعدان بن مسلم: التوثيقات الخاصة لم يرد فيه توثيق خاص.

التوثيقات العامة: ورد في أسانيد (نوادر الحكمة) [١]

ـ ورد في أسانيد تفسير القمي [٢]

ـ روى عنه المشايخ الثقات [٣]

الطريق الثاني: الشيخ الصدوق ، الشيخ الطوسي، الصفار، العباس بن معروف ، سعدان بن مسلم، وتقدم الكل الّا العباس بن معروف.

العباس بن معروف:

التوثيقات الخاصة:

قال النجاشي: أبو الفضل مولى جعفر بن عبد الله الأشعري، قمي، ثقة له كتاب الآداب..... [٤]

ـ وقال الشيخ في رجاله: قمي ثقة، صحيح [٥]

---

(١) تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٢، ص ١٢٠،ح٤٥١

(٢) تفسير القمي ، علي بن إبراهيم القمي : ج ١، ص ٢٩ ـ ٣٠

(٣) ابن محبوب ـ الكافي ، الشيخ الكليني : ج ٣، ص ٥٠١، الحسن بن فضال ـ تهذيب الأحكام ، الشيخ الطوسي : ج ٦، ص ١١٣،ح٢٠١

(٤) رجال النجاشي ، النجاشي : ص ٢٨١ / ٧٤٣

(٥) رجال الطوسي ، الشيخ الطوسي : ص ٣٦١ / ٥٣٤٨

إذن الطريقان تامان.

وبذلك يتم الباب الأول من الوسائل الجزء الأول ،ياتي بعده الباب الثاني.

الباب الثاني

باب ٢ ثبوت الكفر بإنكار الضروري ح١

الرواية رقم ٤٠

أ ـ متن الرواية: مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ كُلُّ شَيْءٍ يَجُرُّهُ الْإِقْرَارُ والتَّسْلِيمُ فَهُوَ الْإِيمَانُ وكُلُّ شَيْءٍ يَجُرُّهُ الْإِنْكَارُ والْجُحُودُ فَهُوَ الْكُفْرُ.

ب ـ سند الرواية:

الشيخ الكليني ومحمد بن يحيى واحمد بن محمد وابن محبوب وابو ايوب ومحمد بن مسلم.

سنده هذا الحديث تام.. وقد تقدم رجال الحديث جميعا الا:

١ـ ابا ايوب (وهو الخزاز).

٢ـ محمد بن مسلم.

وكلاهما ثقة بلا اشكال.

اما ابو ايوب.. وهو الخزاز.. فقد قيل ان اسمه (ابراهيم بن عثمان) وقيل (ابراهيم بن عيسى)، وثقه الشيخ النجاشي قائلا: (ثقة كبير المنزلة له كتاب النوادر..)

ووثقه الشيخ الطوسي في رجاله..

وعده الشيخ المفيد من الفقهاء الاعلام في رسالته العددية..

وقال الكشي..(اسمه ابراهيم بن عيسى ثقة..).

هذه هي التوثيقات الخاصة به.

اما توثيقاته العامة:

اولا: ورد في اسناد نوادر الحكمة

ثانيا: تفسير القمي.

ثالثا: وروى عنه المشايخ الثقات..

اما محمد بن مسلم..وهو ابن رباح فقد قال النجاشي عنه انه : (كان من اوثق الناس...له كتاب يسمى الاربعمائة مسالة في ابواب الحلال والحرام).

عده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الاعلام.

ذكر الكشي (انه ممن اجمعت العصابة على تصديقهم)

وورد في مدحه الكثير من الروايات... منها انه احيى ذكرنا.. وانه من المخبتين وانه من النجباء الاربعة وانه احب الناس الينا.. ورد في اسناد نوادر القمي وروى عنه المشايخ الثلاث، فالطريق تام.

الخاتمة:

هذا تمام الكلام في شرح اسانيد اربعين رواية من روايات الوسائل رجاليا بصورة مجملة مع بيان حال الرواية درائيا غالبا، وقد جاء بصورة مبسطة بغية التعلم منه.

وتفصيل الكلام في رجالها وكبرياتها في بحوث رجالية اخرى ان شاء الله تعالى ككتاب روح الرجال وكتاب شرح رجال الوسائل.

والحمد لله اولا واخرا

وقع الفراغ من تقريره في ٢٥ من شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٤٣٧ في جوار امير المومنين عليه السلام.

محمد رضا الساعدي

الفهرس

مقدمة الشيخ الاستاذ ٣
توطئة: ٧
الرواية رقم ١ ..... ٩
فائدة رجالية ١: ١٥
فائدة رجالية ٢: ١٨
الرواية رقم ٢ ..... ٢٠
ب ـ رجال الرواية: ٢٠
فائدة رجالية ٣: ٢٣
الرواية رقم (٣) ٣٠
الطريق السابع: ٤٧
الرواية رقم ٤ ..... ٤٩
فائدة رجالية ٤: ٥١
الرواية رقم ٥ ..... ٥٥
فائدة رجالية ٥: مراسيل الصدوق: ٥٦
الرواية رقم ٦ ..... ٥٧
فائدة رجالية ٦: ٦٠
الرواية رقم ٧ ..... ٧٠
الرواية رقم ٨ ..... ٧٣
الرواية رقم ٩ ..... ٨١

الرواية رقم ١٠ ..... ٨٨
الرواية رقم ١١ ..... ٩٩
الرواية رقم ١٢ ..... ١٠٢
اولا ـ أدلة التضعيف. ١٠٣
ثانيا: ادلة التوثيق ١٠٤
الرواية رقم ١٣ ..... ١٠٧
الرواية رقم ١٤ ..... ١١١
الرواية رقم ١٥ ..... ١١٤
الرواية رقم ١٦ ..... ١١٩
الرواية رقم ١٧ ..... ١٢٦
الرواية رقم ١٨ ..... ١٣٢
رواية رقم ١٩ ..... ١٣٣
الرواية رقم ٢٠ ..... ١٣٤
الرواية رقم ٢١ ..... ١٣٩
فائدة رجالية ٧: ١٤١
الرواية رقم ٢٢ ..... ١٤٥
الرواية رقم ٢٣ ..... ١٥٠
الرواية رقم ٢٤ ..... ١٥٦
الرواية رقم ٢٥ ..... ١٦٢
الرواية رقم ٢٦ ..... ١٦٦
الرواية رقم ٢٧ ..... ١٧١

الرواية رقم ٢٨ ..... ١٧٥
الرواية رقم ٢٩ ..... ١٧٧
الرواية رقم ٣٠ ..... ١٧٨
الرواية رقم ٣١ ..... ١٨٢
الرواية رقم ٣٢ ..... ١٨٥
الرواية رقم ٣٣ ..... ١٩٢
الرواية رقم ٣٤ ..... ١٩٧
الرواية رقم ٣٥ ..... ٢٠٢
الرواية رقم ٣٦ ..... ٢٠٧
الرواية رقم ٣٧ ..... ٢١٠
الرواية رقم ٣٨ ..... ٢١١
الرواية رقم ٣٩ ..... ٢١٣
الباب الثاني ٢١٧
باب ٢ ثبوت الكفر بإنكار الضروري ح١ ..... ٢١٧
الرواية رقم ٤٠ ..... ٢١٩
الفهرس ٢٢٢